



بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الأردنية - الملكية الهاشمية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة السابعة والعشرون

المعقودة يوم الاثنين ٢٦ محرم ١٣٩٩ هـ. الموافق ١٩٧٨/١٢/٢٥ م

(الجلد ١)

(العدد ٢٧)

تَجَرُّؤُنَا لِنُؤَدِّيَ

صفحة

٣

٣

٣

موافقة

موافقة

١ - ثلاثة محضر الجلسة السابقة

٢ - ثلاثة الاجازات والاعتذارات

٣ - كتاب اجازة مقدم من معالي المعضو السيد مروان الحمود

هكذا من الأهل

٣ - تلاوة الاوراق الواردة

أ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخيم رقم م / ١٣٦ / ١٤٠٦٠ تاريخ ١٩٧٨/١٢/١٣ المتضمن احالة مشروع قانون مؤسسة اعمار العاصمة لسنة ١٩٧٨ الى المجلس من اجل حالته الى اللجنة المختصة

احيل الى اللجنتين القانونية والمالية

ب - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخيم رقم م / ١٣٦ / ١٤٢١٤ تاريخ ١٩٧٨/١٢/١٧ المتضمن احالة مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٧ الى المجلس من اجل حالته الى اللجنة المختصة

احيل الى اللجنة المالية

٤ - مقررات اللجنة المالية

أ - قرار اللجنة المالية رقم (٧) تاريخ ١٩٧٨/١٢/٢١، ٢٠، ١٩ حول مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٩

٥ - مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٩

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

٥

٨

٥٥

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٨/١٢/٢٥ برئاسة دولة السيد احمد السوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان بعيون ونقيب من الاعضاء باجازه معالي العضو السيد مروان الحمود .

وحضر من الحكومة :

١ - دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية .

٢ - معالي الدكتور عبد السلام المجالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

٣ - معالي السيد عدنان ابو عودة وزير الامن

٤ - معالي السيد غالب بركات وزير السياحة والاثار

٥ - معالي السيد احمد الطراونة وزير العدل

٦ - معالي السيد حسن ابراهيم وزير الدولة للشؤون الخارجية

٧ - معالي السيد عصام العجلوني وزير العمل

٨ - معالي السيد مروان القاسم وزير التكوين

٩ - معالي السيد سليمان مرار وزير الداخلية

١٠ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة

وزير الصحة
١١ - معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون البلدية والقروية
١٢ - سيادة الشريف مواز شرف وزير الثقافة والشباب
١٣ - معالي السيد محمد الدباس وزير المالية
١٤ - معالي المهندس سعيد بينو وزير الاشغال
١٥ - معالي المهندس علي السحيبات وزير النقل
١٦ - معالي السيد حكمت السكاك وزير الزراعة
١٧ - معالي الدكتور سعيد النل وزير المواصلات

افتتاح الجلسة

دولة رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني

اعلان افتتاح الجلسة

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم

السيد الامين العام

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الجميع :

نوافق عليه ونعني الامين العام من تلاوته

السيد الامين العام

٢ - الاجازات والاعتذارات

١ - طلب اجازة مقدم من معالي العضو السيد مروان الحمود .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم .

تحية وبمعهد

ارجو اجازتي اعتبارا من ١٩٧٨/١٢/٢٤

ولدة اسبوعين وذلك بسبب سفرني الى الخارج

العضو مروان الحمود

١٩٧٨/١٢/٢٥

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو

الجميع :

موافقون .

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس

كيل يا عدنان بك .

السيد الأمين العام

٣ - تلاوة الاوراق الواردة .

١ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم

م/١٣٦/١٤٠٦٠ تاريخ ١٣/١٢/١٩٧٨ المتضمن

احالة مشروع مؤسسة اعمار العاصمة سنة

١٩٧٨ الى المجلس من اجل احالته الى اللجنة

المختصة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملا بالمادة (١/٧) من قانون المجلس

الوطني الاستشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ ،

ابعث لدولتكم طيا بـ (١٠٠) نسخة من مشروع

قانون مؤسسة اعمار العاصمة المنوي اصداؤه

كقانون مؤتمت مع الاسباب الموجبة له ، وارجو

عرضه على مجلسكم الموقر لإبداء المشورة فيه .

واتبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

مضر بدران

اصوات مالية ، قانونية ، المالية والقانونية

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سلمان القضاة

يا سيدي هذا القانون جاء لانشاء مؤسسة

فاذا ورد فيه بعض الابور المالية ، فهذا لا يعني

باته من اختصاص اللجنة المالية ، وأرى بأن يحال

الى اللجنة القانونية لأنها أولى بالنظر فيه .

دولة رئيس المجلس

زوايدة .

السيد شفيق زوايدة

هذه المؤسسة هي عبارة من مؤسسة مالية

مصره تتعامل بأراضي ومعارات لأمانة العاصمة

وموردها مالي . فانا اقترح احالتها الى اللجنة

دولة رئيس المجلس

الست انعام المفتي .

السيدة انعام المفتي

بالنسبة لاحالة مثل هذه القوانين التي

باللجان المختصة تنشا عندنا في المجلس في كثير

من الاحيان اوضاع مضميمة للوقت وخصوصا

بالنسبة للاوضاع القانونية . فانا انني على

تفضية احالتها الى اللجنة المالية لما لهذا القانون

من امور تتعلق بالناحية المالية ، واقترح بأن

يدرس القانون عدد اثنين او ثلاثة من اللجنة

القانونية حتى توفر على انفسنا الوقت في المجلس

دولة رئيس المجلس

جودت بك .

السيد جودت السبول

يا سيدي انا اقترح احالته على اللجنتين

معا . فاللجنة المالية تدرسه من الزاوية المالية

وتنظره اللجنة القانونية من حيث الصياغة .

دولة رئيس المجلس

احمد بك .

السيد احمد الطراونة

هذا القانون مالي اكثر مما هو قانوني .

والاخوان اعضاء اللجنة المالية انا اقدر بأن

عندهم المؤهلات والكفاءة وقادرين على صياغته ،

ناقترح مع الذين او انني على اقتراح الذين

يقولون انه للجنة المالية ،

دولة رئيس المجلس

جودت بك .

السيد جودت السبول

يا سيدي نصوت على الاقتراح الذي طرحته

خصوصا وايه ثني عليه .

دولة رئيس المجلس

الاقتراحين يتجهوا الى احالته الى اللجنتين

بالنظر لما ابداه كل فريق . جودت بك يتتـرح

احالته على اللجنتين وثني على اقتراحه من

يوافق ان يحال الى اللجنة المالية والقانونية معا .

ولو كل واحدة على حده .

دولة رئيس المجلس

عد يا عدنان بك .

السيد الأمين العام

(٢٦)

دولة رئيس المجلس

فان الاقتراح ويحال القانون الى اللجنتين

معا .

كل يا عدنان بك .

« هنا حضر دولة رئيس الوزراء الامم ٢ »



السيد الأمين العام

ب - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم

م/١٣٦/١٤٠٦٠ تاريخ ١٣/١٢/١٩٧٨ المتضمن

احالة مشروع قانون بلحق بقانون الموازنة

العامة لسنة ١٩٧٧ الى المجلس من اجل احالته

الى اللجنة المختصة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملا بالمادة ١/٧ من قانون المجلس الوطني

الاستشاري رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ ، ابعث

لدولتكم طيا بـ ١٠٠ نسخة من مشروع قانون

ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٧ المنوي

اصداؤه كقانون مؤتمت ، وارجو عرضه على

مجلسكم الموقر لإبداء الراي فيه .

واتبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

مضر بدران

دولة رئيس المجلس

يحال الى اللجنة المالية هل يوافق المجلس على

ذلك .

الجواب :

موافقون .

السيد الأمين العام

{ - مقررات اللجنة المالية .

١ - قرار اللجنة المالية رقم (٧) تاريخ

١٩ ، ٢٠ ، ٢١ / ١٢ / ١٩٧٨ حول مشروع قانون

الموازنة العامة لسنة ١٩٧٩ .

دولة رئيس المجلس

السيد مقرر اللجنة المالية .

مقرر اللجنة المالية

السيد محمد فرحان المبيدات

ينلو القرار رقم (٧) .

اللجنة المالية

قرار رقم (٧)

تجاوليا مع حرص الحكومة على مدور

قانون الموازنة العامة قبل مطلع السنة المالية

الجديدة ، فقد اجتمعت اللجنة المالية للمجلس

الوطني الاستشاري بنصائها القانوني في

جلسات متتالية صباحية ومساءية بتاريخ

١٩ ، ٢٠ ، ٢١ / ١٢ / ١٩٧٨ برئاسة رئيس اللجنة

معالي الدكتور خليل السالم وحضور المقرر
معالي السيد محمد الفرحان المبيدات والسادة
الامضاء معالي السيد عبد الوهاب الجالبي
 واصحاب السعادة محمد علي بدير ، وليد
عصفور ، ممدوح الصرايرة وذلك لدراسة مشروع
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٩ الحال
اليها من المجلس الكريم لتقديم توصيها وقد
حضر اجتماعات اللجنة معالي وزير المالية
ومطوفة مدير عام الموازنة العامة حيث
استوضحت اللجنة منها من بعض بنود
الايرادات والنفقات وناقشت معها تنظيم مشروع
الموازنة وما تضمنه من واردات ونفقات وخدمات
عامة ومشاريع انشائية ، وفي دراستها للمشروع
كانت اللجنة تشعر بعمق المسؤولية واماينة
المشورة وهي بادىء ذي بدء ، توصي المجلس
بتأييد سياسة الحكومة . كما عبر عنها ببيان
معالي وزير المالية من حيث :-

بناء القوة الذاتية وتوفير اسباب النعمة
والقوة لقواتنا المسلحة ، ودعم السياسة
الاقتصادية الانتاجية ، وتوفير الخدمات العامة
الاساسية للمجتمع الاردني بجميع فئاته ،
وتحقيق سياسة الامن الغذائي من خلال تنشيط

هكذا من الأهل

عمليات الانتاج ، وتحسين اوضاع العاملين في
اجهزة الدولة والقوات المسلحة والامن العام
وكبح جماح التضخم .

كما توصي المجلس بتقديم الشكر الجزيل
للدول العربية الشقيقة التي قدمت ، وتقديم
للاردن اسباب الدعم والصود ، مؤمنين بان
هذه الدول ستفي بالتزاماتها المالية في مواعيدها
المقررة لتمكين الاردن من تنفيذ ما التزم به بمقتضى
هذا القانون نحو تطوير القوات المسلحة ، وتنفيذ
مشروعات التنمية ، ودعم مسود اهلنا هنا وفي
الضفة الغربية المحتلة ليكون الشعب كله خير
ظهر لهذه القسوات .

وقد جاء مشروع الموازنة بما تضمنه من
ارتنام كبيرة تفسيراً مالياً سليماً لتلك الاهداف
والطموحات، وفي ضوء دراسة المشروع ومناقشته
تضع اللجنة امام المجلس الكريم ملاحظاتها
التالية :-

١ - لم يرد في كشف الواردات كابل
الدعم الذي تقرر في مؤتمر القمة في بغداد وابواب
انفاقه بين دعم القوات المسلحة ودعم الاقتصاد
الوطني ، وتؤثر اللجنة ان يتم تخصيص كابل
المبلغ لابواب الاتفاق المقررة بحيث لا يتسهم
الاتفاق ، او الالتزام به ، الا في حدود المبالغ
المحولة من هذه المساعدات .

٢ - ومن هذا المنطلق كانت اللجنة تفضل
ان يخصص الجزء الاكبر من مخصصات التنمية
للمشروعات الانتاجية التي يمكن ان يكون مردودها
في المستقبل ايراداً مستمراً للخزينة يعينها
على الاقتراب من هدف الاكتفاء الذاتي .

٣ - ان كلفة المعيشة المتزايدة تستدعي
تخصيماً أكبر في رواتب العاملين في خدمة الدولة
والمتقاعدين منهم ، وتوصي اللجنة بان تعمد
الحكومة الى زيادة الرواتب جميعها زياداً متساوية
في مائة غلاء المعيشة انصافاً لذوي الرواتب
المعدنية واجراء تعديل معقول في الرواتب
الاساسية ضمن احكام سلم الرواتب الذي يجري
اعداده الان للموظفين والقوات المسلحة والامن
العام .

٤ - لاحظت اللجنة ان دعم المحروقات يكلف
الدولة (٢٠٠) مليون دينار ويظهر هذا المبلغ
الجيد لأول مرة في الموازنة العامة لسنة ١٩٧٩ .

ولما كانت جميع فئات الشعب لا تنيد من
هذا الدعم بقدر متعادل لذلك توصي اللجنة باعادة
النظر في هذا الدعم لتخفيفه بالتدريج المبكّر
واستخدام الوفورات منه اية وفورات في ابواب
الموازنة الاخرى فيما يلي :-

١ - ان تتحمل الخزينة كامل اقساط ائنة
المدارس القروية .

ب - ان تخصص مبالغ كافية لتقديم
منح نقدية للبلديات والمجالس القروية والقرى
تعيّنها على تنفيذ المشروعات العامة فيها .

ج - زيادة المساهمة في تعبيد الشوارع
الرئيسية في القرى ودعم الهلال الاحمر الاردني
وزيادة المساهمة في راسمال مؤسسة الاقراض
الزراعي وزيادة مساعدات الفقراء والمعجزة
والمسنين .

٥ - لاحظت اللجنة ان جداول المشروعات
خلت من ارقام المخصصات في حالات كثيرة
وخصوصاً بالمشروعات الكبيرة وتوصي اللجنة
بالنظر لاهمية المشروعات وضخامة المخصصات
بان تدرج في صلب القانون .

٦ - ولاحظت اللجنة ان تصنيف بعض
اللوازم يرد في النفقات الجارية احياناً او في
النفقات الرأسمالية احياناً اخرى وتوصي اللجنة
بالالتزام بنمط دقيق لهذا التصنيف .

٧ - لاحظت اللجنة ان ميزانيات دوائر
مؤسسة رعاية الشباب الثلاث وهي : مدينة
الحسين للشباب والمسرح الملكي وكلية الرياضة
ومساوية الارقام في جميع بنود الاتفاق . ولما
كانت الميزانية تعبيراً عن برنامج العمل واهدافه،
ولا يعمل ان يكون برنامج العمل في هذه الدوائر
الثلاث متماثلاً نوعاً وكلفة ، توصي اللجنة باعادة
النظر في هذه المخصصات لتتفق مع ماهية
البرنامج وواقع الاتفاق .

٨ - ولاحظت اللجنة ان القروض الداخلية
تفيد ايراداً راس مالى وهو ليس كذلك .

٩ - توصي اللجنة باضافة عبارة (والمجلس
الوطني الاستشاري) بعد عبارة مجلس الامّة
في الفقرة (و) من المادة (٧) من مشروع القانون
او حذف الفقرة (و) برمتها .

١٠ - وتوصي اللجنة :

١ - بربط الجداول الملحقة بالقانون ربطاً
مضموياً يجعلها جزءاً لا يتجزأ من القانون نفسه،
ولهذا الغرض توصي باضافة العبارة التالية الى
المادة (٩) من القانون (من الجداول الملحقة
بهذا القانون والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه) .

ب - والغاء ضريبة المواشي لتشجيع
تربيتها ، وضريبة الحرس الوطني لانها أصبحت
اسماء على غير مسمى ، وشطب المهن خارج
الناطق البلدية ، لانها تجبى لصالح المجالس
القروية حسب احكام القانون الجديد .

ج - وتسيّد عجز الموازنة لسنة ١٩٧٨
ليقوي موقف الخزينة وتستطيع مواجهة الظروف
الطارئة ضمن احكام القانون .

د - ونشر جدول في قانون الميزانية تصحيلة
جميع الضرائب التي تفرض وتحصل لاغراض
بيئتها ، كرسوم رخص المهن والمكاتب المهنية
وضريبة الابنية والاراضي والجامعات الاردنية
ورسوم المحروقات التي توزع على البلديات
وما ماثلاً وذلك لبيان العبء الضريبي على
المكثين ، والهيئات المستفيدة من هذه الضرائب .

هـ - وادخال واردات مدينة الحسين
للشباب في كشف الايرادات المختلفة للخزينة
ومصل واردات الاذاعة عن واردات التلفزيون .
و - الاقتصاد في كشف الايرادات المختلفة
على جميع الايرادات التي تتجاوز قيمتها
(١٠٠٠٠٠) دينار ، وما قل عن ذلك يدخل في
بند ايرادات اخرى .

ز - فصل نواتج الدين العام من نواتج
القروض الخارجية لان الائتامين مختلفان .

١١ - وتذكر اللجنة بتوصية المجلس
الصادرة في جلسته (٢٥) المنعقدة بتاريخ
١٩٧٨/١٢/١١ والتي تنص على ما يلي :-

التشديد على مراقبة تنفيذ التمهيدات
والمعطيات ، في جميع المشاريع صغيرها وكبيرها
لحماية مال الدولة من العبث ، والحيلولة
دون المطالبات المستندة الى تقصير الادارة او
المهندسين المستشارين بما في ذلك وضع حدا اعلى
في العقود المبرمة مع المهندسين للمطالبات ،
وتطبيق غرامات التأخير لتجاوز المشروعات
في مواعيدها .

١٢ - ان زيادة الاتفاق الحكومي بالقدّر
الذي تضمنه القانون سيؤدي الى زيادة الطلب
العام مما يمكن ان يفسر نفسه في حلقة جديدة
من حلقات التضخم ولذلك فاننا نوصي ببذل
المزيد من الجهد للحيلولة دون ذلك ولا سيما
من خلال مراقبة الاسعار وعدم السماح بالارتفاع
الناجم عن الاستغلال والاحتكار .

والخرا وفي ضوء ما تقدم توصي اللجنة
المجلس الكريم بالموافقة على قرارها وعلى مشروع
القانون . والله من وراء القصد .

اللجنة المالية

بمصدق الامين العام

عفنان بعيون

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس



دولة رئيس الوزراء

شكراً للجنة المالية ، والذي دعتني ان
اتحدث هو لتوضيح نقطة لتلا تظهر من الناحية
الاعلامية بصورة مبتورة وهي التوصية الاولى
التي تقول : - لم يرد في كشف الواردات كابل
الدعم الذي تقرر في مؤتمر القمة في بغداد وابواب

هكذا من الأهل

اتفقه بين دعم القوات المسلحة ودعم الاقتصاد الوطني . وتأثير اللجنة أن يتم تخصيص كامل المبلغ لإبواب الاتفاق المقررة بحيث لا يتم الاتفاق أو الالتزام به ، إلا في حدود المبالغ المحولة من هذه المساعدات . الواقع أحب أن أعود إلى المادة الثامنة من القانون والتي تقول : مع مراعاة أحكام المادة (٣) من هذا القانون تخصص المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة بتأسيس صندوق خاص لهذه المساعدات يتفق منه بموجب سلفات يقرها مجلس الوزراء . والذي دفع الحكومة أن تورد هذه المادة بشكل خاص هو أن ينشأ صندوق ولا أن تظهر أي مبالغ معينة علنيا في قانون الموازنة. ترد المساعدات العربية إلى هذا الصندوق عندئذ يتفق من هذا الصندوق بسلفات من مجلس الوزراء لتغطية أية صنفات للقوات المسلحة . وكان هناك أسباب موجبة ودراسة بأن لا تعلن هذه الأرقام في الباب الثالث من الموازنة . ومن ثم نضع عندما وضعنا الإيرادات أن نضع النفقات طبعا من باب الوعى ثم وضع هذه المادة .

دولة رئيس المجلس

شكرا دولة الرئيس

٥ - مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٩
الآن المجلس ينتج إلى مناقشة الموازنة وبإحدى ذي بدء يسجل الأخوة الأعضاء الذين يودون التكلم ومناقشة الموازنة . سجل الأسماء يا عدنان بك .

السيد الأمين العام

يلتو أسماء الأعضاء الذين يودون التحدث

- ١ - علي البشير
- ٢ - سليمان أريمية
- ٣ - الدكتور محمد الزين
- ٤ - عبد الله أخو أرشيدة
- ٥ - طاهر حكمت
- ٦ - جودت السبول
- ٧ - الدكتور محمد ربيع
- ٨ - سليمان العفانة
- ٩ - جمال أبو بكر
- ١٠ - عبد المجيد الشريدة
- ١١ - حماد المعايطة



يلتو كلمته

كلمة سعادة السيد علي البشير

دولة رئيس المجلس أيها الأخوة الكرام . لا شك أن الدول الحديثة خاصة النامية منها لا تستطيع القيام بالمهام الملغاة على عاتقها كالدفاع من سلامة الوطن وحفظ الأمن واقتصاد العدل وتأمين رفاهية الشعب إلا بأعداد ميزانية سنوية تتحمل فيها الحكومة مسؤولية تعادل واردات الموازنة ونفقاتها حيث تختار من لهم الخبرة الواسعة والأسلوب العلمي الصحيح في تقدير كل من الواردات والنفقات سيما ما كان منها يخضع لمؤثرات خارجية لا يمكن التنبؤ بها

مما جعل المواطن الأردني يطئن إلى تحقيق هذه المنشود من أن يصبح الأردن هذا الجزء العالي من الوطن العربي بلدا منتجا ومكتسبا ذاتيا . غير أن حرب حزيران وما تلاها من ظروف صعبة كان قدر الأردن أن يتحمل نتائجها أكثر من أي قطر عربي مجاور أو بعيد قلب الموازين وحدد الأمل والتحديات فقد أدى إلى توقف زخم التنمية الاقتصادية ووجوب نضاعف الاستعداد العسكري على حساب التنمية والأعمال وتوقف العديد من مشروعات التنمية الكبيرة والتي لو نفذت من حينها لكثرت رافدا كبيرا لإيراداتنا المحلية والمتبع حاليا لخطة التنمية الثلاثية والخسبة والموازنات القتالية بعد حرب حزيران وتوفر الظروف الملهمة بعد أن مسيرة التنمية الأولى التي سبقت حرب حزيران عادت واستأنفت بصورة واعية ونشطة هدبا كما كان من قبل تنمية الموارد واستغلال البكائيات رغم التحديات من حين إلى حين ورغم الاعتقاد على المعونات الخارجية ، من هذا المنطلق الرئيسي وتأسيسا لما سبقناه من إباحات لمشروع قانون الموازنة فائنا نؤيد إقرار هذا القانون مبدئين بعض الآراء والملاحظات التالية :

أولا : دعم جميع القوى العاملة المرتبطة بالانتاج ونمو الدخل القومي مع إقرارنا المطلق لاتجاه الحكومة بتحسين أوضاع الموظفين وزيادة دخولهم باعتبارهم قطاعا هاما من القوى العاملة المرتبطة بالانتاج بشكل عام إلا أننا نرى أيضا أن تقوم الحكومة بدراسة إمكانية دعم باقي القطاعات التي تشكل الجزء الأكبر من القوى العاملة المرتبطة بالانتاج كالعاملين والفنيين الذين يعملون في المؤسسات والمشاريع الانتاجية في القطاعين العام والخاص ذات الأثر الكبير على الاقتصاد الوطني وعلى دفع عجلة تنمية الموارد المحلية ومنحهم الحوافز الاقتصادية بشكل عادل ذلك أنه من البديهي أن الحوافز الاقتصادية كآمنهم بمجمعات استهلاكية واعطائهم الأولوية عن باقي قطاعات الشعب بالنسبة للنهج السكاني الذي تنوي الحكومة تنفيذه من هذه الميزانية وتحقيق فرص الزيادة في الأجر والمكافأة على أساس الإبداع والمبادرة أمور تبعث الثقة في

مستقيا والمتصلح كلمة معالي وزير المالية ومشروع قانون الموازنة العامة يجد أن الحكومة قد راعت جميع هذه الاعتبارات بشكل دقيق ضمنت معه سلامة المسيرة والحفاظ على مكاسب وطموحات هذا الشعب ويظهر تأثير هذه الموازنة واضحا من الناحية السياسية للعمل على بناء قوتنا الذاتية المتمثلة أولا وأخرا بقواتنا المسلحة ومن الناحية الاقتصادية برصد المخصصات اللازمة للمشاريع الإنشائية الكبرى والتي ستشكل في المستقبل موردا ثابتا للدولة ، وقد يتسائل البعض عن أسباب عدم سرعة تطور ونمو الانتاج القومي إلى درجة تصبح فيها الإيرادات المحلية تشكل جزءا كبيرا من مجموع الإيرادات الواردة في الموازنة فنقول في هذا الصدد أن المواطن الأردني والعربي على السواء يذكر تملبا أن الأردن وقبل عام ١٩٦٧ عام النكبة والعدوان قد مر في مرحلة هامة من مراحل تطوره الاقتصادي الحديث حيث تكاثفت في تلك المرحلة جهود الدولة حكومة وشعبا على تعزيز البنية الاقتصادية وعلى إيجاد استقلال اقتصادي يسر جنبا إلى جنب مع الاستقلال السياسي ويكون ركيزة له ولا يتخلف عن ركب الحضارة والازدهار السائر قديا إلى الأمام ، لقد تمتع الأردن في السنوات العشر التي سبقت حرب حزيران بنهضة اقتصادية عالية نتيجة للنجاح الذي أحرزه في استغلال بعض موارده الطبيعية ونشر الخدمات العامة وزيادة انتاجه القومي وبعد أن بدأ بتنفيذ خطة السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية عام ١٩٦٢ - ١٩٦٧ التي عدلت فيها بعد بسبب التخفيض الطارئ على نسبة المساعدات الخارجية لتصبح برنامج السنوات السبع ١٩٦٢ - ١٩٧٠ الذي استهدف تحقيق الأهداف الأساسية التالية وهي تخفيض العجز في الميزان التجاري وتنقيص الاعتماد على المساعدات المالية الأجنبية وزيادة الانتاج القومي وبالمعمل وفي الفترة التي سبقت حزيران عام ١٩٦٧ كان لواضعي هذا البرنامج ما أرادوا فقد ارتفع الانتاج القومي الإجمالي من ٦٨ مليون دينار في عام ١٩٥٦ إلى ١٣٠٨ مليون دينار عام ١٩٦٢ وإلى ١٨٥٧ مليون دينار في عام ١٩٦٦ وهكذا نرى الدخل بمعدلات تفوق المعدلات المألوفة

هكذا من الأهل

نفوس العاملين في هذا الميدان وتشعرهم بأن جهودهم المبذولة في زيادة الإنتاج والدخل القومي للدولة موضع اهتمام وتقدير .

ثانياً : نؤيد ما جاء بالمادة الثانية من مشروع قانون الموازنة بأن تخصص المساعدات العربية لتغطية النفقات الغير جارية للقوات المسلحة وذلك بتأسيس صندوق خاص لهذه المساعدات حيث يبقى هذا الجيش درع الوطن ومصدر قوته ولكي يؤدي دوره الوطني باعتباره الطلائع الأولى للقوات العربية على أطول خطوط مواجهة للعدو قدره الدفاع عنها وعن العمق في الجبهة الشرقية التي أصبحت الآن هدفاً استراتيجياً من أهداف العدو .

ثالثاً : مواصلة الجهود لضبط عمليات المجموعات والانفاق وعمل كافة السبل لتدريج هبوط التضخم . صحيح أن الأردن أصبح موضع اشادة كدولة من الدول التي نبذل الجهود للضغط على حجم التضخم وكبح جماحه لكن المنصف للنشرة الإحصائية الرسمية يجد أن نسبة التضخم قد ارتفعت في مجموعات الانفاق على بعض القطاعات الأخرى والشئ المهم أن هذا الارتفاع كان في المواد التي يحتاجها المواطن يومياً فإذا كانت سنة الأساس المعتمدة في النشرة الإحصائية هي سنة ١٩٧٥ تساوي ١٠٠ فكان المعدل في سنة ١٩٧٦ هو ١١١ لجميع المواد أي أن نسبة الارتفاع ١١٪ وفي سنة ١٩٧٧ هو ١٢٧٫٧ أي أن النسبة ارتفعت إلى ١٢٢٫٢ وفي سنة ١٩٧٨ ١٤٠٫٢ أي أن النسبة ١٢٫٧٪ وعلى هذا الأساس يكون معدل النسبة خلال الثلاث سنوات في بعض القطاعات الضرورية للارتفاع الزائد في ١٣٫٤٪ يضاف إلى ذلك نمطاً المواد الغذائية من ١١٤٫٦ عام ١٩٧٦ إلى ١٢٠٫٧ عام ١٩٧٨ ، الرعاية الطبية من ١٠٦٫٩ إلى ١٥٧٫٧ ، النقل من ١١٥٫٧ إلى ١٥٢٫٨ التعليم من ١٢٢٫٨ إلى ١٨٩٫٩ وجميع هذه الأمور هي من مستلزمات المواطن الضرورية والتي برأيها المتواضع يجب ضبط حجم التضخم بها إلى نسبة معتدلة نحن بالطبع مع رفع الرسوم الجمركية على الكماليات والمواد الأخرى لكن

رفع الرسوم الجمركية على المواد الغذائية وعلى سبيل المثال كعلب رب البندورة بمعدل ٥٢٪ وعلب البازيلا والفاصوليا بمعدل ٣٨٪ في وقت يعرف فيه الجوع ان الانتاج المحلي غير كاف ولا يسد احتياجات المواطنين بأسعار معتدلة ولذا فإن فرض رسوم قليلة على مثل هذه المواد مع الوفرة في الأسواق واتباع منهج واضح للاستيراد للمواد الغذائية يكبح جماح هذه النسب المتصاعدة ويوفر الرخاء للمواطنين في قوتهم اليومي وحاجاتهم الضرورية .

رابعاً : تأكيداً لما ذكره معالي وزير المالية في كلمته من أن الأردن يضم مقومات سياحية هائلة فيجب تنشيط هذا القطاع إلى درجة يصبح معها إحدى مصادر الإيرادات المحلية للموازنة حيث كان الدخل منه بمعدل ١١٣ مليون دينار .

خامساً : تنمية العلاقات الاقتصادية بين الأردن والدول العربية المنتجة للبترول بتشجيع اجتذاب رؤوس الأموال في هذه الدول واستثمارها في المشاريع الإنشائية وعمل كافة التسهيلات التي تضمن زيادة تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بقصد الاستثمار في مثل هذه المشاريع .

سادساً : في الوقت الذي يعتز فيه المواطن الأردني والعربي بقرارات مؤثرمة بغداد الوطنية والتي التزمت بتوفير الإمكانات المالية لدول المواجهة فانتنا ننشأ الدول العربية الشقيقة تجسيد الشعار والمبدأ الذي تنادي به كل دولة عربية وكل مواطن عربي من أن العرب أمة واحدة ومن أن مصرهم واحد ومثل هذا الشعار والمبدأ لا يترجم إلا بتسخير كافة الثروات العربية لمعركة الصمود واعتبار البذل والعطاء لهذه الغاية واجباً وطنياً مقدساً لمواجهة والتحدى التاريخي والحضاري هو بين إسرائيل والأمة العربية وليس بين الأردن وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى .

سابعاً : نؤكد على التوصيات البناءة الواردة في قرار اللجنة المالية وأخذها بعين الاعتبار .

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا أريمية

السيد سليمان أريمية

يلقي كلمته .

كلمة السيد سليمان أريمية

دولة الرئيس الاخوة واخوات اعضاء المجلس الكرام

ان موازنة الدولة لهذا العام حفلت بالكثير مما كنا نتناهى وحققنا بنود هذه الموازنة الطموحة مركزات عظيمة في جميع اسبابها وبنودها ، فقد حققت الموازنة دعم مشاريعنا الإنشائية وتنفيذ الخطط الاقتصادية المرسومة وكذلك دعم قواتنا المسلحة الباسلة درع هذا الوطن وحاميه الأمانة ومكتسباتها . هذه القوات كنا نتمنى أن تكون مخصصات الموازنة اكبر لكي تعطى الكثير منها ، قواتنا المسلحة الصاعدة أمام عدو خبيث طباعه الغدر ولا يفوتني بان قواتنا تدافع عن ما مساحته (٤٨٠) كيلومتر عرضاً وهذا واجب قومي يجب أن يحسب له ألف حساب . ومن هنا فإن تزويد قواتنا بكل جديد وحديث هو أمر لازم وضرورة قومية ووطنية ومن الواجب أن لا نبذل عليها بأي شيء ضمن طاعتنا بل علينا أن ندعم دفاعاتها الجوية لكي تكون يقظة بكل الاوقات وتتصدى لكل المغامرات للعدو وخيئه . وهنا لا بد لي من وقفة للتذكير بان جيشنا العربي الباسل هو أول من تقى على أسطورة الجيش الذي لا يهزم في معركة الكرامة ، وكانت نقطة انطلاق وتحول لبقية جيوش أمنا العربية إلى قواتنا المحبسة والاعتزاز بكل الاوقات ، وتحية الاجلال والاكبار لثقلها الأعلى الحسين المدى .

دولة رئيس المجلس ، حضرات الزملاء والزميلات

هناك بعض الأمور أود الإشارة إليها بمناسبة الحديث عن الموازنة والنقاش الدائر حولها وأود أن أذكر الحكومة الموقرة ببعض الأمور وهي في سبيل عمليات انصاف الموازنة

لدي مجال الطرق فإن هناك العديد من القرى محرومة من الطرق أو أصبحت طرقها غير صالحة للسير عليها ووضع بالموازنة للطرق القروية سبعمائة ألف دينار للصيانة وتمتع طرق جديدة وان هذه المخصصات قليلة جداً وأرجو ونسج ملحق موازنة لتكون مليونان من الدنانير مغطى سبيل المثال لا الحصر قرى الزبيد وهي : بلال الرياضية زيدة أم الأسود الفروس ، دابوق طريقها سيئة للغاية وهي من قضاء وادي السير وايضا طريق البحث وهي منطقة ري زراعية والمسافة (٦) كيلومترات كما أن قرى المشيرفة الحميديين بحاجة للطرق وهم يطالبون منذ فترة طويلة ومعالي وزير الاشغال يعرف ذلك .

طريق ارمدان الموصل إلى العديد من الكسارات ومزارع الدواجن ومصانع للبلاط والطوب بالقرب من الحزام الدائري طريق مزارع وادي القطار بجانب المحرقة الشرقي عمان هذه القرى والمناطق وسواها محرومة من الطرق ، وتصور ما يكون عليه الحال في اوقات الشتاء والخصائر التي تنجم عن عدم صلاحية الطرق الوعرة .

طريق عراق الأمير ووادي السير خصصت له (٢٥) ألف دينار وهذا لا يكفي على الإطلاق وقرية عراق الأمير موقع سياحي واثري كما هي الحال مع قرى شفا بدران احياء تلاح العلى وخلافة ويجاوز بحاجة ماسة للمياه والطرق والكهرباء سكان هذه القرى يناشدون دولة رئيس الوزراء السيد مضر بدران وحكومته الموقرة النظر بعين المطف لتلك القرى وائل ما يقدم للمواطن هو الماء والطرق والكهرباء .

موضوع المياه

دولة الرئيس الاخوة والاخوات اعضاء المجلس .

هناك العديد من القرى محرومة من المياه لمعى سبيل المثال لا الحصر قرية دابوق تير المياه بجانبها متجهين لمدينة الحسين الطبية

هكذا من الأهل

وهي محرومة من الماء وما زالت تستخدم الإبرار الرومانيّة .

سيدي دولة الرئيس السادة والسيدات الإخوة الاعضاء .

في جلسة سابقة كنت قد طلبت من الحكومة المؤقتة أن تقوم بدراسة تلك المنطقة حيث مضى على قرى الزبود التابعة لقضاء وادي السير عشرة سنوات لدراسة كيفية وصول الماء لهم كيف نطالب المواطن أن يقوم بواجباته اتجاه بلده ووطنه بينما ترى الغير منهم تنعم بتلك النعمة .

اناشد دولة ابو عباد النظر لتلك القرى واخراج المعجزة .

الصحة

١ - المناطق المحيطة في عمان مثل قرى عباد وهي الزبود والمناصر والفهاء لم تنل شيء من الخدمات الصحية .

٢ - ارجو من معالي وزير الصحة ان يفي بوعده بفتح مركز امومة وطفولة بمنطقة متوسطة وهي الطروز في قضاء وادي السير تقدم خدمة لخدمة قري .

٣ - ارجو من معالي وزير الصحة ان يفي بوعده بفتح مركز امومة وطفولة وعيادة في ماركا الشمالية .

٤ - فتح عيادة في قرية المشرفة الرتاد تخدم الخشافية وقرية الحبيدين .

مجال الزراعة

كذلك فائني اناشد الحكومة وهي الحريمة على مصالح المواطنين من خلال وزارتي الزراعة والتأمين والمؤسسات المتفرعة عنها بحماية المزارع ومد يد العون له وذلك من خلال الحفاظ على منتجاته وحمايتها واعطاءه السعر الذي يتلائم مع الجهد الذي يبذله ومراقبة وتحديد اسعار الاسيدة والمبيدات الحشرية والمساود الزراعية كذلك حماية اصحاب مزارع الدواجن والمواشي بالبقاء وعدم الانقراض نتيجة لما يتعرضون له في هضم للحقوق .

دولة الرئيس الاخوة والاخوات الاعضاء :

نلتبس من الحكومة المؤقتة وهي الساهرة على مصلحة المواطنين دعم مؤسسة الاشراف الزراعي لكي تقوم بدورها الفعالة لخدمة المزارعين برفع مستوى التنمية الزراعية وذلك بزيادة مخصصاتها .

وزارة التجارة

وفي مجال التجارة نلاحظ الاسعار بشكل عام تزداد ارتفاعا بالرغم من وعد الحكومة المتكررة بوقف هذا الارتفاع ، وهذا الارتفاع شمل كافة السلع سواء كان منها الضرورية او الكالية

١ - ارتفاع اسعار التراكورات اصبح ربح التراكور (١٥٠٠) دينار والمحارث وسواها ارتفاع متزايد بقطع السيارات .

٢ - السيارات بالرغم من الوعود التي قطعها على نفسه معالي وزير التجارة والصناعة في أكثر من مجال ، وقد شكلت لجنة لبحث ارتفاع اسعار القطع وتقديم دراسة بهذا الشأن لكن اود ان اقول بصراحة وصدق ان هذه اللجنة غير موثوقة وهي من كبار تجار القطع والمستوردين يجلب القطع اليابانية والاطالية وبيعها المانية وهم ثلاثة وعلى استعداد لذكور اسماهم فكيف نترك مواطنينا تحت رحمة هؤلاء .

اطالب بزيادة كوادر القاتمين على مراقبة الموازين والمقاييس كي يقوموا بدورهم فلا يعقل ان يقوم نحو سبعة اشخاص في تغطية جميع انحاء المملكة واعتقد ان الجهة التي من الممكن ان تقوم بعملية الرقابة في كافة مجالات مراقبة الموازين والمقاييس والجودة والاسعار هي وزارة التكوين اذا دعمت في جهاز وكوادر مؤهلة لمنع التلاعب في هذا المجال .

مجال التوزيع

١ - نحي قرارات مجلس الوزراء بخصوص الضرب على كل يد تحاول العبث او استغلال الزيادة في المرتبات من خلال رفع الاسعار او التلاعب بها وهنا فائني اطالب الحكومة بحبس كل من يتلاعب بالاسعار لكي يكونوا عبرة لغيرهم وان لا تقبل بدفع بدل مجوسيه .

٢ - نطالب ان يكون الاستيراد حر ونجعل التجار يتنافسون ويكون ذلك تحت رقابة وزارة التكوين التي لا اشك ابدا بجهودها المشكورة لمنع ارتفاع الاسعار .

وزارة الاوقاف والمؤسسات الإسلامية

١ - وزارة الاوقاف مطالبة بمساعدة القرى ذات الدخل البسيط في عمل مساجد وان تقوم الوزارة بنفع حضتها أكثر من المتعارف عليه الان

٢ - ان يكون خطباء المساجد حاصلين على شهادة جيدة لتكون الفائدة اعم واشمل .

دولة الرئيس السادة والسيدات الاعضاء تشكر الحكومة على الزيادات التي منحت لآخواننا الموظفين المدنيين والعسكريين وذلك من اجل مواجهة اعباء الحياة وارتفاع الاسعار لكي تحلوا ان تؤمن لهم الظروف الملائم من اجل زيادة المعطاء والانتاج ولكنني اطالب الحكومة الرشيدة وارجوها بانصاف آخواننا المتقاعدين العسكريين منهم والمدنيين لانهم يواجهون نفس الظروف التي يواجهها آخوانهم المعالين وارجو ان تمنح الزيادات لهم وتوفير سبل المعيش من خلال الممكن لن يستطيع العمل .

ان هؤلاء المتقاعدين قد قدموا لبلدنا المعطاء من خلال مدة خدمتهم وان ما نفخر به الان من انجازات نسي كافة المجالات سواء كانت العسكرية او المدنية فانها هو ابتداء لما قدموه بالعرق والدم والتفاني في خدمة الوطن في اقسى الظروف يجب ان لا نحرهم بل هو من حقهم ان تشبههم كل مكاسب تقديرا من الحكومة التي يحق لها ان تفتخر بانها تفتت اكثر ميزانية رائدة في تاريخ هذا البلد فمن موعدها الدستوري وتقدم على مرتكزات اساسية تعود بالنفع والخير كل الخير لهذا البلد الطيب الذي نفتديه جميعا بالغالي والرخيص .

سيدي دولة الرئيس الاخوة والاخوات الاعضاء الكرام .

ويسعدني ويشرفني بهذه المناسبة ان اشيد الى ان كل ما حققه هذا البلد من انجاز وتطور ورعاية مصالح الامة ونهضتها العبرانية والحضارية وغيرها يعود بفضل وعي وسهر القيادة الحكيمة الشجاعة المبهلة بحللة الحسين العظيم الملهم الذي اعطى وسيمطي الكثير للشعب الذي احبه وسيظل هذا الشعب ينطق بالعرفان والشكر والتقدير والوفاء والاخلاص المنطلق لرائد هذه الامة في كل ما تم انجازه وتحقق في هذا البلد من تطور وتقدم ورفعة ومجد ، لجلالة الحسين المحبة والوفاء ولاسرته الهاشمية التقدير الصادق .

كما يسعدني ان اتوجه بالشكر الجزيل لصاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد العظيم الذي قدم ويقدم بجهده الموصول في

التخطيط والعمل والدراسة والسعي لاتجاز مشاريع التنمية هذه المشاريع التي ستحقق الخير للوطن والمواطن ضمن اسس علمية مدروسة .

دولة الرئيس السادة والسيدات الاعضاء ختاما اود بهذه المناسبة ان اقول ان علينا واجبا قوميا ، هذا الواجب يمثل في ضرورة الوقوف صفا واحدا لكي نضمن جبهة داخلية مترامسة وموحدة لا تشكيك ولا غفائن ولا احتداد ولا طائفية ولا تبعية بل مصلحة واحدة مشتركة هي قوة الاردن وعزة الاردن ورفعتنا واحدة مشتركة هي والحذر لعدونا المشترك هذا العدو الذي لا يستهدف فردا بذاته انها يستهدف الشعب بجمليته .

واذا كنا شعبا يستحق الحياة فعلينا دوما ان نعمل في امثال خطه وفي كافة المجالات ، وان ننشد من صفوفنا دعاة الفرة والمشككين والمراودين والمارقين ، علينا الوقوف خلف قيادتنا الشجاعة الباسلة بكل ابناء وشر فـ . والله الموفق .

كلمة الدكتور محمد عضوب الزين .

دولة الرئيس الاكرم

زيملائي وزيملائي اعضاء المجلس الوطني الاستشاري .

من على هذا المنبر نرفع اسى ايات الشكر والعرمان لقائد المسيرة جلالة الحسين ، الذي جعل قادة العرب يتبنوا دعم الاردن وقواته المسلحة ماديا ومعنويا ، ولم يكن هذا ممكنا لولا حكمة الحسين ومبادئ الحسين الثابتة .

دولة الرئيس

ان النقد والتقد الذاتي . . . هو اهم ضمانة للطريق الصحيح فلننقد انفسنا لتصحيح اخطائنا وليس للتجريح ، وما اود ان قوله . . فلنكن ابناء على نقل ما يحتاجه المواطن وتقديم المشورة للحكومة ان ارتات الاخذ بها .

دولة الرئيس

اولا - ان الطول باع لاي مؤسسة حكومية هو باع وزارة التربية والتعليم وقد قلت عند مناقشة السياسة الداخلية للحكومة . . ان التعليم في القرى لا يزيد من محو الامة . ليس عيبا في العلم او الطالب ولكن هناك حالات تكون فيها جميع الصفوف الابتدائية الستة مجمعة في غرفة واحدة ويقوم بالتدريس فيها معلم واحد .

هكذا من الأهل

بالإضافة لعدم توفر السكن لذلك المعلم .

أقول هذا لأننا نريد من طالب الأردن نسي الثمانينات أن يكون أفضل مما كان في الخمسينات والستينات من حيث المستوى العلمي الجيد والخلق القويم .

ولقد تفضل دولة رئيس الوزراء في رده على بيان المجلس قائلًا « أن من قال أن التعليم في القرى محو الأمية . . . أنه تجنى على الحقيقة » ولكنني أعود وأكرر ما قلت لأنني أعرف الأمور عن قرب وأنتي لست ممن يطرح المشاكل كالذي يقذف بالحجارة دون هدف فلنجعل قنوات تفكيرنا واحدة لمصلحة المعلم والطالب . فمثلا لقد وضعت وزارة التربية والتعليم ٥٠٠.٠٠٠ ديناراً مساهمة في إنشاء المدارس القروية وكذلك وزارة البلديات ١٥٠.٠٠٠ ديناراً أيضاً للمدارس القروية بالإضافة إلى مبلغ ٧٥٠.٠٠٠ ديناراً بالتعاون مع منظمة كير .

فيما حبذا أن يوضع المبلغ في إحدى الوزارتين وعند إنشاء المدارس القروية يقيم بجانبها مسكناً للمعلم . ليكون لنا شكره أن أجاد وعقبه إن تهاون لا سمح الله .

ثانياً - أن مشكلة المياه في القرى الواقعة شمال الوادي الموجب وجنوبي مادبا وغربي الخط الصحراوي وهي ما تربو على سبعين قرية خطط لها في الخطة الخمسية أن تسقى من إبار السوادة والتسطل ولقد رصد في مشروع مياه التسطل والسوادة عام ١٩٧٦ ، مبلغ ١٢٠.٠٠٠ ديناراً وفي عام ١٩٧٧ ، ٥٠٠.٠٠٠ ديناراً وعام ١٩٧٨ ، ٥٠٠.٠٠٠ ديناراً وعام ١٩٧٩ ، ٤٠٠.٠٠٠ ديناراً وهل لي أن أسال مؤسسة مياه الشرب ما الذي تم إنجازه من هذا المشروع خلال ثلاث سنوات وهل أنفق جميع المبلغ . . .

دولة الرئيس ،

زميلاتي وزملائي أعضاء المجلس الوطني الأردن لم يكن قويا في مدنه كما هو قوي في ريفه ، ريفنا هو المعين الذي يزود قوتنا بالرجال وريفنا ظهر قوتنا المسلحة . . . كجبا يرمد بعدة أهل المدينة بالغذاء أن أغطي من مخاريج إنتاجية وخدمات ضرورية . . .

وإن الغلاء المتعلل يمتص كل قرش يأتيه إليه من جهد جنوده وعرق مزارعيه فأمانة المسؤولية توجب أن نقول للحكومة بأن عليها أن تزجر كل عابث بتوت المواطن لأنه أغلى ما نسي هذا البلد .

وقد قال جلالة الحسين « أن الفرد هو الخلية الخلاقة التي تبنى بها الاسم » .

والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس

عبد الله أخو أرشيدة

السيد عبد الله أخو أرشيدة

اختصارا للوقت أكتفي بكلمات زملائي الأعضاء أما مطالبتي الخاصة سأقوم بعرضها على الجهات المختصة في وقت لاحق .

دولة رئيس المجلس

شكرا .

طاهر حكمت



السيد طاهر حكمت

يلقي كلمته .

كلمة السيد طاهر حكمت

دولة رئيس المجلس ،

الأخوات والأخوة أعضاء المجلس ،

مشروع قانون الموازنة وأعماله ، واقتراحاته ذات الصلة التشريعية وملزمة .

أما المجلس الوطني الاستشاري فهو لا يعدو دور المستشار في مراحل إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ، هو ليس سلطة مصادقة وإنما سلطة مشاركة في الإعداد .

ومن هنا وجب التنويه ، حرصا على وضع الأمور القانونية في أبعادها الصحيحة ، وخشية أن تسن سنن أو تدرس تقاليد لا أساس قانوني أكيد لها تقع بالنتيجة أسرى لها إذا تبلناها ابتداء وعليه أرجو أن يكون واضحا أن المجلس يملك حق إبداء الرأي والمشورة غير معتبر بنفس وفي كل ما يراه وذا قيمة ويعود بالنفع العام .

هذا فيما يتعلق بالقانون والامسؤول الدستوري .

أما فيما يتعلق بمشروع القانون المقدم إلينا وتوصية اللجنة المالية بمصدده فإني إذ أوافق اللجنة المالية على أغلب ما جاء في توصياتها إلا أنني أجد نفسي مضطرا إلى مخالفتها في ناحيتين هاتين .

الأولى - اقتراحها بحجب أو تخفيض الدعم الحكومي للحروقات وإبداله بمعونات وخدمات أخرى تعود على المواطن بصورة غير مباشرة فإني أبادي أن هذا الاقتراح كان قد طرح في لجنة صياغة توصيات المجلس الوطني ، ونوقش مناقشة مستفيضة ، وجرى استيعاده واستطاعه نظرا لخطورته البالغة على جباهر الناس . ولأن الحجة التي تقول أن ليس هناك عدالة نسي الاستفادة من مخصصات دعم الحروقات هي حجة لا تصمد أمام المناقشة ولأن الاقتراح نسي تنفيذه العملي يعني رفع أسعار الحروقات إلى الضعف تقريبا ، مما سيؤدي إلى ارتفاع جنوني في الأسعار ، أسعار الحاجيات والسلع والخدمات وكلفة النقل ، ويشكل عبئا جديدا يضاف إلى كاهل المواطنين . . . ولا أدري من الذي يمكن أن يقبل بطله .

لذا فإني أبادي اعترافي الشديد على هذه التوصية وأرجو استيعادها لأنها لا تعبر عن رغبة المجلس ولأنه سبق للجنة الصياغة المنبثقة عن المجلس التي أسقطتها لخطورتها .

أود في مطلع حديثي أن أوضح بعض النقاط القانونية التي أثارها دولة رئيس المجلس نسي الجلسة الماضية حين أشار إلى ضرورة الاسترشاد بالمادة (١١٢) من الدستور الأردني في معرض مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة .

ليسمح لي دولة رئيس المجلس ، أن أبين أن التفتق عليه أن هذا المجلس هو نسيج قانوني خلص ، وله وضع قانوني فريد من نوعه ، وأنه لا يمكن القياس في إجراءاته ومعالجته على ما ورد في قانوني مجلس النواب ، أو الأعيان أو على النصوص الدستورية التي تعالج فعاليات هذين المجلسين ، لأنه يشترط للقياس اتحاد العلة: وهنا لا اتحاد في طبيعة تكوين المجلسين : مجلس الأمة ، والمجلس الوطني الاستشاري ولا نسي وظللهما أو صلاحيتهما .

فبينما نجد أن صلاحية مجلس الأمة ملزمة ، وخطرة ، وقد تؤدي إلى حجب الثقة عن حكومة ما ، نجد أن المجلس الوطني لا يملك أكثر من إبداء الرأي والمشورة .

لذا ، فالقول بأن المادة (١١٢) من الدستور هي التي يجب أن تحكم المناقشة حول مشروع قانون الموازنة ، هو قول يجب أخذه بحذر شديد في أسبق الصدود .

وأما يجب الاعتماد على النصوص التي نظمت عمل المجلس الوطني الاستشاري وقد جاء في المادة (٧) من قانون المجلس الوطني الاستشاري :

تتعلق بالمجلس الصلاحيات التالية :-

١ - دراسة ومناقشة جميع مشاريع القوانين وإبداء الرأي حولها لمجلس الوزراء قبل إقرارها

ومشروع قانون الموازنة يقع ضمن هذه المشاريع المشار إليها في الفقرة (١) ولنا كأمضاء في المجلس مطلق الحرية في إبداء الرأي والاقتراحات واقتراح إجراء التعديلات ، بما في ذلك اقتراح إلغاء ضرائب أو زيادة نفقات أو إتلافها . دون أن نكون متبدين بما ورد في المادة (١١٢) من الدستور التي تحكم سير مشروع الموازنة أمام مجلس الأمة ، وذلك للاختلاف البين في الحالين لمجلس الأمة مرجع نهائي تقريرا للتصديق على

هكذا من الأهل

الثانية - وهي ملاحظة قانونية محضه :
عن توصية اللجنة المالية بتحويل إيرادات نادي مدينة الحسين الى الخزينة العامة ، فأبدي ان السادة اعضاء اللجنة المالية الاكابر لـو اوضحت لهم الامور ، من ان نادي مدينة الحسين هو ناد مرخص كهيئة اجتماعية خاصة بموجب القرار رقم ١٢٣ في ١٩/٥/١٩٧٠ ، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢٢٤٦ ، تاريخ ١٥/٦/٧٠ لما كانوا اوردوا هذه التوصية اساسا لاستحالة تنفيذها من ناحية قانونية .
حضرات السادة .

كنت اود لو اكتفيت بها اسفلت . خشية ان تحول الجلسة الى مناقشة للسياسة الداخلية للحكومة وهو امر قد استنفذه في جلسات سابقة . الا انني اجد نفسي مضطرا لذكر الملاحظات التالية :

١ - لقد خلا المشروع من رصد نفقات مالية كافية لتحسين الوضع الذي يعاني منه مرفق العدالة ابتداء من الاثاث والابنية في المحاكم الى الموظفين والقضاة ، وكان يجب رصد مبالغ اضافية واضحة تغطي الحاجة الماسة التي تتطلبها محاولة اصلاح مرفق العدالة، والذي لم تكن مذكورة نقابة المحامين المشهورة الا بعض صور ما يعاني منه هذا المرفق من اوضاع غير مريحة لا تتلائم مع النهضة الشاملة المتوخاة .

ان جزءا هاما من اصلاح مرفق العدالة يعتمد على تخصيص علاوات من مائة الى مائة وخمسين دينارا لكل قاض ، حتى يمكن للقضاء ان يستقطب العناصر الجديدة القادرة وحتى يمكن للقضاء ان يكونوا متبعين باوضاع نفسية واقتصادية سليمة تمكنهم من الحكم العادل ومن اصدار القرار المدروس المؤهل الذي يحقق العدالة على خير وجه .

ان الحاجة الى تخصيص مبالغ اضافية لهذا القطاع الحيوي وهو وجه العدالة الحقيقي امام المواطنين ، هي حاجة ماسة واولوية . يجب تقديمها على سائر الاولويات .

ان مرفق العدالة ايها السادة ، بحاجة الى كثير من الالتفات وهو بحاجة الى عملية اعادة تنسيق وتنظيم جديدة واول ما يحتاجه التنظيم والتنسيق ومحاولة اصلاح هو مخصصات

جديدة ، مع العلم ان كل ما يحتاجه الامر هو مبلغ لا يتجاوز نصف مليون دينار لتخصيص اوضاع المحاكم ولتحسين اوضاع وكلاء القضاة .
٢ - خيل الي وانا اقرا قانون الموازنة المقترح ان الموازنة تزدهر بتحقيق مبلغ (٧٨) مليون دينارا خرائب جهريكية ، ونحن نقول ان هذا مؤشر سيء وهو دليل على ضخامة حجم الاستيراد وما تعنيه هذه الضخامة من استنزاف للعملة الصعبة ومن رفع لمعدلات التضخم .

ومن هنا فان هناك حاجة ماسة لترشيد الاستيراد او التخفيف من اثره التضخمية .

٣ - انني ارجو ان تكون المخصصات لزيادة رواتب الموظفين المدنيين والمتقاعدين متناسبة مع ما منح الى العسكريين ورجال الامن العام .

وختمنا : فقد لاحظت كما تلاحظ الحكومة دون شك ان جزءا هاما من موارد الموازنة التي عن طريق المساعدات الخارجية والعربية ، ومع ان المساعدات الخارجية في العصر الحالي أصبحت شرا لا بد منه في اغلب موازنات الدول النامية ، وان هذا لم يعد يعيب موازنات تلك الدول الا ان التحسب من هذه المساعدات وخاصة الاجنبية منها يظل واردا ، ويظل ويجب دراسة مفاعيل هذه المساعدات واهدافها الحقيقية للتخفيف ما أمكن من محاذيرها .

وفيما عدا ذلك فانني ، وانطلاقا من النظرة الواقعية للامور ومن تقديرنا لحقيقة اوضاعنا الاقتصادية ، فانني لا املك الا ان تؤيد مشروع قانون الموازنة في ضوء ملاحظات المجلس معدرين جهد الحكومة في اعدادها وثابن الموارد لها خاصة تلك التي نجمت عن التحرك الواعي الذي تحركته الحكومة على الصعيد العربي في الفترة الاخيرة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس

جودت بك السبول

السيد جودت السبول

يلقي كلمته .

كلمة السيد جودت السبول

دولة الرئيس ،

ايها الاخوات والاخوة

واضح ان اعداد الموازنة وتنظيمها على



النحو الذي قدمت ضمن اطاره ، استغرق من العمل والجهد المخلصين ما يستوجب توجيه الشكر والتقدير للحكومة ، رئيسا واعضاء واجهزة وواضح ايضا ، ان اللجنة المالية بذلت في دراستها جهدا ناجحا وموفقا ، وان التوفيق حالها في استقراء افكار زملائهم وقناعاتهم نجحت توصيها شاملة لكل ما كان المدقق يتجه الى الاشارة اليه والتفويه به وطلبه .

لكني لست مع اللجنة الكريمة فيما ذهبت اليه في البند الرابع من التوصية لان تخفيف الدعم الذي تقدمه الحكومة لبند المحروقات من شأنه ان يخلق اعباء جديدة . تثقل كاهل المواطن وتزيد من اعبائه .

ولذا فانني اقترح إلغاء هذا البند من التوصية وعدم تخفيض الدعم الذي يقدم .

وباستثناء ذلك ، فانني ادعو الاخوة والاخوات الى الاخذ بتوصية اللجنة المالية والقرارها كما وردت باستثناء البند الرابع كما اسفلت والتوجه الى دولة رئيس الوزراء وزملائه الكرام بطلب اعادة صياغة الموازنة على هذا الاساس .

ثم اني اؤيد الزميل الاستاذ طاهر حكمت فيها اثار اليه بالنسبة لمرفق العدالة ، وارجو ان يؤخذ بها اقتراحه حوله واثار اليه ، مع الاهتمام الجدي ، جاء فيه دراسة نقابة المحامين حول هذا المرفق الهام .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

دولة رئيس المجلس

دكتور محمد ربيع



الدكتور محمد احمد ربيع

يلقي كلمته

كلمة الدكتور محمد احمد ربيع ،

دولة الرئيس ، حضرات السادة الاعضاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

لقد كان للسنة الحميدة التي اسننها هذه

الحكومة بطرح مبدأ الشورى في كل ما يهم هذه

الامة ، سواء كان ذلك في السياستين الداخلية

او الخارجية .

ولما كانت الموازنة العامة لاية دولة هي

فرصة طيبة لاستعراض سياستها في جميع

الميادين ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والمالية ، فقد جاءت موازنة الدولة العامة لعام

هكذا من الأهل

١٩٧٩ م ، تعبيرا حقيقيا لطموحات امتنا وان كانت نرجو المزيد من التخطيط الهادف البناء .

وانطلاقا من قوله تعالى : « واهمهم شوري بينهم » اجد لزاما علي ان اشيد بالاجابيات التالية التي برزت من خلال فصول الموازنة واهمها : -
اولا - التركيز على بناء القوة الذاتية لبلدنا ، وتوفير اسباب المنفعة لقواتنا المسلحة تعبئة وتطويرا ، لتبقى سدا منيعا ، في وجهه الطامعين ، وحصنا حصينا امام المعتدين ، وتحقق امل الامة باسترجاع ارضنا السليبية ومقدساتنا الحبيبة .

ثانيا - دعم السياسة الاقتصادية الانتاجية ومراعاة تحقيق التوازن بين الخدمات والانتاج في اطر خطط التنمية المتتالية .

ثالثا - العمل الدؤوب على تحقيق سياسة الامن الغذائي ، وذلك بتوفير المواد الغذائية الاساسية ، ومحاولة تثبيت الاسعار بتأيين الدعم المالي المناسب لتحقيق هذا الهدف .

رابعا - العناية بشؤون العاملين في اجهزة الدولة وتحسين اوضاعهم .

دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء :

ان الاجابيات التي برزت في موازنة الدولة للعام المالي ١٩٧٩ ، تحتم علينا طلب المزيد منها والتذكير ببعض الجوانب الضرورية لجعل المجتمع في الاردن يسير على طريق المجتمع النموذج ، مجتمع الرفاه والتقدم والحياة الفضلى ومن اهم هذه الملاحظات :

اولا - ان السياسة الاقتصادية المظلى تحتم على الجميع حكما ومواطنين الانطلاق في تطوير مجتمعنا اقتصاديا واجتماعيا ، من قاعدة فكرية واضحة وثابتة ، يستفيدون من تجارب الامم الاخرى في التخطيط الاقتصادي ، والابداع في الانتاج ،

اما اذا بقينا نطرد الشيوعية تارة والراسمالية تارة اخرى فسيبقى اقتصادنا حقل تجارب ، وموازنتنا غير واضحة الاهداف ومبتلى عالة على الاصدقاء والاصدقاء . وتمت زحمة امزجة مقدمي القروض والمساعدات ، وصانعي المعادلات الدولية .

ثانيا - بان هناك بعض الاتفاقيات الاقتصادية التي لها مبادئ مبادر بوضعها الاقتصادي ،

ثم توتيعها في ظل ظروف معينة ، وقد ان الاوان وخصوصا بعد الزيادة الاخيرة في اسعار النفط ان تعيد الحكومة النظر في الاتفاقية مع شركة الارامكو بشأن عائدات التابلين ، اذ ان الشروط المجفعة الواردة في تلك الاتفاقية والتي تحدد العائدات وفق الاسعار السابقة للنفط وليس الاسعار الراهجة مما يجعل الموازنة تتحمل فروق دعم اسعار النفط ، وكان الاجدر ان تتحمل الشركات المصدرة للنفط عبر الاردن تلك الفروق ثالثا - ان الاردن بلد مصدر للطاقة البشرية وهذا يحتم علينا رعاية تلك الطاقات ، بمطالبة الدول المستفيدة من خبراتهم ، مساواتهم بافراد الجنسية الاخرى من حيث الرواتب والاجور وبشروط الاستخدام واحياء فكرة انشاء الصندوق الخاص بهم ، والتي سبق ان بناها سمو ولي العهد الامير حسن المعظم ، واثارها امام منظمة العمل الدولية .

رابعا - يجب ان ترافق زيادات رواتب العاملين في اجهزة الدولة المختلفة ، عوامل جذب اخرى للمساعدة في تايين الاستقرار والطمانية ، ومن ذلك تطوير مشاريع الاسكان ، والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي ، وان تكون هذه النظرة شاملة وعادلة بين كافة العاملين في الجيش والامن العام ، والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة .

كما انني اذكر بضرورة شمول المتقاعدين العسكريين والمدنيين باية زيادات في الرواتب الاساسية ، تقديرا لخدماتهم الطويلة للمجتمع ، ورعاية لاسرهم ومساعدة لهم على مواجهة اعباء الحياة المتزايدة .

خامسا - ان تامين خدمات التعليم والصحة والطرق والبريد والكهرباء والمياه يستلزم احداث جهاز مركزي للمراقبة والتفتيش والمتابعة لضمان انجاز كافة المشاريع بموعدها المحدد .

ولقد ثبت ان كثيرا من الخدمات التي رصدت لها الخصصات في الموازنة السابقة لم تنفذ بحجة التأخر في طرح المعطيات .

سادسا - ان وجود ما يزيد على الاربعين الف طالب يدرسون خارج الاردن بدون اجهزة قبالة لتنظيمهم والاشراف عليهم ، يكلف الدخل القومي ملايين الدنانير سنويا ، فضلا عن جعلهم

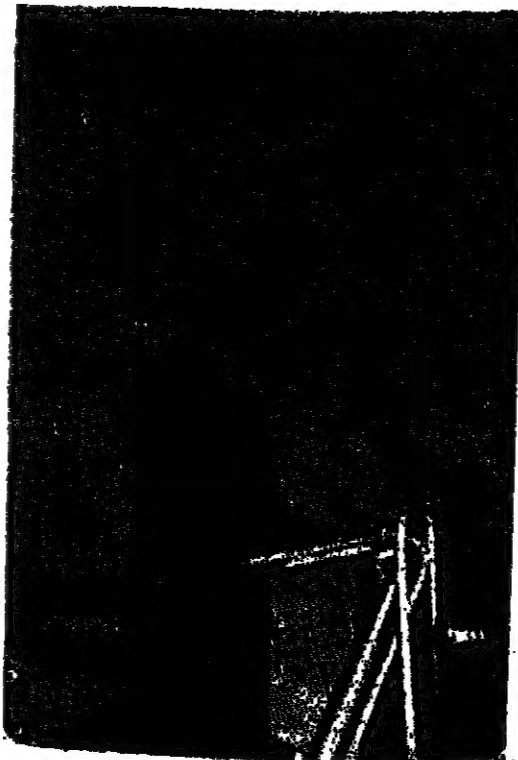
نهبا وسرحا لشتى الميول الهدامة ، وهذا يستلزم احياء فكرة ايجاد اتحاد للطلبة ، يتولى التخطيط العلمي المدروس لهذه الثروة البشرية المهدة بالضياع .

سابعا - وفي الختام لا يسعني الا ان اذكر اصحاب المعالي والوزراء وذوي العلاقات بالخدمات تنفيذ المشاريع في لواء جرش والتي سبق وان رصد لها مخصصات في السنة المالية السابقة ولم تنفذ ، واهمها مشروع الخدمات المشتركة لبعض قرى اللواء ، وحيدا لو تكرمت الحكومة الموقرة بفتح فرع للمؤسسة الاستهلاكية المدنية في مدينة جرش لدعم العاملين في الجهاز الحكومي في لواء جرش « وقل اعلوا عسرى الله عليكم ورسوله والمؤمنون » .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
عضو المجلس الوطني الاستشاري

الدكتور محمد ربيع

دولة رئيس المجلس
سلمان بك القضاة ،



السيد سلمان القضاة
يلقي كلمته ،

كلمة السيد سلمان القضاة :

دولة الرئيس - الزملاء الكرام

ان الموازنة اية موازنة هي ترجمة رقمية لسياسة الحكومة وخططها الاقتصادية المستقبل والحاضر ، هذه الموازنة ولا شك موازنة طموحة وقد تضمنت امورا تستحق التقدير والشكر ، كزيادة رواتب افراد القوات المسلحة الاردنية والموظفين المدنيين الذين نرجو ان تكون زيادتهم ايضا زيادة مجزية تساعدهم جميعا على مواجهة ظروفهم الحياتية ونرجو ان لا تكون هذه الزيادة مشجعا لأولئك الذين اعتادوا على استفلال المستهلكين ونأمل من الحكومة ان تشدد قبضتها على رقابة الاسعار ووضع حد للاحتكار والسعر الفاحش .

وفي هذا المجال نأمل ان تعيد الحكومة النظر بامر التقاعدين من عسكريين ومدنيين واعطائهم زيادات مناسبة ، كما ان مد يد العون لمعائلات شهداء الجيش الذين قضوا شهداء ابرار في سبيل الدفاع عن الوطن يعتبر امرا ضروريا ويعتبر بنظري دعما لصمود هذا البلد الشجاع .

لا اريد ان اتحدث عن جوانب الموازنة الكثيرة فقد تحدثت او سيتحدث عنها زملاء اخرون الا انني في هذا المجال ابدى الملاحظات التالية :

١ - ضرورة الاهتمام اكثر فاكثر بالريف الاردني والحد من الهجرة منه وفي هذا المجال فاني اقترح ان تكون مشاريع الاسكان الجبامية المنوي اقامتها للمصريين او المدنيين او التي يمكن ان تقام في الريف حيث موطن هؤلاء ليسهم كل مواطن في تعمير بلده لا ان تكون مشاريع الاسكان في عمان وحول عمان .

٢ - القطاع الزراعي

لا شك ان هذا البلد يجب ان يضع في مقدمة خططه الاقتصادية والتنموية رفع شأن القطاع الزراعي وتشجيع مزارعي الحبوب وحياتهم وبشكل خاص زراعة القمح وان تقدم لهم الدولة الدعم بشراء حبوبهم بأسعار جيدة تشجعا لهم على زراعة هذا الصنف الهام من الحبوب كما يجب ان تشجع الدولة المشاريع التي تهدف الى رفع مستوى الثروة الحيوانية .

هكذا من الأهل

٣ - الاهتمام برفع القضاء أكثر فاعلية
بإيجاد الآلية المناسبة وتوفير الخدمات الضرورية
مؤيدا ما أوصى به المجلس في مناسبة سابقة حول
القضاء لتحسين أوضاعهم وكفاءتهم .

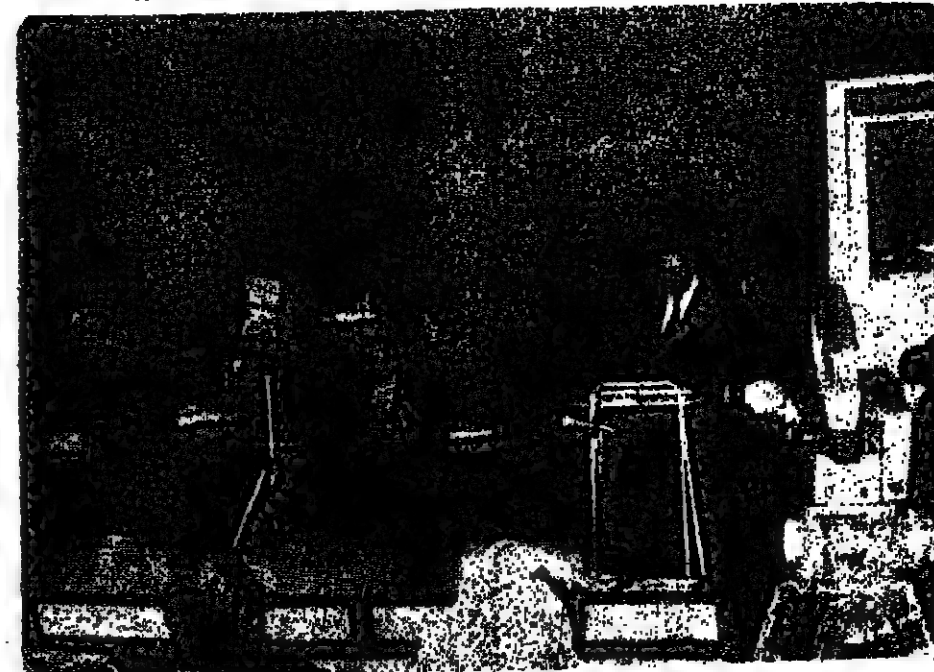
السياحة

أرجو أن تعمل الحكومة على تنشيط السياحة
والاصطياف في مناطق المملكة وخلق القومات
الضرورية لها ككتابة الفنادق والاستراحات
وغيرها في مناطق لواء عجلون وجرش وغيرها .

هذه بعض الملاحظات حول هذه الموازنة
وبالختام فاني أؤيد بشكل عام ملاحظات اللجنة
المالية لما اشتمل عليه من ملاحظات قيمة
بإستثناء ما ورد على مبلغ الدعم العربي واقترح
شطب هذه الملاحظة كما أن ما ورد في الملاحظة
رقم (١) حول الجدول المشار اليه في المادة (٩)
من القانون أرى أن هذا المطلب غير ضروري لأن
ذلك من شأن الحكومة ولا يجوز أن يدخل في
صلب القانون كما استقر على ذلك في مجلس الأمة
ووفقا لأحكام المادة (١٢٠) من الدستور .

وبالختام فإن هذه الموازنة جديرة بتأييد
وموافقة المجلس الكريم مع توصي اللجنة المالية
التي بذلت جهدا مشكورا في إعدادها وشكرا .

سلمان القضاء



دولة رئيس المجلس

السيد جمال أبو بكر ،

السيد جمال أبو بكر

يلقي كلمته .

دولة الرئيس :

حضرات الأعضاء :

إن أبرز سمات الموازنة العامة للدولة
للعام الجديد ، أن تقديمها يجيء في الموعد
الدستوري المحدد ، مما يؤكد حرص الحكومة
الموقرة على الوفاء بالتزاماتها الدستورية ، الذي
يمرزه سهرها ودأبها المتواصل من أجل خدمة
الوطن على كل صعيد . يحدوها في ذلك الانتماء
الصادق والنبيل للأمة العربية ، والولاء للشعب ،
المتجذرين في التزام الأردن بإدائه واجبه الكبير ،
وممارسة دوره الطبيعي في المسيرة العربية
المباركة ، التي لم يتوان يوما عن ردها بكل ما
يملك من مال وموارد وقوة .

... وقد ترجم ذلك عبر السنين الطويلة
ولا زال ، في تصديه للأخطار التي تعرضت لها
الأمة العربية ، وتقدم في سبيل ذلك كل ما يملك
من وسائل التصدي والجاذبية ، بالرغم من شح
الموارد وقلة الإمكانيات .

... إن المواطن الأردني الذي تحكيه
مبادئ العدل والحرية وسيادة القانون يؤمن
إيماناً راسخاً بشخصيته العربية المميّزة ،

المعبرة بأجل معاني التضحية والرجولة ،
والهولة دوماً للمعطاء بلا حدود .

... فلتجد تحمل إنسان هذا البلد على كافة
مستوياته ، شرف الدفاع عن حق العرب ولا يزال
يتف بعمق وشموخ على أطوار خط من خطوط
الواجهة مع العدو الصهيوني الذي تمتد أطباعه
عبر الوطن العربي الكبير .

... ومن هنا ، فإن الالتزامات القومية
الكبيرة للأردن نحو أبناء أمته العربية تستدعي
منهم دعم الأردن ومساندته بلا حدود ، وبغنى
شروط ، لكي يظل الأردن قلعة صاعدة في طريق
الإعداء الذين تتجسس أنظارهم بجشع وحقد نحو
الثروات العربية الهائلة في العمق العربي .

... فالأردن الذي التزم بخطه الثابت
والسليم على مر الزمان ، ولم تجرعه التيارات
التهليلة التي عصفت بالمنطقة ، يعرف جيداً أن
على أشقائه العرب أن يدعموه ببلا حدود ،
فلما إن الأردن الذي أوفى بكل التزاماته القومية
نحو الأمة العربية ، يميّجاً رسالته السامية ،
وقدره الكبير في أن يظل الدافع الأول والحارس
الأمين حتى عن شرف العرب ، شهماً أصيلاً
كعلامة أبداً ، يرغب تلقى أية مساعدة مهما بلغ
حجمها تحت أي شرط معين يفرض عليه من
قريب أو بعيد ، لأن الموقف الأردني الشهم
والرسالة الأردنية السامية أعظم وأنبى من كل
الضغوط والمراهنات .

دولة الرئيس :

حضرات الأعضاء :

إن ما جاء في بيان معالي السيد وزير المالية
من حديث عن الدعم الذي قدمته الدول الشقيقة
والصديقة ، والقروض الدولية المختلفة ، أمر
يستحق التقدير والاحترام ، ويدعونا جميعاً أن
نؤجبه بالشكر والتقدير إلى تلك الجهات التي
أوفت بالتزاماتها نحو الأردن بلا شروط ، إيماناً
بما بالذور الرائد والكبير الملقى على عاتق هذا
البلد ، بمثلها بقيادته الحكيمة وشعبه النبيل
وجيشه الباسل .

دولة الرئيس :

السيد والسادة :

بعد أن استمعنا إلى بيان السيد وزير المالية
حول مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٧٩ ،
وبعد الاطلاع على تفصيلات المشروع ذاته فقد

تبين لي أن المشروع قد تم إعداده وصياغته
بطريقة بناءة وهادئة ، تحكّم الظروف المحلية
والدولية للأردن ، وما يضطلع به من مهام
والالتزامات قومية عديدة ، فقد جاء المشروع إيجابياً
وطموحاً ، بما يتواءم والظروف العامة والخاصة
لهذا البلد ، وبما يخدم احتياجات وطموحات
المواطن أياً كان موقعه ومكان عمله .

... وأنطلاقاً من قناعتي الثابتة بأن مشروع
الموازنة صاغته أيد مخلصه وواعية توخت في
صياغتها له الحكمة والموضوعية ، فلا يسعني
إلا أن أؤيد المشروع كما جاء من الحكومة الموقرة
وبعد إجراء التعديلات المستحقة عليه من قبل
اللجنة المالية للمجلس .

... غير أنني أود أن أسجل الملاحظات
التالية ، التي لمستها من خلال اطلاعي على
مشروع الموازنة :

أولاً :

لقد جاء رصد المخصصات الجزية والكافية
لغواتنا المسلحة الباسلة ، سياج الأردن ودرع
الوطن العربي الكبير ، تلبية حقيقية للظروف التي
تمر بها أمتنا ، والأخطار التي تهددها ، وما يترتب
على الأردن من واجبات كبيرة ورئيسية في هذا
الجال تستدعي استمرار الرعاية والدعم لجيشنا
الباسل ، الذي نعتبره بحق مغفرة لنا وللأمة
العربية جمعاء ، لكي يظل هذا الجيش حصناً
مغيماً في طريق أعداء العرب ، ولكي يتمكن من
تأدية دوره الكبير .

ثانياً :

إن ما أولته الحكومة من اهتمام حقيقي ،
بتحسين أحوال الموظفين وقطاعي الدفاع المدني
والأمن العام ، دليل واضح على أن الحكومة تمي
بحرص ووفاء مسؤوليتها نحو تلك الفئات من
المواطنين ، التي يتوجب توفير مخدّلات كافية لها
تمكنها من مجابهة ظروف الحياة المعيشية المتغيرة
وتكفل لها الاستقرار في أداء دورها الأساسي
والهام بطمأنينة واستقرار . كما نذكر الحكومة
زيادة دعمها للمنظمة التعاونية لما تقدمه هذه
المؤسسة من خدمات كالقروض والتعاون النام
مع المواطن والمزارع الأردني على كل صعيد .

ثالثاً :

لقد تضمن مشروع الموازنة العامة الإشارة

هكذا من الأهل

المؤسسات الحضارية ، وتنفيذ المشاريع المختلفة وشراء المستلزمات .

لذا ، فإن أبسط ما يمكن أن يقال في هذا المجال أن موظفا صغيرا يتولى الاشراف والمراقبة على بناء وتنفيذ مشروع ما ، يملك بيديه وسائل النجاح أو الفشل على صعيد ذلك المشروع ،

لذا ، فإن من الحكمة والاهمية بمكان إيلاء هذا الأمر قدرا أكبر من الاهتمام والتكريس ، ويرد الموازنة بما تستحقه من حرص ووعي في كيفية الاتفاق ومراقبة تنفيذ المشاريع مراقبة فعالة ومستمرة . للحصول على أقصى درجة ممكنة من مردودات العينية والمادية للموازنة ، من أجل ترسيخ الأهداف النبيلة التي تصبو إليها موازنتنا الطموحة .

... وأد أرجو أن لا يفهم من حديثي ، أننا ننظر إلى المراقبة المطلوبة في تنفيذ المشاريع ، لأن من الظلم والجهل أن يقال ذلك ، لأود أن أؤكد أننا نطمح إلى المزيد من الاهتمام بهذا الموضوع الحساس والهام ، ونأمل بضرورة إلزام الممهرين ومنفذي العمل بضرورة تنفيذ التنفيذ التام بالجداول الزمنية المعدة لهم ، للالتزام من تنفيذ المشاريع التي يتولونها ، لما لذلك من تأثيرات مادية ومعنوية .

دولة الرئيس :

حضرات الأعضاء :

يسرني أن أسجل التقدير لدولة الرئيس وأعضاء حكومته الكرام ، على ما يبذلونه من جهود مخلصه وحديثة على طريق صلاء وسلامة مسيرتنا المباركة ، التي يرمونها ويحسد إمالها وطموحاتها القائد الرائد حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم ، بما يفتحها لها من آفاق سابعة محليا وعربيا وعالميا بحكمته وشجاعته وخسن درايته .

كما لا يفتونني أن أبعث بواكر التقدير إلى كل من بذل جهدا في أعداد وصياغة مشروع الموازنة ، التي أرجو الله أن تكون موازنة خير وبركة للأمة جمعاء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
جمال أبو بكر

وفي أكثر من موقع إلى موضوع كهربية الريف الأردني وذكرت بعض المناطق بالاسم ، ككافليم عمان ، وقرى محافظة أربد والجنوب ، وقد سرني ذلك كثيرا ، لكنني لم لاحظ إشارة صريحة أو مكتوبة إلى قرى محافظة البلقاء ، وأد أأمل أن يكون ذلك مجرد اغفال طبيعى ، أو رهين بأسلوب صياغة المشروع ، لأرجو أن يؤكد من جديد بعيدا عن النظرة الانطوائية الضيقة ، ومن منطلق المصلحة العامة على الحاجة الماسة والمحة لانارة قرى محافظة البلقاء ، باعتبار ذلك ضرورة عصرية ، تخدم مصالح قطاعات كبيرة من المواطنين ، علما بأن هذا الموضوع كان أمرا مؤكدا كما جاء في البيان المكتوب لمعالي وزير الصناعة والتجارة حول السياسة الداخلية للحكومة ، وفي إطار مشاريع كهربية الريف الأردني

رابعاً :

لا أدري ان كان لي الحق في إثارة موضوع الطرق القروية والزراعية ، والتي أرى أن مشروع الموازنة لم يعطها نصيبا أكبر من الاهتمام ، وأد أأمل أن تؤخذ كلمتي على محمل البراءة والصفاء ، لأود أن أؤكد من جديد أن موضوع الطرق القروية والزراعية يتطلب المزيد من الرماية والاهتمام .

دولة الرئيس :

حضرات الأعضاء :

ان الحديث عن الموازنة يتودنا إلى أمر أساسي وهام ، يتصل اتصالا مباشرا بها ، بل ويحدد الصورة المستقبلية للأمال والطموحات المعقودة عليها .

فلقد جاء مشروع الموازنة وثيقة عمل شاملة ومعطاءة ، تناولت كل شيء بالقدر الذي يستحقه ، وبما تمليه الظروف ، لكنني أعتقد أن طريقة الاتفاق من حيث الكيف ، ولا أمتي الكم ، هي الوسيلة الوحيدة التي تمنح للموازنة مفهومها الصحيح ، وتجسد بالحسن والواقع ، مدى النجاح الذي تحققه الموازنة .

... فمن المعروف أن الجزء الأعظم من الاموال المرسودة ضمن الموازنة ، ينقل عبر شكل مطاوعات تحال على الممهرين من قبل الدوائر والمؤسسات الحكومية ، لكي يقوموا وعلى سبيل المثال لا الحصر بشق الطرق وبناء

دولة رئيس المجلس عبد المجيد بك الشريدة



معالي السيد عبد المجيد الشريدة

يلقي كلمته :

كلمة السيد عبد المجيد الشريدة ،

دولة الرئيس ، أيها السادة ،

ان اهم ما يلتفت النظر في هذه الموازنة هو حجم الرقم الكبير الذي وصلت اليه اذا ما تورنت بموازنة العام الماضي .

وهذا ما يدعم مسيرة هذا الشعب في ظل الراية الهاشمية للوصول بالاهداف القومية بقيادة الحسين المعظم ، الى غاياتها القصوى من قوة ومنة وانتصار .

وقد كان ما وصل اليه الاردن من استقرار سياسي واقتصادي السبب المؤثر في انجاح الاهداف الوطنية وبناء القوة الذاتية لتشكل بجهودها الارضية الميدانية للمنطلقات القومية ، ويظهر جليا من الملاحج الرقمية في الموازنة ان الاردن قد اخذ موقعه الطبيعي بين الشقيقات

العربية وقد آن لهذه الدول ان تدرك بان الاردن بحكم واقعه يعيش واقع المعركة وواقع الدفاع والصمود باعتباره الخط الوحيد الذي يحتفظ ببقائه سلامة الامة ووجودها .

لهذا يجب العلم بان الدعم المالي العربي للاردن أصبح يلزم موازنته واحتل فيها مكانا بارزا تم على اساس وجوده التوسع الكبير في بابي الإيرادات والتفقت ، وعلى الدول الشقيقة ان تحافظ على استمرار شيلين أساسيين في الاردن وهما :

اولا : - دعم البناء لقواته واقتصاده على أحدث ما يكون ، وأعلى مستوى من البناء المتطور
ثانيا : - الحرص كل الحرص على ان تبقى الساحة الأردنية مستقرة ، هادئة تعمل بمسبت وروية وحكمة ، وأهم ما في ذلك هو تجسيد الآثار الفردية على الحدود مع العدو وإلى ان يتكبل الأعداد الجاهلي ويحين الموعد المعقول في مواجهة غاصلة ، وإن أي تفریط في هذين الاعتبارين إنما يعني غرض المواجهة على المنقطة وفق مصالح العدو وتوقيتاته .

دولة الرئيس ،

ان الاردن وهو البلد النامي قد حقق أبعادا في سبائه الحضاري مع الزمن تتمدى بكثر حجمه وإمكاناته وقد اخذ موقعا دوليا بفضل قيادة الحسين الرائدة ، ما يؤهله لنصيب الأوفاع وتوجيه الأحداث ورسم الاهداف وفق أمانتي الامة وإمالها .

وان ما ينعم به الاردن من استقرار وأمن ومعطيات ليؤكد عمق الولاء والثقة والوفاء بين القيادة والمواطن .

دولة الرئيس ،

قد لا تتصور مدى الفرح التي عمت غثات الموظفين والمستخدمين بسبب الزيادات المقررة لهم في أرقام الموازنة لهذا العام حتى ان التجار أنفسهم اخذتهم الفرحه واخذوا يعدون لكل مجال مقبل .

لهذا فإن الزيادة في الرواتب والاجور والزيادة في اسعار البترول كما افرتها منظمة أوبك سوف تخلق اذا لم تعالج الأمور بحكمة وجدية موجة قاسية من الغلاء وارتفاع الاسعار

هكذا من الأجل

وبذلك تصبح هذه الزيادات في رواتب الموظفين أرقاما لا قيمة لها ولا وجود وان المقوبة القاسية على المتلاعبين بالاسعار يمكن ان تحد من تفاقم الغلاء ولكن سوف تبقى هذه المعالجة غير جذرية ولا بد من اغلاق المنافذ والبحث عن معالجات لا تعطي لهؤلاء المجال والفرصة للاحتكار والتلاعب بالاسعار واغتيال الفسلاء .

دولة الرئيس ،

ان جميع المواد الاستهلاكية التي تأتي من الخارج لا بد ان تحدد اسعارها على ضوء السعر المثبت في البيان الجبركي ولا بد ان يكون بساب الاستيراد مفتوحا للجميع لتكون المنافسة دافعا لتثبيت الاسعار .

اما المواد الاساسية كالحبوب والارز والسكر واللحوم فيجب ان تكون وزارة التموين هي المستورد الوحيد لهذه المواد وتأمين الموظفين والقوات المسلحة منها بواسطة المؤسسات الاستهلاكية العسكرية والمدنية واما باقي المواطنين فيمكن ايصال هذه المواد اليهم مباشرة بواسطة الاجهزة الرسمية في المحافظات والمناطق وليس بواسطة التمهدين والتجار . اما بخصوص المواد الاساسية المنتجة محليا من القطاع الزراعي كالخضار والفواكه والحبوب . فانها تواجه منغصات وفوضى تعرض المزارع المنتج والمشتري المستهلك الى الخسارة الفادحة وقد يحدث احيانا ان يفرق السوق بادة معينة يؤدي سعرها الى الهبوط لمستوى الخسارة وحيثما يقل العرض لمادة في السوق بحيث يرتفع سعرها لدرجة اللامعقول . هذا بالإضافة الى تلاعب التمهدين والوسطاء والذين تصل أرباحهم احيانا اكثر من ثلاثة اضعاف سعر المادة من موقع انتاجها .

لهذا فائني ارى وجوب تدخل مؤسسة التسويق الزراعي والمنظمة التعاونية لتقوم هي بدور التمهيد او الوسيط بين المزارع المنتج وبين المواطن المستهلك فهي بالتعاون مع مؤسسة الائراض الزراعي يمكن ان تمد المزارع المنتج بالفروض الموسمية والمواد الزراعية في بدء كل موسم ، وكذلك تتمتع بشراء جميع محصول المزارعين وفق دراسات دقيقة لحاجات السوق المحلي والخارجي للبلاد .

وكذلك عليها بمساعدة الدراسات الفنية ومعرفة ضلحيات كل منطقة لنوع معين من

الحاصلات وعلى ضوء هذه الدراسات يمكن هذه المؤسسة ان توجه بل تفرض على المزارعين في الاغوار مثلا زراعة ما يلائم اراضيهم من الحاصلات وفق الدراسات العلمية والفنية وفي اطار الكليات والاتواع المحددة والمطلوبة .

وبهذا الاسلوب يقل التفاوت في السعر بين الانتاج والاستهلاك وتجنّب المزارع المنتج من الخسارة وارتجاج الاسعار .

وفي نفس الوقت يبدأ السوق ويأخذ حاجته من المواد ويكون في حماية من احتكار التجار واستغلالهم .

دولة الرئيس ،

في نهاية كلمتي لا يسعني الا ان اصف الموازنة بأنها المعيار الصادق لتصميم الحكومة على اجتياز جميع المعوقات في سبيل الوصول الى تحقيق طموحات الاردن بآفاق وثقة الى المستوى الانفسل .

وارجو ان تأتي الموازنة المقبلة لعام ١٩٨٠ وقد تحقّق لاردننا ولائتنا العربية والاسلامية بقيادة جلالة الحسين المعظم المنعة والقوة وتحرير الارض .

دولة الرئيس ،

لا يسعني بهذه المناسبة الا ان ارفق كلمتي ببعض المطالب المهمة لقضاء الكوره . راجيا ان تنال من الحكومة الرشيدة كل عطف ورعاية وتحقيق ما يمكن منها في ضوء الامكانيات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
١ - رفع قضاء الكورة الى متصرفية وقد تم بذلك تشييب من قبل محافظ اربد .

٢ - توسيع الطريق الرئيسي بين اربد - دير ابي سعيد - اجديتا .

٣ - توسيع الطريق بين دير ابي سعيد - النور ٧ كيلو متر .

٤ - تعبيد طريق ثينة زوييا - ارحابا .

٥ - تعبيد طريق عنبة - دير يوسف - كبر كنيا - سموع .

عضو المجلس الوطني الاستشاري

عبد المجيد الشريدة

دولة رئيس المجلس
السيد حماد المعايطة



السيد حماد المعايطة

يلقي كلمته ،

كلمة السيد حماد المعايطة ،

دولة الرئيس ،

ايها الاخوات والاخوة الكرام ،

من خلال الاطلاع على ارقام الموازنة والاستماع الى بيان معالي وزير المالية في الجلسة السليقة ، لا يسعني الا ان اقدم الشكر والتقدير للحكومة الرشيدة على ما قامت به من جهود لاظهار هذه الموازنة الطموحة الرائعة على ما هي عليه لخدمة الوطن والمواطن .

وانني اسجل بالشكر والاحترام ما قلته به من دراسة لدعم قواطنا المسلحة الباسلة التي هي درع الوطن وسياج الامن وامل الامة جمعاء والتي لها على الجميع واجب الدعم والمساندة ، وانني لو كان هذا الدعم اكثر من ذلك ضمانا لتحقيق رسالة هذه القوات الشريفة والتي هي استبصار لرسالة الثورة العربية الكبرى .

دولة الرئيس ، ايها السادة الكرام ،

١ - من تدقيق ارقام الموازنة تبين انها خالية من اي مبلغ لدعم الحكم المحلي علما بان التنازعة متوفرة على ضرورة دعم هذا الجهاز تخفيفا للركيزة من جهة وتوخيا للمعدلة في توزيع الخدمات من جهة اخرى ، لان اجهزة الحكم المحلي والثلاثين عليها هم احدى التمس واعرف باحتياجات المواطنين كل في موقعه وحسب الضروريات والاولويات فان كان قد غات تخصيص اي مبلغ في مشروع الموازنة المعروض حاليا فافترض ما يلي :-

١ - تخصيص مبلغ من نفقات الدولة العامة كهيئة ملكية او باسم مجلس الوزراء توضع تحت تصرف المجلس التنفيذي للصرف منها على الخدمات الضرورية الانية بعد تدارس الحاجات ، والاولويات مع الاجهزة المركزية .

٢ - الجهاز الاداري هو عصب الدولة بامس الحاجة بتحسين اوضاع القائمين عليه والعاملين به لانه ان كان هناك من ثغرات حصلت به اسبابها عدم الاستقرار النفسي للعاملين به وسبب ذلك الاثباتات المعيشية الصعبة التي يعانون منها ، ولكي تبقى هذه الفئة المخلصة من أبناء الوطن على عهد الوطن بهم فلا بد من تحسين اوضاعهم المعيشية بما يتفق ومتطلبات المعيشة وكذلك اوضاع المتقاعدين العسكريين منهم والمدنيين اللذين منحوا الكثير من شبلهم لخدمة الوطن ، والحاجة تستدعي الالتفات اليهم ومساعدتهم .

٣ - مشروع جامعة مؤتة ارجو ان تكتمر الحكومة الرشيدة بتأليف لجنة ملكية للانشاء على سير العمل بها لتصبح بوقت قريب معطاة مع شقيقتها في عمان واريد .

٤ - في ظل تحسين اوضاع الموظفين وبقية العاملين ، فائني ارجو ان يكون بمقدور الحكومة محاربة الجشع والغلاء ومعالجة الجشعين الذين يمتصون دماء الشعب والا فلا غائدة من هذه الزيادة لاضاع ذوي الدخل المحدود .

٥ - في هذا الوقت يتها المزارع لزراعة ارضه والكثير من مزارعنا بحاجة لليدار ، فائني ارجو ان تتقدم الحكومة بصرف القروض النقدية للمزارعين ليتكثروا من زراعة اراضيهم .

هكذا من الأهل



وانني اذ اعبر عن تقدير كبير للجهد الذي بذلته الحكومة وذاك الذي بذلته اللجنة المالية من أجل انجاز مشروع الموازنة وبالتالي اقرارها قبل دخول العام الجديد ، فاني اعترف - وربما لاني من الفريق الذي استجد على صورة العمل التشريعي - بان المدة بين طرح الموازنة والمؤهل المحدد اليوم لدراستها واقرارها ، لم يكن كافيا ، خصوصا اذا كانت رغبنا في الدراسة توجب العودة الى الكثير من المصادر والمعلومات ، لا لتفسير الكلام فحسب ، ولكن لفهم البعد الذي تصدته الحكومة بالكثير مما اشتغل عليه مشروع الموازنة لتكون المناقشة بمررة وعميقة ومليدة وربما مختصرة .

على انني ولما اقدر الدواعي التي تحصدو الحكومة لان تنجز مهمتها في هذا المجال ضمن الموعد الدستوري وحيث لا يبدأ العام الجديد الا وببدا قانون الموازنة جاهزا كاملا ، كنت انني لو اسعف الظروف ، لما تجزأت المشروع في وقت أبكر مما تم .

وانني اذ اسبح للنسي - ويلتذر الذي اتيح لي ان اعرف الى ابعاد الموازنة واتجاهاتها

ان ادخل في مناقشتها ، فاني اختار الاسلوب نفسه الذي بدأ به معالي وزير المالية خطاب الموازنة حين اشار الى ان تقديم موازنات الدول للبحث والقرار ، انها تشكل مناسبات وفرصا ثينة لاستعراض السياسات المختلفة لحكومات تلك الدول ، من خلال اتجاهاتها المعبر عنها بالأرقام والتخصيصات .

انني اعبر عن سعادتي وسعادة مواطني هذا البلد ان تكون موازنة العام القادم ، تقوم على غرضية استقرار الالتزام بواجب التصدي للعدوان الواقع على ارضنا العربية في فلسطين بغية تحريرها واعداد قوتنا الذاتية وتوسيع اسباب المنفعة لقوتنا المسلحة تعبئة وتطويرا لتقوم بواجب الدفاع عن هذه الارض المقدسة في وجه أي عدوان يخطط له العدو بعد ان رفضنا الوقوع في الشرك الذي نصب لنا من خلال اتفاقيات كامب ديفيد وسياسات المفاوضات المباشرة والاستسلامات والتخلي عن تاريخ الامة وحقوقها ، ذلك الموقف الذي اهلنا لان نكون في مركز قتلدي ومشرق ، يوم عدنا الى امتنا في مؤتمر بغداد ، فاحطنا الموقف العربي بزخم موقنا ، واحاطنا امتنا العربية ، بروح المسؤولية والضمير معنا والدم المستمر لموقنا وصمودنا تعبيرا عن وحدة الحق العربي في الارض والثروة والوسائل بلا من وبلا تردد من جهة وعن وحدة المسير والمستقبل العربي ، بحيث لا تفصل مصلح حصوننا المتقدمة ومستقبلها عن مصلح بلادنا في المواقع الخلفية كما لا تفصل المسؤوليات من تامين صمود الحصون وسلامة الاوطان .

وانني اذ استشعر من روح خطاب الموازنة وارثها التي بنيت عليها ، ما يؤكد اطمئننا للحكومة الى ان المال آت لا ريب فيه ، اجنسي اشارك الزملاء اعضاء اللجنة المالية والزملاء والمواطنين جميعا شعور الاعتزاز بالدم العربي والاعتزاز بين الزموا انفسهم بتقديرهم وبمؤمن اعرابوا به واجبا لا ينون فيه علينا ولا يلجونا الى استجدائه .

ولعلني لا ابالغ اذا اعتبر مؤثر بغداد وما تم فيه وحوله وما نشأ عنه ونتج منه ، من اتصالات وعلاقات وحسن فهم وفهم وصميمية المباحثات وصدق النوايا ، اضافة الى القرارات الرسمية ما أعلن منها وما لم يعلن ، انما تمثل منعكسا

تاريخيا واجابيا في حياة امتنا العربية ، وفي حياة هذا البلد مما يوجب ان تنعكس آثار هذه المرحلة لا على الموازنة وارثها بحسب ، وانما على مجبوع الحياة والاجراءات والمواقف السياسية والتفصيلية للحكومة ، فلا يترك مجال لاية فعالية تشوش على صورة البلد ومواقفه السليمة .

واننا اذ نتطلع ببين الى اهمية التنمية الاقتصادية لهذا البلد والى ضرورة احاطتها بكل غرض النجاح باعتبار ان التنمية الاقتصادية ، هي في النهاية الاطار اللازم والذي لا غنى عنه لتنمية المجتمعات وحماية الانسان في شروط حياته وفي كرامته وفي تطوره وضمان حقوقه .

غير اننا ونحن نلاحظ الاشارات المتكررة الى رغبة حكومتنا في ايجاد حالات من الاعتماد والاكتفاء الذاتي نود ان نذكر بان هذا البلد جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وان شعبه جزء لا يتجزأ من الامة العربية ، لذلك فان اعتمادنا واكتفاءنا الذاتي ، لا ينبغي ان يبعدنا او يسهل علينا التصور بان لنا مصلحة في ان نكتفي بمواردنا عن موارد وطننا العربي التي نعتقد بان حقا فيها كحق اخواننا في كل بقعة من بقاع ذلك الوطن الثري ، او ان نكتفي على انفسنا بمحاولة لاكتفاء ذاتي ، هي في الاصل غير ممكنة بترايد الاحتياجات واتساعها من جهة ولانها غير عادلة ، حين تحكم طموحاتنا بقدرات ارضنا وشح مواردنا .

انني لاهيب بالحكومة ان تطرح قضية التنمية الاقتصادية للاردن ، باعتبارها عملية تنمية عربية ، بمعناها الشامل ، تتصل فيها طموحات الانسان العربي الى التقدم من جهة . وتتجسد من خلالها وحدة الوجود ووحدة المسير والمستقبل ، مما يوجب ان تلعب القروات العربية دورا حاسما في تنمية اقتصاد الاردن ، كما تنمي اقتصاد كل بلد عربي سواء بسواء .

ان توجهات الاردن على هذا الصعيد وبهذه الاتجاهات ، لا بد وان تخلق مناخا جديدا واجابيا في الوسط العربي من شأنه ان يضع الناس امام مسؤولياتهم ويذكرهم بحقيقتهم وحقيقة الثروات التي تتدفق بين ايديهم ، ويؤكد لهم بان تنمية الاقتصاد العربي والاستثماري ليست اجدر من تنمية وحماية اقتصاد الوطن العربي بكل جزء منه

هكذا من الأهل

وبالتالي ضمان ظروف التقدم للإنسان العربي وأثني لوائق بأن جهداً مدروساً ومنظماً ومصمماً عليه ، تتولاه الحكومة وعلى أعلى مستويات الفعاليات فيها ، لا بد وأن ينتج خيراً كثيراً لتلبية التنمية في هذا البلد وفي كل بلد عربي ضمن إطار التكامل التنموي وضمن منطق وحدة الوجود والمصير وشراكة الجميع في خيرات الوطن العربي وثرواته .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء والزعماء ،

لئن كانت الأرقام التي جاءت بها الموازنة في مختلف أبوابها جاءت على التعميم والشمول ، غرضنا من التعرف إلى كامل الحقيقة من خلال دقة الأرقام وتفصيلها ، غاننا لنلاحظ وبكثير من الاهتمام الجوانب التالية :

١ - أن الزياد في الإنفاق على الرواتب والاجور والملاوات جاء في كل الفصول علماً لم يمكننا من التمييز بين الزياد في رواتب واجور وعلاوات الموظفين العاملين في أجهزة الدولة اليوم وبين تلك التي ستغطي أحداثيات الوظائف والزيادات في أعداد الموظفين لمختلف الوزارات والسلطات والمؤسسات . هذا الاختلاط أضاع علينا فرصة توفير الزيادات التي ستدخل على رواتب وعلاوات الموظفين .

٢ - لقد لاحظنا دائماً بأن بند علاوة غلاء المعيشة الذي استحدث في هذا البلد منذ سني الحرب العالمية الثانية ، لمواجهة ارتفاع أسعار الحاجيات ، والذي كان يمثل حالة استثنائية ، أصبحت وبالقيااس إلى طبيعة ظاهرة الغلاء وارتفاع الأسعار المستمرة ، نشازاً خصوصاً وأنها تتكرر في موازنات السنين المتعاقبة ، وتكرر في دخل كل موظف .

انني اعتقد بأنها أصبحت جزءاً حقيقياً وعادياً من دخل كل موظف ، وهي لذلك أصبحت جدية بأن تكون جزءاً من راتبه الأساسي ، وإن تعاد دراسة الكادر بما يحقق هذا الغرض وبما يجعله مرناً يستوعب إجراءات الحكومة في تطوير دخول الموظفين وفق التطور الواقع على تكاليف المعيشة .

٣ - كان واضحاً أن الموازنة تشتتل على زيادات في رواتب موظفي الدولة من مختلف الفئات إضافة إلى تحسين شامل لأوضاعهم في وطنهم

ويرفع مستوى انتاجهم وادائهم لواجباتهم وانني أذ اجنني أؤيد بكل قوة كل خطوة تمنع تكوين طبقة « الفقراء الجدد » أو تثقل من غرض تكوين هذه الطبقة ، التي اغزتها ظاهرة التضخم النقدي والمعادن التي نشأت عنها . اراني مدعوها لأن الفت النظر إلى نقطتين هامتين في هذا المجال :

١ - ضرورة أن توجد حالة من التناسب العكسي بين مخادير الزيادات في الدخول وبين حجم الدخل الذي يحصل عليه الموظف ، لماذا كنا نتحدث من حاجات الإنسان من الحد الأدنى من احتياجات الإنسان كائناً ما كانت مؤهلاته أو طبقته الاجتماعية ، ينبغي أن تلبى من خلال التفكير في زيادة الدخول ، وإلى أقصى الحدود الممكنة .

ب - أن تجند كل طاقات الدولة وإمكاناتها لمنع تحول هذه الدخول الزائدة إلى مجاري التضخم النقدي ، لتبتلعها وتعيد الناس إلى ما هو أسوأ مما كانوا عليه .

وبخلاف ذلك غانني أشك وبصدق في جدوى المحاولة وجديتها ، ذلك أن كل ما يبتلع التضخم يزيد في شهوته وقدرته على الابتلاع ، ليزيد الناس فقراً على فقر ، ولجعل العلاج أعمس وأصعب ، بل أقرب إلى المستحيل .

٤ - انني لظن أن المال الذي يمكن أن تنفقه الدولة لتسهيل حياة المواطنين وتخفيض الأعباء عن كواهلهم ، من خلال توفير الاحتياجات الأساسية بأسعار رخيصة مدعومة ، والخدمات المتطورة بأسعار متدنية أو بأسعار رمزية ، من شأنه أن يقدم للناس خدمات جلى في رفع مستوى معيشتهم وتمكينهم من مواجهة مسؤولياتهم بنجاح كبر ولا سيما إذا استهدفت تلك الخدمات الطبقات الفقيرة وشبه الفقيرة .

٥ - أن مواطني هذا البلد ليلحظون وباعتزاز التقدم الكبير الذي تحقق للبلد على مدى سني حياته في مجالات الانتاج والتصنيع بفضل الجهود الكبيرة التي بذلها المواطنون والتي بذلتها الحكومة على مختلف الصور ، غير أن هذا التقدم لكي يستمر ويتجسد بما يتوافق مع خطط التنمية الصناعية ومع طموحات إنسان هذا البلد ، غانه لا بد لنا من أن نوفر بجانب كل العواامل الفنية والبنية الأساسية والظروف المالية والفرزيبية المناسبة سياسة واضحة معلنة ، حول مستقبل

الصناعة ودورها في بناء هذا البلد وحل معضلاته واسلوب حياتها في إطار التنسيق التكافلي العربي من جهة وفي وجه المنافسة الأجنبية بحيث لا يكون المواطن المستهلك الضحية الدائمة لسياسة الحماية الجبركية .

هذه السياسة بما تتطلبه من ضمانة الجودة وفق قواعد محددة للمواصفات المقبولة وضمانة السعر المحدد للمستويات المختلفة للانتاج ، وضمانة التطوير الدائم لمستويات الانتاج هي السياسة التي يجدر بحكومتنا أن تتبناها وتقوم عليها ، ليكون البلد من ذلك كله فرصة لفنزة جيدة صحيحة في مجال الانتاج الصناعي .

٦ - أن قضية الأمن الغذائي والتي نعتبرها من أبرز ما ينبغي للحكومة ، أية حكومة أن توليها عنيها واعتبارها ، جدية بأن تمثل أحد هومنا الوطنية ، سواء أكتنا في حالة مواجهة قومية مع العدو أو كنا نعيش حياتنا العادية ، وما أظن المجلس يختلف مع الحكومة في وجوب توفير الوسائل اللازمة لأخزن وحفظ الكميات الكافية من احتياجات الوطن للمواد الغذائية . على أنه من المفيد أن نذكر بأن ظاهرة نقص البطاطا الذي وقع في الفترة الأخيرة وما نشأ عنها من ارتفاعات كبيرة في أسعار هذه المادة ، جدية بأن تكون انذاراً قوياً ، ينبهنا إلى أن أية فجوة تتسع في تخطيط قضية الأمن الغذائي ، غانها تنتج اشرا سلبية وخطيرة ، لا يجوز السماح بوقوعها .

٧ - أما سياسة اقامة المؤسسات الاستهلاكية ، غانها سياسة صحيحة في الأساس ومن مصلحة البلد أن تتسع وتشمل مختلف أرجاء البلاد وجوانب الاحتياجات ، كما تشمل المواطنين من مختلف الطبقات والانتباءات فلا تكون حكراً على فريق الموظفين وحدهم باعتبار أن هذه المؤسسة يمكن أن تكون وسيلة فعالة لكبح جماح التضخم وحصره ضمن حدود معينة والسيطرة عليه .

على أن وجود المؤسسات الاستهلاكية بما تنطه من توفير للسلع الضرورية بأسعار رخيصة ومناسبة لايقاع الضرر بالمستهلكين أنفسهم ، حين يزين لهم ، بأن تسلبهم على شراء القليل المعروض من السلع المستوردة ، هو وسيلةهم في الحصول على السلعة ، فتكون الهارسة الفعلية هو هدر المال القليل المتوفر في

أيدي الموظفين على شراء سلع قد لا تكون لازمة في وقت شرائها أو غير لازمة أصلاً ، ولكن من عرض السلع واسلوبه أنها يورط الموظف في شراء ما لا لزوم له به .

كذلك فإن وجود هذه المؤسسات الاستهلاكية يحل في طياته طرح مناس خطر لفعاليات القطاع الخاص ، يعرضه لا مجرد المنافسة التي تعيده إلى صوابه ، ولكن قد تقضي عليه أو على جزء كبير منه . الأمر الذي يمثل مشكلة جديرة بالمعناية والبحث من أجل إيجاد حلول معقولة ومنطقية لها ، بحيث يقوم توازن بين الحصول التي تقدمها الدولة لمختلف قطاعات الشعب .

انني أذ اكنفي بهذا القدر من الملاحظات حول مشروع موازنة الدولة لعام ١٩٧٩ ، غانني أعبر وينس الوقت عن أهل عريض ، في أن يكون العام القادم سبباً لزيادة ثقتنا بأنفسنا وبأمتنا العربية ، وليكون الواقع العملي المتجسد سبباً آخر لأن نستعيف بعلاقاتنا العربية عن كل علاقة أخرى تلزمنا بما لا ينبغي لنا أن نلتزم به .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس

السيد محمد علي بدير



هكذا من الأهل

السيد محمد علي بندير
يلقي كلمته .

دولة الرئيس ، الزملاء الأكابر ،

أولا أنني لاهني الحكومة على حسن تنظيم الموازنة وما ورد فيها ولكنني في نفس الوقت لي بعض الملاحظات التالية : —

أن الحكومة حينما سمحت بعدم معالجة الناس سواسية ، أقرت الاعفاءات لموظفي الدولة من ضريبة الدخل بمقدار النصف ، بينما حرمت موظفي القطاعات الأخرى من مثل ذلك إذ أعطتهم فقط الربع ، وصار في ذلك عدم معاملة المواطنين معاملة سواء واني لأرجو الحكومة بحث هذا الموضوع لتحقيق العدالة .

٢ — سبق أن الحكومة ممثلة في وزارة التكوين أن تستورد المواد الغذائية للأسواق وتدخل السوق كزاحمة لمنع الاحتكار وتأمين وجود المواد في الأسواق ، ولكنها مع الأسف دخلت في بعض الحالات لا كزاحمة بل كاحتكرة . إذ منعت استيراد كثير من المواد إلا من قبلها ، ونرجو أن تعيد النظر بذلك وتدخل مزاحمة لا محتكرة .

أقامة الحكومة مؤسسات استهلاكية عسكرية ومدنية لصالح الموظفين ، وكانت هذه المؤسسات ناعمة ولا تشك لفة من الناس ، ونتمنى أن تصبح ناعمة للجميع ، وتيسر الحل الشامل الجذري لجميع المواطنين المستفيدين ، وأن تعيد النظر برسوم الجبارك التي أعلت المؤسسات المنفحة فيها لم تعني الأخرى .

مشتريات الحكومة :

نرى في بعض الحالات أن مشتريات الحكومة للمعدات تمنحها للمستوردات الأجنبية بينما يكون الفرق بسيطا بين المستورد والمحلي ، اعتبر الحكومة فيما سبق أنها تقبل زيادة معقولة للصناعات المحلية لتفضيلها على الصناعات المستوردة ، فترجو من الحكومة أن تعود وتوجه لجان للمعدات جميعها أن تفضل المصنوعات المحلية على المصنوعات الأجنبية إذا كانت في نفس السوية وإن تعطى لفرقا بسيطا في السعر . وبهذا يكون هناك دعم للصناعة ودعم للقوى العاملة وفي نفس الوقت أرجو أن ينظر إلى الفئة العاملة من عاملين وفنيين ومسؤولين دوما يمكنهم بواسطتهم من القيام على عملهم لئلا تفتقد منهم

الكثير ونفقد اليد الفنية بشكل خاص ، أمود وأقول أنني أؤيد تصديق الموازنة حسب ما وردت في قرار اللجنة المالية . وشكرا .

هنا حضر وزير التربية والتعليم ووزير العمل

دولة رئيس المجلس

السيد عبد الله الريماوي ،

معالي السيد عبد الله الريماوي

يلقي كلمته

كلمة السيد عبد الله الريماوي ،

الاخ رئيس المجلس

الاخوة رئيس وأعضاء الحكومة

الاخوة والاخوات أعضاء المجلس

أحييكم تحية طيبة وبعد ، فاني أناقش فيما يلي مشروع قانون الموازنة المقدم من الحكومة لعام ١٩٧٩ ، بإيجاز يقرضه المرض ولكن بتركيز تقتضيه المسؤولية :

أقسم مناقشتي إلى ثلاثة أقسام :

الأول : يدور حول طبيعة مناقشة الموازنة

وصلاحيات المجلس المقرر بمناقشة سياستها .

والثاني : يدور حول مناقشة سياسات

الحكومة في بعض المجالات الرئيسية وهي على وجه التحديد « السياسة الخارجية » و « السياسة الداخلية » (الحريات العامة) و « السياسة الاعلالية » .

والثالث : يدور حول مناقشة السياسة المالية

كما يبدو من أرقام الموازنة فأقول : وانما ان غري

من الاخوان سيمطي مناقشة كثيرة من نواحي

الموازنة في الحالات الأخرى .

أولا — أن مناقشة الموازنة السنوية للدولة التي

تتقدم بها الحكومة مع مشروع قانون الموازنة يعتبر

في كل بلاد العالم على اختلاف نظمها مناسبة

أساسية ورئيسية لمناقشة سياسة الحكومة

العامة في جميع المجالات وعلى كلمة المستويات

وبصورة خاصة مستوى التخطيط الأعلى .

أن مناقشة الموازنة في جميع الأعراف

الدستورية ترقى إلى مستوى مناقشة البيان

الوزاري الذي تطلب الحكومة بموجب الثقة من

المجلس المناقش .

صحيح أن مجلس النواب مقيد لدى

مناقشات مشروع الموازنة العامة بأحكام المادة

(١١٢) من الدستور فهو بموجب الفقرة (٤)

منها يملك أن ينتقم من النفقات في أي فصل

ولكنه لا يملك أن يزيد فيها . لا بطريقة التعديل ولا

بطريقة الاقتراح المقدم على حده . وهو بموجب الفقرة (٥) منها لا يملك أن يقدم أي اقتراح لإلغاء ضريبة موجودة أو فرض ضريبة جديدة أو تعديل القرارات المقررة زيادة أو نقصان ولكن هذا القيد بالنسبة لمجلس النواب متوازن مع حق آخر له . وهو حقه في أن يحجب الثقة عن الحكومة إذا قرر رفض مشروع قانون الموازنة كله بسبب اختلافه مع الحكومة حول أية مسألة جوهرية من المسائل التي ترد في مشروع قانون الموازنة ويرى المجلس أنها من الخطورة بحيث تستتعي منه رفض مشروع قانون الموازنة بكتلته .

ولكن الأمر يخطف بالنسبة لهذا المجلس الرمز ، ذلك ما دام لا يملك حق إسقاط الحكومة وما دامت قراراته « توصيات » فإنه في رأيي يملك أن يقرر توصية تؤكد توصية الحكومة بما يراه مناسبا من زيادة أو نقصان أو تعديل في أصول الموازنة ومن الغاء أو إضافة أو تعديل في أية ضرائب قديمة أو جديدة .

أن هذه النقطة تدفعني لتأكيد مبدأ كنت أؤكد منذ بداية تكوين هذا المجلس وهذا المبدأ هو أن السياسة الأصح تجاه التجربة التي تجسم في هذا المجلس وهي تجربة نعرف كلنا مقدار ونوع القوى المعارضة والمعالجة لها .

أقول — السياسة الأصح تجاه هذه التجربة

يجب أن تكون سياسة توسيع صلاحياته

وسلطاته لا تضييقها وتقليصها . ولست أطالب

أن يتم ذلك خلافا للدستور وقانون المجلس ،

ولكن بفهم الدستور والقانون وتفسير لهما

يعبران عن تلك السياسة أو بحيث لا نفسر

الدستور والقانون التفسيرات التي تستهدف

دائما تضييق تلك الصلاحيات .

أن صلاحيات المجلس وفقا للمادة (٧) من

قانونه المعدل هي من ناحية طبيعتها توصيات .

ولكنها من ناحية مداها فهي غير مقيدة إطلاقا في

أي مجال باي قيد . فهي كتوصيات تشمل حق

التعديل ، بالحذف والإضافة والتغيير وبالانقاص

والزيادة وبالتعديل لكل تمس يرد في كل مشروع

قانون يناقشه هذا المجلس سواء كان المشروع

مخالا للمجلس من رئيس الحكومة وفقا للمادة

(١٧) من ذلك القانون أو مقدما من المجلس وفقا

للمادة (٧) من القانون نفسه ، ولا بد أن

يتبنى المجلس المقرر هذا المفهوم في مناقشته لمشروع قانون الموازنة أو أي مشروع آخر .

لقد مضت ثمانية أشهر من عمر هذا المجلس الذي يبلغ الحد الأعلى لعمره وفقا لقانونه سنتين أي لقد مضى ثلث عمره القانوني ولقد آن له أن يستقر بصورة واضحة على مهم صلاحياته من ناحية طبيعتها ومن ناحية مداها على النحو الذي أوردناه وأن يضمن لتوصياته قوة الزام تنبع من تأكيد شخصيته كمؤسسة تعي المصلحة العامة وتعتبر عنها فيكون من المعنى في ذلك الوعي ومن الصلاحية والصلابة في هذا التعبير أساسا يمنع توصياتها قوة الإلزام التي لم ينص عليها القانون بحرفيته وأن كان يستهدفها دون ريب بروحه وغاياته .

لقد كان من أهم عمل أنجزه هذا المجلس على طريق وضع نفسه في المكان الصحيح من حياة هذا البلد التوصية بتعديل قانونه التي نشرت في الجريدة الرسمية وأقرت بعد مناقشات وتشاطات يعرفها كل منا ، ويعرفها القابعون للشؤون هذا المجلس من شعبنا .

وسيقى من أهم عوامل نجاح التجربة وقدرة هذا المجلس على إنجاز أي امر ذي قيمة أن تكون نحن أعضاءه قبل كل الآخرين المتسكنين بصلاحياته ومسؤولياته واحترام توصياته وتوجيهاته والا فقدت التجربة كل مبرر وأصبح المجلس مؤسسة فارغة من كل مضمون أو حياة . . خلافا لمصلحة البلد وجوه تلك التجربة .

ثانيا : —

١ — بصدد سياسة الحكومة الداخلية —

موضوع الحريات العامة والاساسية :

لقد طرحت الحكومة سياستها الداخلية في موضوع الحريات العامة في بيانها الذي ناقشه المجلس في جلستين متتاليتين منذ أشهر .

ولقد رد دولة رئيس الوزراء على مناقشات المجلس حينذاك ثم شكل المجلس لجنة لصياغة توصياته في مجال السياسة الداخلية بما في ذلك موضوع الحريات العامة وضمت مدة طويلة على تكوين تلك اللجنة قبل أن تقدم للمجلس مشروع التوصيات التي اعتبرتها اللجنة محصلة مناقشات أعضائه وشاركت الحكومة حتى في هذه المناقشات

هكذا من الأهل

ولا بد لي بهذه المناسبة التي أوضحت أنها مناسبة مناقشة سياسة الحكومة في جميع مجالات سياستها العامة ، من أن أؤكد بكل القوة اللازمة أن ثمة فجوة كبيرة ومخيفة موجودة بين ما هو قائم بالفعل وبين ما يجب أن يقوم بالأمل بل بنطلق الواجب الدستوري والمصري في مجال الحريات العامة .

انتي أؤكد بأطمئنان وبقوة النقاط التالية في هذا الموضوع :

١ - لقد كان رد دولة رئيس الوزراء على مناقشات أعضاء المجلس التي دارت حول بيان دولته المتعلق بالسياسة الداخلية وبصفة خاصة مسألة الحريات العامة اصراراً على موقف من هذه المسألة لا يحقق الحد الأدنى الواجب والممكن مما هو مطلوب بالحاج من اطلاق للحريات العامة الاساسية في هذه الظروف التي تتطلب اول ما نطلب الايمان بشعبنا ، وبالحرية . وبحق شعبنا وتدرته على ممارسة حرياته العالمة والاساسية الدستورية ممارسة فعلية مسؤولة .

ب - ضرورة احترام المبدأ الدستوري القائل بان الشعب مصدر السلطات احتراماً يتحقق به فعلياً ما يلي :

١ - اسهام الشعب اسهاماً فعلياً في صنع مصيره وفي اتخاذ القرارات الكبرى المتعلقة بمستقبله .

٢ - الانتهاء من عصر الرعايا وبدء الدخول الى عصر المواطنين .

٣ - الانتهاء من عصر الشلل السياسية وبدء الدخول الى عصر التنظيمات السياسية .

٤ - الانتهاء من عصر تفوق السلطة التنفيذية واتساع سلطة المحاكم الاستثنائية وبدء الدخول الى عصر سيادة القانون وسلطة القضاء النظامية .

ان تحقيق هذه الاهداف الديمقراطية أصبح واجباً ذا اولوية خاصة لان تحقيقها هو اهم دعامات الوعي والتفاسك الشعبي المطلوبين لصنع وحدة وطنية ذات مفاهم وقيم قوية تكون قادرة على الصمود للتحديات والافتك التي تهدد امتنا بعمامة ولعلنا خاصة في هذه المرحلة وهي الاخطار التي تنبع من المخططات الامريكانية الصهيونية الرهيبة ، نقول ان تحقيق هـذه الاهداف الديمقراطية الملحة يمتزج مطالباً بان

يتوفر للحكومة الاتق الواسع والنظرة المستقبلية وادراك العبر التاريخية الكثيرة وهي الامسق والادراك التي تطالب ملحة بان تعيد الحكومة النظر في سياستها الداخلية في مجال الحريات العامة بحيث يتم انجاز ما يلي بأسرع وقت :

١ - احترام الحق الدستوري المطلق غير المتقيد بالقانون في تكوين الاحزاب السياسية ذات الاهداف المشروعة والوسائل السلمية وفق احكام الدستور والغاء جميع الاحكام الاستثنائية التي تهدر هذا الحق وتكفره على شعب قادر على ممارسة حريته المسؤولة في صنع مصيره المهدد ، لان جميع تلك الاحكام مخالفة للدستور وللصلحة العامة نصاً وروحاً .

٢ - تعديل قانون المطبوعات بما يكفل حرية الصحافة بوصفها اهم صيغ حرية التعبير عن الرأي وبحيث يتحقق من هذا التعديل ، بصورة خاصة واكيدة ضمن تعديلات اخرى كحق الصحافة والصحفي في اللجوء لمحكمة العدل للظعن في اي قرار يرفض اي عقوبة عليها او عليه وبحيث يفرض هذا التعديل على الادارة تحت طائلة البطلان بيان اسباب اية عقوبة تفرضها على اية صحيفة او صحفي .

٣ - احترام حرية عقد الاجتماعات العامة لمناقشة المسائل العامة والغاء كل التشريعات او احكام استثنائية تهدد هذه الحرية .

٤ - تأكيد سيادة القانون ، واحترام الوضع الدستوري للسلطة القضائية بوصفها احدى سلطات الدولة الثلاث بل السلطة الحامية للحريات العامة والحقوق الشخصية والمبادرة الى اعادة جميع الصلاحيات التي انتزعت من المحكم النظامية واعطيت للمحكم الاستثنائية والى الغاء جميع المواد التي تحسن القرارات الادارية ضد الظعن امام محكمة العدل العليا .

لقد اكدت اهمية تحقيق الاهداف المشار اليها باتخاذ الوسائل والاجراءات التي بسطتها في هذا القسم من كلمتي في كل مناسبة اتبعت لي في هذا المجلس يركز المسؤولين في هذا البلد كل يوم وفي كل مناسبة ان الانسان الاردني هو هدف كل سياسة وممارسة ، وان الانسان الاردني هو راسمال الاردن ومفخرته ومن واجب هؤلاء المسؤولين ان يمتنعوا ان هذا « الانسان » شان « الانسان » بطبيعته كائن يميز - في جملة ما

يتميز به - بان حريته مقوم اساسي من مقومات لسانيته وانه اذا كان تحسين اوضاعه المعاشية وكنت حمايته من الاستغلال والاحتكار هما من اهم مطلباته ككائن حي فان تمتعه بحريته هو في قمة مقوماته ومطلباته ككائن حي ذي عقل وارادة وكرامه .

انني لاسجل بأسف ان الحكومة منذ ان تكون هذا المجلس حتى اليوم لم تعبر عن نية جادة لو شجع مسلماً جيداً يؤكد عزيمتها على تحقيق التعديلات الجزرية اللازمة التي تكفل لشعبنا ممارسة الحد الأدنى من حرياته العامة والاساسية الطولية اليوم مصرياً وقومياً ، بل انها عبرت في كثير من تصرفاتها على عكس ذلك تجاهها وكأنها تمر على تجريد الاوضاع في هذا المجال ملئ ما كالت قائمة عليه قبل تكوين هذا المجلس ،

وليس تعطيل صحيفة السراي الاخر الا مظهراً واحداً من مظاهر كثيرة تدل على هذا الاسرار .

كان المؤمل من تكوين هذا المجلس ان يكون خطوة بداية مسرة على طريق الديمقراطية في هذا البلد : - تصورها البعض وارادها خطوة بطيئة ذيقة ومقصرة ، وتصورها الآخرون وانما بهم - وارادها مسرة واسعة تتجاوز مع مطلبات المرحلة ولكن النتيجة الفعلية كانت تعجيد المسيرة على هذا الطريق الامر الذي اعلن بكل اللوح والاصرار انه سينعكس بشكل سلبي على خطوة البداية نفسها ... على هذا المجلس نفسه والجدوى الديمقراطية من وجوده لذلك فائني اطلبه باخذ مسألة الديمقراطية والحريات العامة كمدخل لها وركن اساسي من اركانها باخذ العناية الفائقة والمطالبة الملحة .

ولذلك فائني انهي بحفي في الحريات العامة بهذا صحيح أصوغه في شعار معبر ادعو المجلس ان يقره والحكومة ان تلتزم به كما ادعو شعبنا ان يتبناه ويعمل من اجل تحقيقه الا وهو : بطلاق الحريات العامة الدستورية وبممارستها بالممارسة المسؤولة الشعبية لبناني الاردن نموذجاً ديمقراطياً صليداً للامعاء ضابطاً على الاشتكاه متمسكاً بالصدق .

٢ - بصدد السياسة الخارجية لا جراء في مجال السياسة الخارجية هو لفظ المجالات واكثرها لثراً على حاضر الامم

العربية ووطنها كله بل على مصيرها ومستقبلها الذي يلعب فيها الاردن دوراً خاصاً ومميزاً ... ان مجال السياسة الخارجية يشمل تحديد وومي ومواجهة الخطر الذي يهدد امتنا بكل جزء من اجزائها ووطننا بكل قطعة من ارضه والذي تبلور في المخططات الامريكانية الصهيونية التي تجسست ولا تزال تتجسم رغم بعض التكتيكات الاخيرة - في كليب ديفيد ومقراته وخطة واهدائه ، كما يشمل مجال السياسة الخارجية كذلك تحديد القوى ورسم الخطط وتقرير الوسائل اللازمة لمواجهة ذلك الخطر والانتصار على التحدي التاريخي المتمثل فيه .

لقد جاء مؤتمر بغداد في بعد من ابعاده الاساسية محاولة ايجابية لمواجهة الخطر المذكور وذلك الى المدى الذي اكد المؤتمر شجب مقررات كليب ديفيد ورفض انضمام اية دولة عربية وبمقدار ما التزم بتقديم دول مواجهة في الجبهة الشرقية وبتقديم صمود اهلنا في الضفة الغربية لمحاولات جرمهم رغبة او رهبة الى مصيدة مقررات كليب ديفيد وخططه .

ولكن مؤتمر بغداد مع الاسف جاء سلبياً جداً ومقصراً في بيان الاسباب التي توجب رفض مقررات كليب ديفيد واهدائه وجاء استنراراً لمقررات مؤتمرات قمة سابقة تتركز اهداها - رغم الصياغات المزوقة - في تصفية القضية العربية من خلال تصفية القضية الفلسطينية تحت اعلام قرار (٢٤٢) او ما يشابهه من الحلول القائمة على شعار السلام العادل والدائم المبني على الاعتراف بإسرائيل والسلام معها وتسليمها الاكثرية من ارض فلسطين وتحت شعار اصطناع دولة فلسطينية في بعض اجزاء الضفة الغربية والقطاع تحكيمها منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين كما قال اهل الرضا ويقول اهل بغداد من ملوك ورؤساء يعرف الله والناس عدم حقهم او حق اي منهم في منح اية جهة كانت تبذل شعب فلسطين لغرض تصفية مشكلة فلسطين بل تصفية القضية العربية كلها .

ان اهم الوقائع الثابتة التي لا بد من الانتطاع منها في معرض رسم السياسة الخارجية الاردنية لا بل للامة العربية في هذه المرحلة الحرجة وهي الحقائق التي أصبح اصرار على المكابرة

هكذا من الأهل

فيها والاستمرار في تشتيت انتباه الجماهير عنها اصرارا واستمرارا يبلغان مستوى التضليل التاريخي المتعمد اي المقصود مع سبق للاصرار وهي :

١ - ان امريكا واسرائيل مختلفتان اثنافا استراتيجيا واكيدا وبعيدا على ضرب الوجود العربي القومي شربة فاصمة تفوق في خطرهما كل خطط التنزيق التي فرضها الاستعمار على الامة العربية ووطنها ، وتعتبر عن المصالح الاميركية الصهيونية الاستراتيجية العليا المشتركة بل الموحدة ، وعن التناقض الحضاري مع الحضارة العربية القائمة على ذلك الوجود العربي القومي وترائعه ، كما تجسم الحقد الاميركي الصهيوني على المد التقدمي الثوري العربي الذي قصاد الجماهير العربية خلال الفترة الذهبية من النضال العربي القومي التقدمي الحديث المبتد من بداية الخمسينات حتى بداية الستينات حيث صفت الجماهير العربية بقيادة ذلك المد القومي الاستعمار والصهيونية وحلفاؤها في كل ساحات الوطن العربي وبصورة خاصة في سوريا ومصر والاردن والجزائر والعراق ، حيث توج كل ذلك بقيام الجمهورية العربية المتحدة اول خطوة جديّة نحو الوحدة العربية واول دولة اقامت نصف الطوق اللازم لاسترداد اجزاء الوطن السليبة .

ب - ان هذا الاتفاق الاميركي - الصهيوني على ضرب الوجود العربي الذي اشرنا الى منابحه ودوامه يتبلور في خطة ذات نقطتين رئيسيتين :

١ - دفع مصر لموقع المنكر لانتهاها الى الامة العربية لانتفاء وجود ومصلحة مصر .

٢ - دفع مصر لمصلحة منفرد مع اسرائيل ،

٣ - اطلاق يد اسرائيل المستند للنقطتين المذكورتين الى :

١ - الاكتساح الاقتصادي والمعنوي والحضاري للمغرب العربي .

ب - الاكتساح المسلح الاحتلال للشرق العربي لاقامة اسرائيل فتد من البحر النسي الصحراء ، تحتل الضفة الشرقية وجنوب لبنان وسوريا ، ويترك ما بقي الى دول طائفية ... اي الى بلقنة المشرق العربي على حد قول ابننا ايبان وزير خارجية اسرائيل الاسبق (حزب العمال) .

ج - ان افعال واقتوال الاميركان والصهيانية تؤكد كل واقعة من الوقائع التي اشرنا اليها انفا ، تأكيداً لفظيا ومسلحيا لا يحتاج الى اثبات الا ان لا يبريدون .

د - ان التحالف الاميركي الصهيوني مصمم على تنفيذ المخطط المذكور بصورة تتحدى الرأي العام العالمي الشعبي والرسمي ولا تقيم له وزنا محسوسا فلا تهتم بقرارات الامم المتحدة ، ولا بالبلاتغات الدولية الثنائية او غير الثنائية المشتركة الصادرة عن دول الشرق او دول أوروبا او دول بلاد العالم الثالث .

هـ - ان كل اهل او خطة بأن يفرض على اسرائيل اي على الاميركان واسرائيل اي حل على الخطة الاميركية - الصهيونية التي اشرنا اليها مهما كان فيه من التنازل بالاستناد الى مخاطبة الرأي العام العالمي بدوله المختلفة الأوروبية او الشرقية انها هما اهل وخطة خيالان ما لم يستند الى قوة ذاتية عربية وعازمة على انتزاع الحق العربي .

٤ - ان كل الشعارات التي ترلع يجب ان تتقرر بأدراك اثرها على ابناء العربية من النواحي الفكرية والنفسية ، لا ان تتقرر ببدى تجاوبها مع الرأي العالمي وانه لذلك فلا بد وان تسقط الشعارات التالية باعتبارها غير ذات جدوى عملية ، ويكونها مناقضة لكل موقف مبدئي ، ومبركة لدى شعبنا وارادته .

١ - شعار السلم العادل لان وصف اي سلم يعترف باسرائيل وحققا في الوجود واغتصاب اي جزء من الارض العربية بأنه « عادل » ليس وصفا صحيحا بل هو « اثم » ان لنا ان نتجنبه .

ب - شعار السلم الدائم لان وصف اي سلم يقوم على بقاء اسرائيل وهي الكيان النازي الذي قام على العدوان والاغتصاب ، بأنه دائم يربط امتنا واجيالها السالفة ويجهد التاريخ في ارضنا انها هو وهم ان لنا ان نتخلص منه .

ج - ان وصف حقوق شعب فلسطين بالشرعية انها هو وصف مقيد ليعني الاعتراف بكل ما اغتصبته اسرائيل . بالحقوق العربية في فلسطين التي تسبق حقوق شعب فلسطين هي الحقوق الطبيعية في كل فلسطين وكل تحديد لها بقيد المبروغية انها هو وصف غير مشروع ، ان لنا ان نتوقف عن اطلاقه .

اتساع احقا هذا تلفزيون البلد الذي نسمع خطابات وتصريحات المسؤولين فيه سواء خارج هذا المجلس او داخله ، ام تراه تلفزيون بلد سائر في ركاب كلب ديفيد والاطراف المشتركة فيه ، ثم احقا هذا تلفزيون بلد تحتل اسرائيل نصنه وتهدد حرا به باحتلال النصف الاخر .

ولقد بلغت دهشة الذروة عندما لاحظت المدة والطريقة التي عرضت بها وفاة جولدا مائير من التلفزيون الاردني في النشرة العربية والاجنبية سمعت ورايت ما لا يجوز باي حال سماعه او رؤيته من محطة عربية وعلى الاخص محطة عربية رافضة لكاتب ديفيد . . .

لذلك ولاتني لتوي ان استعمل الاسلوب الذي يحدده النظام الداخلي من اجل اجراء مناقشة في هذا المجلس حول السياسة الاعلامية للحكومة لائني اكتب بهذه الاشارة بمسدد السياسة الاعلامية واطلب من المجلس ان يوصي بانقاص موازنة التلفزيون (١٠٠٠) دينار .

ثالثا

السياسة المالية

اقول السياسة المالية ولم اقل ابواب الموازنة ، مع العلم ان كثيرا من مقصوداتها الضمير والوجدان بمناقشات وتساؤلات شتى سيما المقصود التي قفزت فيها النفقات الجارية ففزات هائلة ما بين سنة ٧٧ وسنة ٧٩ حتى لا تكاد تبلغ بعض الاحيان ٢٠٠٪ مما كان عليه في سنة ٧٧ دون تفسير مفهوم في مشروع القانون المقدم لهذا المجلس .

ان الذي ارجب ان اتناقه في هذا المجال نقطة محددة هي بالعمود الفقري للسياسة المالية التي تستخلص من الموازنة او التي يجب ان تستلهمها الموازنة وتقتيد بها .

موجز هذه النقطة انه منذ السنة الاولى لسنوات الخطة ، كان في مقدمة المطبوعات الاردنية الاقتراب من الاكتفاء الذاتي بمسدد النفقات الجارية ... اي ان تكون الإيرادات المحلية مساوية للنفقات الجارية بحيث تغطيها ولا يكون البلد بحاجة الى اية معونات خارجية من اجل مواجهة اي جزء من نفقاته الجارية .

وقد كان المؤمل ان تبلغ نسبة الإيرادات المحلية الى النفقات الجارية ونقا لتلك المطبوعات الطبيعية والسليبة النسب التالية في سنوات الخطة الخمسية :

ان الموقف والصيغة السليمة والصحيحة في الاوضاع القائمة هي الاعداد العادل الجساد لجهة الدفاع الشرقية ، ومن ثم التوقف ، ربما يتم توفير الحد الأدنى اللازم من القوة العربية الذاتية ، عن طرح الحلول لمشكلة فلسطين او مشكلة النزاع العربي الصهيوني بزعم الواقعية وكسب الراي العام العالمي بينما هي حلول بعيدة كل البعد عن الواقعية وعن كسب الراي العام العالمي كراي مؤثر في النتيجة ، والمسيرة منذ سنة ١٩٦٧ حتى اليوم تثبت كل ذلك اثباتا قاطعا . كل ذلك مع العمل المنظم لتأكيد تمسك ابناء العربية بتحرير فلسطين بأكمل ترابها استنادا لاستراتيجية قوية صحيحة ومحدرة تمي حقيقة التحدي الصهيوني وحنية هزيمته بالنطق القومي في فهم التحدي ومقاتلته .

٢ - بصدد سياسة الحكومة الاعلامية . لا يتنازع احد اليوم اثر الاعلام الكبير في تكوين الراي العام ، وفي تكوين الاوضاع العقلية والنفسية للجماهير ، وفي صنع وعيها وتصميمها ، سواء اكان ذلك بصورة ايجابية ام بصورة سلبية .

وفي اوضاع الوطن العربي المعاصرة ، تلعب اجهزة الاعلام ووسائله التي تملكها الدولة دورا مميزا الهيب ومن ثم الخطر والخطورة نظرا لوضوح التدخل العام التي يبر فيها هذا الوطن ، شأن بلاد العالم الثالث ، وبسبب غياب الديمقراطية التي تتيح للمؤسسات الشعبية المعارضة ان تسهم في الراي الاخر الصوري التي تخلف عن الراي والصورة الحكومية .

ويؤسفني ان اكون مضطرا للقول في هذه المناقشة ان السياسة الاعلامية الاردنية كما يبدو من وسائل الاعلام الرسمية عامة وبصورة خاصة من التلفزيون سياسة لا اجد فيها الانتداب المطلوب في الاخبار او التوجيه مع حقائق ومتشيمات السياسة العامة للدولة وعلى الاخص في مجال السياسة الخارجية ، ومحورها الرئيسي في هذه المرحلة وهو مسألة النزاع العربي - الصهيوني .

انني تلمعت واتابع بكل عناية البث التلفزيوني وعلى الاخص منذ بدء كلب ديفيد حتى اليوم ، وانني لاؤكد ان ما كتبت لشاهده يؤكد ما ذهبت اليه في الفترة السابقة حتى انني كنت

هكذا من الجهل

السنة	النسبة المئوية
١٩٧٦	٪٧٦
١٩٧٧	٪٨٢
١٩٧٨	٪٨٨
١٩٧٩	٪٩٤
١٩٨٠	٪١٠٠

ولدى مراجعة الواقع الفعلي للواردات المحلية والنفقات الجارية وما تحقق على طريق التطلعات المشار إليها يتضح لنا ما يلي :

السنة	الواردات المحلية
١٩٧٦	١١٤ر٨
١٩٧٧	١٣٩ر٥
١٩٧٨	١٥٥ر٨
١٩٧٩	١٧٦ر٥

النفقات الجارية	النسبة المئوية بين الإيرادات والنفقات
١٤٤ر٥	٪٧٩ر٤
١٩٣ر٩	٪٧١ر٩
٢١١ر٠	٪٧٣ر٨
٢٨٤ر٩	٪٦١ر٩

ويتضح من هذه الأرقام أن التطلع الأردني المذكور الصحيح والمبرر قد أصيب بنكسة كبيرة في هذه الموازنة تدعو للتساؤل والاعتراض ، سيما وأن الحكومة عسرت وبررت مطالباتها . بكثير من الضرائب والرسوم الجديدة وبشكل خاص رسوم جوازات السفر المشهورة على أساس المذكور .

أن التفسير الرئيسي لاصرارنا على أهمية تحقيق التطلع المشار إليه في التساوي بين الواردات المحلية والنفقات الجارية هو أن تحقيقه يكون شرطاً من أهم الشروط القادرة للصمود والضغوط الخارجية ، لأن هذه الضغوط تكون على أشدها بقدر تناسبها بالنفقات الجارية اللازمة لادابة أجهزة الحكومة وتوفير الخدمات الرئيسية فيها .

لذلك فإننا نعتقد بأن الموازنة من قبلة الفلجاجة جديرة بالاعتراض الشديد ، لقد كان من المفيد كل الفائدة ، بآلية طريقة الموازنة تتيح ذلك من الاستغناء بخلا من عشرة ملايين دينار ، وأردنا في باب الموازنة الجارية - تمهيداً

المساعدات الاميركية . من أجل تحرير هذا الباب من هذه المعونة التلقائية كما المرفوضة كرامة . وأخيراً فإنه لا بد لي من الانتهاء بذكر النقاط الموجزة التالية : -

أ - أن كل نقد ورد في هذه الكلمة لسياسة الحكومة لا ينبغي لأحد أن يوظفه لصالح أي شئ من الشلل السياسية التي تتصارع أو تترىص طلباً للحكم لأنها انتقادات تصدر من موقع رفض هذه الشلل وبمعيار المبادئ الأساسية .

ب - الأشادة بالجهد الذي بذلته الحكومة عامة ووزير المالية والموظفين ذوي الملائمة بأعداد الموازنة خاصة من أجل أعداد هذه الموازنة وتبديدها في موعدها الدستوري .

ولكم بني كل تحية واحترام
عضو المجلس الوطني الاستشاري
عبد الله الريسوي
هنا حضر معالي وزير التربية والتعليم
ومعالي وزير العمل .
دولة رئيس المجلس
السيد كمال الدجاني



معالي كمال الدجاني
يلقي كلمته ،
كلمة السيد كمال الدجاني
دولة الرئيس ،

حضرات الأخوة والأخوات المحترمين ،
مع تقديرنا للغايات والأهداف التي تهدف إليها الموازنة إلا أنه لا بد من الاستيضاح عن بعض أمور وردت فيها أو أغفلت منها وإبداء بعض الملاحظات بشأنها :

أولاً :
أن الموازنة تحتوي على كثير من التفاؤل بأن (٢٣٪) منها هي من الإعانات والهبات نرجو أن يكون متواظلاً وتناوّل الحكومة في محله وأن تصل هذه المعونات من مصادرها مع بالغ التقدير والشكر للدول العربية التي تقدمتها وتقدمها .
الا أنني كنت أؤثر لو تم ضغط المصروفات لمواجهة ما قد يحدث من تأخير في وصول تلك المعونات أو عدم ورودها أصلاً .

ثانياً :
ومن هنا انتقل إلى بحث موضوع العجز الوارد في الموازنة وأقول ليس الأجدر أيضاً ضغط المصروفات حتى لا يكون هناك عجز يؤثر على موازنات الدولة في المستقبل ولتكن الحكومة من مواجهة أية ظروف طارئة .

ثالثاً :
أنني اتفق والاخوين السديدين طاهر حكمت وجونت السيول من أننا كنا نود لو أن الحكومة خصصت مبالغ لتحصين أحوال المحاكم والقضاء ولا ضرورة للتكرار إلا أنني أجد من واجبي أن أؤكد بأنه لا توجد في المملكة أية ممارسة تشغلها المحاكم يمكن أن تعتبر بحق محكم إذ لا توجد قاعات للمحاكمات ولا بد من وجودها لتيسر المحاكمات وأرجو أن تخصص مبالغ من المال في ملاحق الموازنة لإنشاء هذه الأبنية ولتحصين أحوال المحاكم والقضاء .

وأخيراً :
ورد في بعض أبواب النفقات الجارية - التكاليف التحويلية مبالغ تحت باب هبات وإعانات ومكافآت ، مثلاً في معهد تدريب المساحة وفي دوائر التسجيل ودائرة الإحصاءات العامة والجمارك ومصلحة المصارف الطبيعية ووزارة التوجيه ولا أدري ما هي الهبات أو المعونات التي تقدمها

هذه الدوائر والوزارات أما بالنسبة للكميات المأجور ببياناتها وهم تدفع وهل هناك سقف لكل نوع من هذه المكافآت .

خامساً :
أغفلت الموازنة موضوع تحصين أحوال المتقاعدين من مدنيين وعسكريين أغفلاً تابساً والمتقاعدون فئة من الشعب عانت وتعاني مثله بذلت قصارى جهدها وفيها في خدمة هذا الشعب ومن الضروري أن توفر لهم الحكومة حداً أدنى من المعيش الكريم أسوة بفئة الموظفين العاملين وأرجو تخصيص مبالغ في ملاحق الموازنة لرفع الرواتب التقاعدية .

سادساً :
خصصت الحكومة مبالغ لزيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين ، ذكر الحديث واللفظ حولها لمدة طويلة وبينت الحكومة بمقدار زيادة رواتب العسكريين لهم إلا أنها لم تتم لأن بتعيين الزيادات في رواتب الموظفين المدنيين مما خلق تلقاً ولبلة في صفوفهم أمل أن تعين الحكومة في ردها بمقدار هذه الزيادات لكل فئة من الموظفين المدنيين أسوة بما جرى مع العسكريين .

سابعاً :
ورد في تقرير اللجنة المالية طلب التخفيف من دعم المحروقات وأتاني إذ اختلف مع اللجنة اختلافاً فلما إذ أن أي تخفيف من الدعم سيزيد تكاليف المعيشة وزيادة كبيرة لا أخال الحكومة أو المجلس الكريم يرغب فيها وأتاني مع موافقتي على ما أورده الزميل السيد طاهر حكمت بشأنها أرجو الاستيضاح عن مقدار المكوس التي يجتباها الحكومة من المحروقات في السنة الماضية وما تقدر أنها ستجنيه في هذا العام تنويراً لنا .

والسلام عليكم
كمال الدجاني

دولة رئيس المجلس
الزيلاء الدكتور جمال الشامر استقرت في الكلام والدكتور عيسى قسوس تغيب عن المناقشة وذلك بسقط حقه أيضاً في الكلام .
وأربع الجلسة للاستراحة لتكن الحكومة لتهيئة ردها على المناقشات .
(رجعت الجلسة للاستراحة لمدة نصف ساعة)
وبعد ما عاد المجلس للانعقاد .

هكذا من الأهل



دولة رئيس المجلس

في ختام المناقشة نستمع الى رد الحكومة على ملاحظات ومذكرات أعضاء المجلس الكريم ، تفضل معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية

السيد محمد الدباس

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،

حضرات الأعضاء المحترمين ،

أرجو بادئ ذي بدء أن اتقدم بالنيابة من الحكومة بالشكر الوافر لأعضاء اللجنة المالية أثناء مناقشة الموازنة لما أبدته من النصيحة والمشورة والتي تبدي فيها واضحا المشاركة الحقيقية للمسؤولية .

وباستعراض ما ورد في توصيات اللجنة المالية أرجو أن استعرضها واحدة واحدة وأرد عليها فيما يتعلق بالتوصية الأولى فقد أوضح دولة رئيس الوزراء وجهة نظر الحكومة فيما يتعلق بإيراد الدعم العربي المقرر في مؤتمر بغداد في صلب قانون الموازنة ، وأوضح دولة رئيس الوزراء أن الموضوع كان قد درس دراسة جادة وأخذ بعين الاعتبار كافة اعتبارات ، ونقرر

في ضوء ذلك أن يفرغ نص في قانون الموازنة كما ورد في الباب الثامن ، على أساس تخصيص صندوق توضع فيه هذه الأموال وينفق منها بموجب سلفات يصدرها مجلس الوزراء ويسلمها خطوة خطوة ، وأرجو أن يكون في هذا الإيضاح بالإضافة الى ما ذكره السيد دولة الرئيس ما يكفي للإجابة على هذه النقطة ، وهو في النهاية أمر فيه اجتهاد . ومن اجتهاد وأصاب غلبه حسنتان ومن اجتهاد وأخطأ فله حسنة واحدة .

فيما يتعلق بالنقطة الثانية التي وردت على دعم المحروقات ، وملاحظات اللجنة المالية على هذا الدعم وضرورة البدء الى تخفيضه وتوفير ما يفيض من هذا التوفير وانفاقه على الإسباب المختلفة الموجودة لدينا ، هذا الموضوع درس بعناية فائقة . أما فيما يتعلق بالإسباب المختلفة فاعتقد أن البلديات على سبيل المثال ، تتقاضى بموجب قانون رسوم رخص المكن ما يترتب من إيرادات بلغ ما يتجاوز أربعة ملايين دينار . اتفق على مشاريع البلديات المختلفة ، وكذلك قانون النقل على الطرق .

فيما يتعلق في البند الخامس الوارد على الصفحة الرابعة من توصيات اللجنة المالية حيث لاحظت اللجنة أن جداول المشروعات خلت من أرقام المخصصات في حالات كثيرة وخصوصا المشروعات الكبيرة .

الواقع أن عدم إيراد مفردات هذه المخصصات كان يتوفر كما كان يجري في السنوات السابقة كلها هو اتاحة المرونة منذ تنفيذ هذه المشاريع للتصرف بهذه المخصصات ، وبالتالي كلفة المشاريع واضحة ومعروفة حسب الدراسات التي توضع لها وبالتالي عند المباشرة في التنفيذ قد تعطل مشروع لسبب من الأسباب ، وقد يصعب تنفيذ مشروع من المشاريع فيجب أن تكون هناك مرونة في الاستنادة من مخصصات مشروع لمشروع آخر حتى لا تعطل المشاريع كلها لسبب أو لآخر أثناء السنة المالية .

فيما يتعلق في البند السادس من الصفحة ذاتها من حيث أن اللجنة رأت أن تصنيف بعض اللوازم يرد في النفقات الجارية أحيانا أو في النفقات الرأسمالية أحيانا أخرى ، الواقع كانت الملاحظة وجيهة ، لكن ما ورد في باب النفقات الجارية من أن بعض المخصصات أنفقت لشراء

مطلع هذه السنة وبالتالي الإيرادات التي تأتي عن هذا التشغيل مسترد للخزينة مباشرة . الآن جزء كبير منها أمانات يصرف منها على هذا الفرق فيما يتعلق بالبند الثامن الذي تقول فيه اللجنة - لاحظت اللجنة أن القروض الداخلية تقيد إيراد رأسمالي وهو ليس كذلك - الحقيقة أن المادة المقصودة فيها هي القروض الداخلية والبالغة في مشروع قانون الموازنة (٢٠) مليون دينار . هذا الإيراد هو فعلا إيراد رأسمالي وينفق بتبناه على المشاريع الائتمانية . وبالتالي في تقارب بين وضعه في الرأسمالية وانفاقه على المشاريع الائتمانية ، ولا اعتقد أن هناك خلل في هذه الناحية .

المادة التاسعة في توصية اللجنة الكريمة ، والتي هي فقره (و) من المادة في نص القانون الحكومة تؤيد حذف الفقرة بكاملها . فيما يتعلق في المادة (١٠) - والتي توصي بضرورة ربط الجداول الملحقه بقانون الموازنة والتي فيها تفصيلات اتفاق كل الوزارات والدوائر والمؤسسات وأن كنا نعتقد أن القانون الذي يقدم للمجلس هذا القانون بموجب أحكام الدستور ، هي تفاصيل لاجمالي النفقات الواردة في مشروع القانون المقدم للمجلس الكريم والذي سيجري التصويت عليه . فأيرادها أجمالا ، ونحن كحكومة ليس لدينا ما يمنع من اعتبار هذه الجداول التفصيلية جزء من الموازنة . وتحكمها قوانين عامة . لكنها من حيث البندا ، الجداول الأساسية هي الجداول التي تتضمن الواردات والنفقات بشكل اجمالي ونحن ملتزمين بأحكام الدستور وبالتالي لا أرى خيرا من اعتبارها أي هذه الجداول جزءا من قانون الموازنة المقدم الى المجلس الكريم .

فيما يتعلق في الفقرة - ب - من البند العاشر والتي هي إلغاء ضريبة المواشي لتشجيع تربيتها معروف لدى الاخوان الكرام أنه ليس هناك ضريبة وليس هناك تعداد ، التي التعداد منذ مدة طويلة ، الوارد هنا في الحقيقة هو نوعين من الضريبة التي تستوفيها الدولة ١ - الضريبة المستوفاة على الأغنام المستوردة من الخارج . وضريبة أخرى تستوفى على المواشي التي تدخل للاردن بقصد الرعي . فلا أرى ضرر على هذه الضريبة فيما يتعلق بضريبة

سيارات اعقبت من السنة المالية ، نحن نعتبره له استبدال سيارات قديمة لسيارات جديدة لتفادي ادمية المؤسسة التي تقتني مثل هذه السيارات أو أن كانت بعض لوازم أخرى غائبة تكون مبنية . تعتبر حسب التعريف الدولي من النفقات الجارية ، ولذلك وبهذا الصدد كل ما يتفق على ادمية الخدمات عن النفقات - من المشاريع الرأسمالية الائتمانية . وهذا جرى من خلال ترتيب الموازنة بكاملها .

فيما يتعلق في البند السابع على الصفحة الرابعة حول ملاحظة اللجنة المالية على ميزانيات دوائر مؤسسة رعاية الشباب الثلاث بأنها متساوية الأرقام من جميع بنود الاتفاق للعام المالي ١٩٧٩ . الواقع أن وزارة الثقافة والشباب ليست عام ١٩٧٦ وكانت تقوم بنفقات مختلفة ، في العام الماضي تمنا بفصل موازنة الوزارة الى بلدين ، الوزارة . ومؤسسة رعاية الشباب وفي السنة الحالية أفردنا أربعة برامج . ثلاثة برامج هي المسرح الملكي وكلية الرياضة ، وهذين البنين الجديدين اضيفا لأول مرة . وتشغيل هذا الجهاز كان يصعب في وحدة واحدة . السنة عنفا بدانا بوضع مشروع قانون الموازنة كان في الحقيقة من الصعب قبل أن تمارس هذه الإدارة ممارستها الفعلية أن نتعرف حقيقة على النفقات الفعلية التي يجب تخصيصها للعام المالي ١٩٧٦ فاعتبرنا سنة الأساس هي بداية فعالية هذه الإدارات في سنة ١٩٧٨ ، ولذلك تسمنا مخصصاتها بالتساوي تقريبا على هذه الجهات بشكل مفرد ابتداء من مطلع العام المالي الجديد وبالتالي في نهاية العام تكون الصورة قد وضحت أيضا كايلا وتعالج مخصصاتها كما تعالج مخصصات باقي دوائر المؤسسة .

فيما يتعلق بالملاحظة على إيرادات مؤسسة رعاية الشباب ، كما قال بعض الاخوان أن النادي الذي يقوم بتشغيل أجزاء مهمة من المدينة الرياضية مثل تمر التقلية والمقصف والبركة ، الواقع أن هذا تم بناء على ترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية ، وبالتالي يقوم بالاتفاق على التسهيلات التي يمارسها ويواجه هذا الاتفاق من الإيرادات المتأدية مما يتقاضاه سواء من بدلات الاشتراك أو ما يتقاضاه على النشاطات الأخرى . على كل حال سيمعاد النظر في هذا الموضوع في

هكذا من الأهل

الحرس الوطني . فعلا ليست هناك ضريبة ، أصبحت اسم على غير مسمى والذي نتقاضه هو رسم الطابع ، وبالتالي ستقوم الحكومة بدراسة هذا الأمر بحيث يضاف هذا الرسم والذي هو واحد باللائحة قانون رسوم طابع الواردات، وفيما يتعلق بشطب رخص المهن خارج المناطق البلدية لأنها تجبى لصالح المجالس القروية ، الحقيقة أن وزارة المالية تقوم به بالنقابة من المناطق التي ليس بها مجالس قروية أو بلدية وهي أمانة توضع وتصرف للجهات المستفيدة من هذا الرسم .

فيما يتعلق بالفترة - ج - طبعاً نتمنى أن ربنا يوفقنا وأن نتخلص من المعجز بحيث تبسدا الموازنة موازنة جيدة .

فيما يتعلق بالفترة - د - من المادة (١٠) والتي هي نشر جدول في قانون الموازنة يتضمن جميع الضرائب والرسوم التي تجبها الدولة حتى يتبين مدى العبء الضريبي على المكلفين والهيئات المستفيدة من هذه الضرائب . طبعاً نحن نرحب وسوف نقوم بتقديم من هذا الجدول في السنة المالية القادمة انشاء الله .

المادة - هـ - أجبنا عليها وهي التي تتعلق بواردات مدينة الحسين للشباب .

الفترة - و - على الصفحة السادسة من التقرير والذي هو شكل تنظيمي ، طبعاً نحن نوافق اللجنة الكريمة عليه كلية ، لأنه سيصبح في وضع أفضل مما هي وإردة في مشروع السنة الحالية .

فيما يتعلق بالفترة - ز - في الصفحة السادسة والمتعلقة بفصل فوائد الدين العام من فوائد القروض الخارجية جرى هذا الفصل في مشروع قانون الموازنة الحالي .

فيما يتعلق في المادة (١١) بتوصية اللجنة القديمة طبعاً هذه لدولة الرئيس .

فيما يتعلق في البند (١٢) أيضاً نحن نتوجه مع المجلس الكريم أن تتمكن الحكومة من ضبط الاسعار بحيث لا يكون هناك اختلال واستغلال واختكار . هذا ما أخببت أن أقوله فيما يتعلق بتقرير اللجنة المالية ، وأرجو أن يكون هذا مقبولاً من مجلسكم الكريم . وبالتالي بالنسبة لمشروع القانون فهو مفروك للأخوان في المجلس الكريم للتصويت عليه .

في نقطة يمكن إثارها معالي الأخ كمال بك فيما يتعلق برقم المكوس على المحروقات هو (٢) مليون حتى نهاية السنة ومالية ألف دينار في نقطة ثانية إثارها معالي الأخ عبد الله الريماوي فيما يتعلق بزيادة الإيرادات المحلية . من سياسة الحكومة أنها بدأت الخطط الثلاثية والخماسية بأن تزيد الإيرادات المحلية بحيث تتساوى خلال سنوات الخطبة مع الاتفاق الجاري . الواقع أن هذه السياسة هي التي تنتهجها الحكومة هذه الحكومة والحكومات السابقة ، لكنا نؤكد عليها اليوم كثيراً فلو أخذ معالي الأخ بعين الاعتبار أنه وارداتنا المحلية بحدود (١٧٦) مليون ، نفقاتنا الجارية هي (٢١٤) مليون . لو أضفنا إلى النفقات الواردة وخسناً من النفقات الدعم للمحروقات ولزبانات الرواتب للبدنيين والعسكريين والدعم للبهن لبلغت النسبة بين الإيرادات المحلية وبين النفقات الجارية بحدود (٧٨٥) وهو قريب جداً مما طمعت إليه خطة التنمية في هذا المضمار .

نرجو أن تكون تاديرين انشاء الله في السنة القادمة من أن تطور هذه الإيرادات ومن أن نضغط من النفقات ، لأنه وبقناعة ويصدق هذه الموازنة كالموازنات السابقة فثقت تحقيقاً شديداً جداً ، وفي قناعتنا أنه ليس هناك دينار واحد يصرف إلا في موضعه ، وبطبيعة الحال لا تستطيع أن تقدم على شيء لا نعلمه . أكتفي بهذه الكلمة وأرجو تقديم الشكر الخالص للمجلس الكريم قبل وبعد إقراره لمشروع قانون الموازنة .

دولة رئيس المجلس

إذا يابر المجلس بعد الاستماع إلى دولة الرئيس ورد الحكومة ستطرح توصيات اللجنة للمجلس الكريم لإبداء الرأي عليها وبمعددها مشروع قانون الموازنة والحقيقة هذا ليس مجال إعطاء مناقشة جديدة ، إنما لك الحق في تولك ورأيك .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر هكيت

يبدو أن معالي وزير المالية اعتقد أن قرار أو توصيات اللجنة المالية هو بمثابة قرار نهائي على هذا فلم يأطعم وعد بأنه سيأخذ بعين

الاعتبار موضوع المحروقات ، مع أن هذا الموضوع خلاف لم يتفق عليه المجلس ، واعتقد أنه أخذه بمثابة توصية وأرجو أن لا يفسر بما قاله معالي وزير المالية التزاماً من الحكومة بتخفيض الدعم .

دولة رئيس المجلس

السيدة انعام المفتي

دولة الرئيس ، أود فقط أن أقول إننا في هذه الجلسة الهامة خرجنا على النظام المتبع في جلسات المجلس . وهو أننا ننشئ التوصيات التي تأتي من أي لجنة أولاً ننتابها أو يتفق عليها المجلس ككل . ومعالي وزير المالية أجاب على توصيات اللجنة المالية وكان المجلس قد تناولها وقضية دراستها مرة أخرى من قبل المجلس وإبداء الرأي حولها بشكل إلى حد وكبير الرد .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة لم نخالف النظام ، وتوصيات اللجنة طبت في بداية المناقشة ثم تلاها ملاحظات الأعضاء واستهكمت الصورة ، وسيعود الأمر للمجلس لاحظه رأيه حول التوصيات وحول الموافقة عليها وعلى قانون الموازنة .

دولة رئيس المجلس

جودت بك .

السيد جودت السبول

دولة الرئيس ، معالي الوزير لم يعلق على الفقرة رقم (٢) والفقرة رقم (٣) علق على الفقرة رقم (١) وانتقل إلى الفقرة رقم (٤) .

دولة رئيس المجلس

معالي الوزير .

معالي وزير المالية

بالنسبة للبند الذي أشار إليه الأخ جودت السبول وعلى ضوء توصية اللجنة بتبنيها بأن يرصد كابل المبلغ لأواب الاتفاق المقررة بحيث لا يتم الاتفاق أو الالتزام به إلا في حدود المبالغ الممولة من هذه المساعدات ، قلت أنا بأن دولة الرئيس أجاب على هذا البند وكررت نقط ما أوضحه دولة الرئيس والفترة الثانية هي مرتبطة بالفترة الأولى ، وهو ومن هذا المنطلق كانت اللجنة تفشل أن يخصص الجزء الأكبر من مخصصات التهيئة للمشروعات الانتاجية - طبعاً

أنا لا أريد أن ادخل في تفاصيل المشروعات التي بين أيديكم والتي وردت في مشروع قانون الموازنة الحقيقية ما خصص للمشروعات الانتاجية للعام المالي ١٩٧٩ يفوق ما خصص في أية سنة مرت على موازنات الدولة ، في السنة الماضية كانت المخصصات الانتاجية بحدود (٧٥) مليار وفي هذه السنة تجاوز (١١٢) مليون . هذا دليل واضح على أن الحكومة اهتمت فعلاً بشأن تخصص ما تتمكن من توفيره وتوزيعه المشروع . مع الانتاجية . وتل هذه المشاريع هي مشاريع انتاجية ومشاريع خدمات ومصلحة وتشغيل هذه الخدمات سواء في هذه المشاريع أو في مشاريع انتاجية مباشرة . لنصور أنني أودع هذه النقطة ، فيما يتعلق بالبند الثالث أن كل سنة المعيشة المتزايدة نستدعي تخصصات أكبر في موارد العاملين في خيبة الدولة والمناقصين منهم . اللجنة بأن تعدد الحكومة التي زيادة الرواتب جميعها زيادة متساوية في علاوة نلاء المعيشة انصافاً لذوي الرواتب المتدنية وأجراء معددين معقول في الرواتب الأساسية . بطبيعة الحال وأصبح وصححت الحكومة أن . مجلس الوزراء ليس وافق على الزيادات التي قررها لجيش الخدمة المدنية كما وافق قبل ذلك على الزيادات المقررة لأفراد القوات المسلحة بكنة رتبة . وأن كلفة الزيادة للموظفين المتدنيين بلغت بحدود (٦٥) مليون دينار . في قناعة الحكومة أن هذا هو الحد الأقصى الذي تتمكن من توفيره لزيادة رواتب هؤلاء ، وقالت الحكومة أن هذه الزيادة قسم معظمها انصبت على الرواتب الأساسية للموظفين حتى يعينهم في مستقبلهم فيما يتعلق بتقاعدهم طبعاً جزء منها من هذه الزيادة في الراتب الأساسي ستعكس على العلاوة فيما يتعلق بنظام العلاوات الموحد . وفي تصوري وتصور الحكومة والتي أنا عضو منها أن مثل هذه المعادلة التي اخذت من وقت الحكومة مدة طويلة لأنها عندما تقرر شيء يجب أن تقرر من خلال المسؤولية الكاملة مع شدة المصنف للأحدود على قطاع الخدمة المدنية ، هذا ما تمكن موازنة الدولة أن تقدمه لهذا القطاع وهو قطاع مهم ويدونه ما يعيش خدمات ، أرجو أن يكون في هذا تسيراً كافياً لهذا البند .

هكذا من الأهل

الحرس الوطني . فعلا ليست هناك ضريبة ، أصبحت اسم على غير مسمى والذي نتفاهه هو رسم الطابع ، وبالتالي ستقوم الحكومة بدراسة هذا الأمر بحيث يضاف هذا الرسم والذي هو واحد بالالفلقاؤون رسوم طوابع الواردات، ونمينا يتعلق بشطب رخص المهن خارج المناطق البلدية لانها تجبى لصالح المجالس القروية ، الحقيقة ان وزارة المالية تقوم به بالنميا من المناطق التي ليس بها مجالس قروية او بلدية وهي امانة توضع وتصرف للجهات المستفيدة من هذا الرسم.

فيما يتعلق بالفقرة - ج - طبعاً ننمى ان ربنا يوفقتا وان نتخلص من العجز بحيث تبدا الموازنة موازنة جيدة .

فيما يتعلق بالفقرة - د - من المادة (١٠) والتي هي نشر جدول في قانون الموازنة يتضمن جميع الضرائب والرسوم التي تجبىها الدولة حتى يتبين مدى المبنى الضريبي على المكلفين والهيئات المستفيدة من هذه الضرائب . طبعاً نحن نرحب وسوف نقوم بتقديم من هذا الجدول في السنة المالية القادمة انشاء الله .

المادة - هـ - اجبنا عليها وهي التي تتعلق بواردات مدينة الحسين للشباب .

الفقرة - و - على الصفحة السادسة من التقرير والذي هو شكل تنظيمي ، طبعاً نحن نوافق اللجنة الكريمة عليه كلية ، لانه سيصبح في وضع افضل مما هي واردة في مشروع السنة الحالية .

فيما يتعلق بالفقرة - ز - في الصفحة السادسة والمتعلقة بصل فوائد الدين العام من فوائد القروض الخارجية جرى هذا الفصل في مشروع قانون الموازنة الحالي . فيما يتعلق في المادة (١١) بتوصية اللجنة القديبة طبعاً هذه لدولة الرئيس .

فيما يتعلق في البند (١٢) ايضاً نحن نتوجه مع المجلس الكريم ان تتمكن الحكومة من ضبط الاسعار بحيث لا يكون هناك اختلال واستغلال واحتكار ، هذا ما اخببت ان اقوله فيما يتعلق بقرار اللجنة المالية ، وارجو ان يكون هذا مقبولاً من مجلسكم الكريم . وبالتالي بالنسبة لمشروع القانون فهو متروك للاخوان في المجلس الكريم للتصويت عليه .

في نقطة يمكن اثارها معالي الاخ كمال بك فيها يتعلق برقم المكوس على المحروقات هو (٢) مليون حتى نهاية السنة ومالية الف دينار في نقطة ثانية اثارها معالي الاخ عبد الله الريماوي فيما يتعلق بزيادة الإيرادات المحلية . من سياسة الحكومة انها بدأت الخطط الثلاثية والخماسية بان تزيد الإيرادات المحلية بحيث تتساوى خلال سنوات الخططة مع الاتفاق الجاري . الواقع ان هذه السياسة هي التي تنتهجها الحكومة هذه الحكومة والحكومات السابقة ، لكنا نؤكد عليها اليوم كثيراً فلو اخذ معالي الاخ بعضين الاعتبار انه وارداتنا المحلية بحدود (٢١٤) مليون ، نفقاتنا الجارية هي (٢١٤) مليون . لو اضاف الى النفقات الواردة وخمسنا من النفقات الدعم للمحروقات ولزبادات الرواتب للمدنيين والعسكريين والدعم للتكوين لبلغت النسبة بين الإيرادات المحلية وبين النفقات الجارية بحدود (٨٥ ٪) وهو قريب جداً مما طمعت اليه خطة التنمية في هذا الضمار .

نرجو ان نكون قادرين انشاء الله في السنة القادمة من ان تطور هذه الإيرادات ومن ان نضبط من النفقات ، لانه وبقناعة وبصدق هذه الموازنة كالموازنات السابقة دقت تدقيقاً شديداً جداً، وفي قناعتنا انه ليس هناك دينار واحد يصرف الا في موضعه ، وبطبيعة الحال لا تستطيع ان تقدم على شيء لا نعلمه . اكنني بهذه الكلمة وارجو تقديم الشكر الخالص للمجلس الكريم قبل وبعد اقراره لمشروع قانون الموازنة .

دولة رئيس المجلس
اذا يامر المجلس بعد الاستماع الى دولة الرئيس ورد الحكومة ستطرح توصيات اللجنة للمجلس الكريم لبدء الرأي عليها ويعددها مشروع قانون الموازنة والحقيقة هذا ليس مجال اعطاء مناقشة جديدة ، انما لك الحق في قولك ورايك .

دولة رئيس المجلس
طاهر بك .

السيد طاهر حكمت
يبدو ان معالي وزير المالية اعتقد ان قرار او توصيات اللجنة المالية هو بمثابة قرار نهائي على هذا قام بامطاه وعد بانه سياتخذ بميكن

الاعتبار موضوع المحروقات ، مع ان هذا الموضوع خلافى ولم يتفق عليه المجلس ، واعتقد انه اخذه بمثابة توصية وارجو ان لا يفسر ما قاله معالي وزير المالية التزاماً من الحكومة بتخفيض الدعم .

دولة رئيس المجلس
السيدة انعام

السيدة انعام الختني
دولة الرئيس ، اود فقط ان اتول اشياء في هذه الجلسة الهامة خرجنا على النظام المتبع في جلسات المجلس . وهو اننا نتناشئ التوصيات التي تأتي من اي لجنة اولاً تبنها او يقرها عابراً المجلس ككل . ومعالي وزير المالية اجاب على توصيات اللجنة المالية وكان المجلس قد تبنها وقضية دراستها مرة اخرى من قبل المجلس وابداء الرأي حولها يشكل الى حد وكبير الرد .

دولة رئيس المجلس
الحقيقة لم نخالف النظام . وتوصيات اللجنة طبت في بداية المناقشة ثم تلاها ملاحظات الاعضاء واستكملت الصورة . وسيمود الامر للمجلس لاعطاء رأيه حول التوصيات وحول الموافقة عليها وعلى قانون الموازنة .

دولة رئيس المجلس
جودت بك .

السيد جودت السبول
دولة الرئيس ، معالي الوزير لم يعلق على الفقرة رقم (٢) والفقرة رقم (٣) علق على الفقرة رقم (١) وانتقل الى الفقرة رقم (٤) .

دولة رئيس المجلس
معالي الوزير .

معالي وزير المالية
بالنسبة للبند الذي اشار اليه الاخ جودت السبول وعلى ضوء توصية اللجنة بتبنيها بان يرصد كامل المبلغ لاواب الاتفاق المقررة بحيث لا يتم الاتفاق او الالتزام به الا في حدود المبالغ الممولة من هذه المساعدات ، قلت اننا بان دولة الرئيس اجاب على هذا البند وكررت نقط ما اوضحه دولة الرئيس والفقرة الثانية هي مرتبطة بالفترة الاولى ، وهو ومن هذا المنطلق كانت اللجنة تفشل ان يخصص الجزء الاكبر من مخصصات التنمية للمشروعات الانتاجية - طبعاً

انا لا اريد ان ادخل في تفاصيل المشروعات التي بين ايديكم والتي وردت في مشروع قانون الموازنة الحقيقية ما خصص للمشروعات الانتاجية للعام المالي ١٩٧٩ يفوق ما خصص في اية سنة مرت على موازنات الدولة . في السنة الماضية كانت المخصصات الانتاجية بحدود (٧٥) مليون . وفي هذه السنة تجاوز (١١٢) مليون .

دليل واضح على ان الحكومة اهتمت فعلاً بتخصيص ما يتبنا من مشاريع ومشاريع التنمية الانتاجية . ومن هذه المشاريع هي مشاريع انتاجية ومشاريع خدمات وشبلة وشبلة من هذه الخدمات واه في هذه المشاريع او مشاريع انتاجية مباشرة انشور التي اوتت انتاجية ، فيما يتعلق بالبنود الثالث ان تلك نسبة المعيشة المتزايدة ستقدمي محسناً ابرز في رواتب

العاملين في خدمة الدولة والمتاعدين منهم من رواتب اللجنة بان تعدد الخدمة التي يولدها الرواتب جميعها زيادة مشاوية في علاوة علاوة المعيشة انصافاً لذوي الرواتب المتنتية وجراء تعديل من معقول في الرواتب الاساسية . بطبيعة الحال واضح وصريح الحكومة ان مجلس الوزراء امس وافق على الزيادات التي قررها لاجبيته الخدمة المدنية كما وافق قبل ذلك على الزيادات المقررة لامراء القوات المسلحة بكنة رتبة . وان كلفة الزيادة للموظفين المتنيين بلغت بحدود (١٦) مليون دينار . في قناعة الحكومة ان هذا هو الحد الاقصى الذي تتمكن من توفيره لزيادة رواتب هؤلاء ، وعلت الحكومة ان هذه الزيادة نسب معظمها انصبت على الرواتب الاساسية للموظفين حتى يعينهم في مستقبلهم فيما يتعلق بتقاعدهم طبعاً جزء منها من هذه الزيادة في الراتب الاساسي ستعكس على العلاوة فيما يتعلق بنظام العلاوات

الموحد . وفي تصوري وتصور الحكومة والتي انا عضو منها ان مثل هذه المعادلة التي اخذت من وقت الحكومة مدة طويلة لانها عندما تقرر شيء يجب ان تقرر من خلال المسؤولية الكاملة مع شدة العطف للاحدود على قطاع الخدمة المدنية ، هذا ما تتمكن موازنة الدولة ان تعدبه لهذا القطاع وهو قطاع مهم وبدونه ما فيش خدمات ، ارجو ان يكون في هذا تفسيراً كافياً لهذا البند .

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس

جودت بك .

السيد جودت السبول

نرجو توضيح النسبة او نسبة المعدلات لان الموظفين يتساووا بأنه لماذا لم توضح الزيادة مثل الجيش .

دولة رئيس المجلس

معالي الوزير

معالي وزير المالية

إذا سمح لي دولة الرئيس ، معدلات الزيادة للقوات المسلحة اذيع . والحقيقة ان الحكومة لم تدع ، هذا القائد الاعلى بحكم الدستور صدر تعميم ، وهو تعميم مكنوم لو اطلعت عليه انما لاطلعت عليه بطريقة غير مشروعة . الحكومة لم تدع ، والحكومة بقناعتي لا تقدر تيل اقرار الموازنة ! تعلق اي شيء عن هذه الزيادة لان مجلسكم الكريم هو الذي يعطي الحكومة الحق بان تبين اي مشروع يتعلق بها تضمنه مشروع الموازنة ان تعلق اي شيء عن هذه الزيادة لان نخالف ، وارجو ان يكون في ذلك توضيح كاف . واذا في ملاحظاتنا على اعتماد الاجابة عليها .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاء

يا سيدي في الحقيقة توصيات اللجنة المالية هي مشروع توصية المجلس . وحتى الان المجلس لم يناقشها . والنقاط التي اوضحها معالي وزير المالية لا اعتقد ان فيها مخالفة ، وانما هي توضيح وجهة نظر الحكومة حول هذه الملاحظات وقد تفيد المجلس في هذه الملاحظات ، ولذلك وتيل كل شيء ان يصوت او تستعرض توصيات اللجنة حتى نقر ما يجب . وعلى ضوء ذلك يكون اوضح لدولة الرئيس ان يوضح النقاط التي تنشأ في المجلس والنقاط التي وردت في التوصيات .

دولة رئيس المجلس

ست نائلة .

السيد نائلة الرشيدان

ما اوضحه معالي وزير المالية بالنسبة للفترة (٣) كان بالنسبة للعاملين في خدمة الدولة وليس للمتقاعدين .

معالي وزير المالية

انا في الحقيقة لا اريد ان اتجاوز ولكن دولة الرئيس يعذرنى لان دولة الرئيس ليست له كلية ، والامر معروض على المجلس الكريم ، نحن عندنا توصيات اللجنة المالية ، الحكومة وعلى لسان وزير المالية ويتواضع تبديريها في كثير من النقاط المتفق عليها وفي توضيح النقاط الاخرى الامر متروك لكم . دولة الرئيس خارج الصورة ، اذا في اسئلة توجه للموازنة المطروحة بين ايديكم انا بالنيابة على استعداد للاجابة عليها لتصبح الامور واضحة دولة الرئيس ربما كانت له كلمة خارج النطاق الذي نبحت فيه الان . فيما يتعلق بالتقاعدين الحكومة مهتمة بدراسة الموضوع اولا عدد التقاعدين بحدود (٤٨) الف متقاعد ، بطبيعة الحال ليس بالامكان النظر في تفصيل الرواتب لان الرواتب تخضع للقانون ، لكن ستدرس الحكومة ضمن امكانياتها وحسب ما يتوفر لها النظر في مساعدات لهم وهم جديرون بالنظر فيما يتعلق بعلاواتهم . وهذا الامر يتطلب دراسة خلال الفترة القادمة ونابل ان الحكومة تكون متفادرة على دعم هذه الفئة المهمة . ارجو ان تكون قد اوضحت هذه النقطة .

دولة رئيس المجلس

السيد اخو ارشيدة

السيد عبد الله اخو ارشيدة

برأيي ان مشروع قانون الموازنة اخذ وقت كاف من المناقشة واقتراح ان يعرض مشروع الموازنة على التصويت .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ جودت

السيد جودت السبول

يا سيدي انا ارى ان معظم الزملاء تمد اجمعوا على الموافقة على توصيات اللجنة المالية ولذلك انا اقترح طرح التوصيات التي وردت باستثناء البند الرابع منها للتصويت وبذلك تنتهي من هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

يا سيدي انا اضيف بند آخر ، البند (٢) حول الدعم العربي . الحقيقة الصيغة التي

جاءت منها لا تعطي شيء جديد ، وطالما انها وردت في القانون اقترح شطب الفقرة كلها .

دولة رئيس المجلس

معالي احمد بك .

السيد احمد الطراونة

يا سيدي العمل المنظم يقتضي وقت اقل ارجو ان نأخذ التواصي ببند ، اما اذا بقينا بهذا الاسلوب لم نكمل الموازنة . ارجو ان نصوت على القانون وعلى التوصيات وننتهي الموضوع ولذلك اقترح ان تغفل باب المناقشة .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة بقي امامنا بقية رد الحكومة على لسان دولة الرئيس . والان بتفضل مقرر اللجنة المالية .

السيد احمد الطراونة

دولة الرئيس نقطة نظام .

دولة رئيس المجلس

شرف .

السيد احمد الطراونة

في التواصي عدة نقاط معالي الوزير بينها . فالنقاط التي ليس عليها خلاف ارجو ان لا تطرح للتصويت وان يطرح للتصويت او في الراي النقاط التي عليها خلاف اما النقاط التي اتفقنا عليها لا لزوم لبحثها من جديد .

دولة رئيس المجلس

امين بك .

السيد امين شقير

يا سيدي كلنا موافقين مع الاخ ابو هشام على اقتراحه بحيث يصوت على التوصيات بندا بندا وما تتوفر فيه القناعة يمر ، ايضا للحكومة ليست بالضرورة الزام للمجلس للموافقة عليها او عدم الموافقة ، ارجو ان نتقيد بالتصويت عليها بندا بندا .

دولة رئيس المجلس

لبنانا الان توصيات اللجنة والمقدمة باعتقادي الكل مجيع عليها وناتي الى البنود بندا بندا . البند الاول ابدى عليها ملاحظات . وصيتان القرار سواء شكر الدول او شكر الحكومة او التنازل بالموازنة هذا جميع المجلس باعتقادي موافق عليه ، انها ثنائي للتوصيات وموضوع البند الاول والذي هو ملاحظة على

ضرورة ادراج كل الدعم في الصيغة الواردة في التوصية .

الاستاذ طاهر .

السيد طاهر حكمت

اقتراح الغاء هذه التوصية بعد الايضاح الذي تقدم به دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

اثنى على ذلك .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على الغاء هذا البند من التوصية التي جاءت من اللجنة .

الجيبوع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

الغيت ، وشكرا .

البند الثاني .

اصوات

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المجلس يوافق على البند الثاني

الجيبوع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكرا .

البند الثالث حول تحسين اوضاع العاملين

ست انضمام .

السيدة انعام المفتي

نوافق على المبدأ لكن الاقتراح الذي ورد من اللجنة المالية هو يستحق بعض النظر فيه حول اجراء تعديل مقبول في الرواتب الاساسية ضمن احكام سلم الرواتب .

دولة رئيس المجلس

عندما نوافق على التوصية .

السيد انعام المفتي

اذا المجلس موافق على التوصية فانتهى كلامي .

دولة رئيس المجلس

اذن المجلس يوافق على البند (٣)

هكذا من الأهل

الجمعية :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

البند رقم (٤)

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

اقترح شطب هذه التوصية .

دولة رئيس المجلس

من يثني على الاقتراح ومن يوافق . هذا

البند وملحقاته من ١ - الى ٣ -

الحاج مسدوح

السيد مسدوح الصرايرة

لا أعلم فيما اذا اجتاز هذا الاقتراح اثنية

المجلس ام لا . ولي ملاحظة على هذا ، وليس

المعني بذلك ان تزداد الرسوم على المحروقات

عندما طلبت اللجنة المالية بتوصيتها هذه تخفيض

هذا الدعم من (٢٠) مليون الى ما هو اقل

بل طلبت ان تتدبر الدولة امور هذا التخفيض

لمواردها الاخرى وليس المعني ان تزداد التعرفة

على المحروقات .

دولة رئيس المجلس

امين بك .

السيد امين شقير

الواقع انني اختلف الاخ الزميل مسدوح

الصرايرة حول نهجه للفترة .

دولة رئيس المجلس

التصويت انتهى .

السيد امين شقير

نعم ولكن ايضا ، الواقع حينما يزال هذا

الدعم ، الاسعار سترتفع حكما والتهن بدفعه

المواطن .

دولة رئيس المجلس

اذن المجلس يوافق على شطب هذه المادة

الجمعية :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

البند (٥)

يوافق المجلس على اقبائها .

الجمعية :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المادة (٦)

يوافق المجلس عليها .

الجمعية :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المادة (٧)

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

بعد التوضيح من معالي وزير المالية حول

ميزانيات الدوائر التابعة لمؤسسة رعاية الشباب

وكون بعضها في طور التكوين ، ولذلك اقترح

شطب البند السابع .

دولة رئيس المجلس

من يثني على الاقتراح ؟

اصوات

نثني .

دولة رئيس المجلس

اذن من يوافق ؟

عد يا عدنان بك .

السيد الامين المعالي

الاكثرية .

دولة رئيس المجلس

اذن المجلس موافق على شطبها .

والآن المادة (٨)

سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

يا سيدي هذه المادة موضحة من معالي

وزير المالية وهي مسألة فنية ومصطلح مالي

واقترح شطبها .

دولة رئيس المجلس

المجلس يوافق على شطب البند (٨) .

الجمعية :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

البند (٩)

سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

جرت العادة في كل الموازنات السابقة

ان يستثنى مجلس الامة ، وعلى هذا فاني اقترح

الجمعية :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

الآن البند (١٠) - ١ -

سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

البند (١٠) - ١ - هو في الحقيقة عملية

مستورية واذا الحكومة بدما تتنازل من حقها ،

فانقول بأنه لا لزوم لها والتصويت عليها عبث .

دولة رئيس المجلس

الفترة (١) من البند (١٠) يوافق المجلس

عليه .

الجمعية :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، الفترة - ب -

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

في الفترة - ب - اقترح الغاء - ضريبة

المواشي لتشجيع تربيتها دون ان تصيح - والغاء

ضريبة الحرس الوطني بعد الايضاح الذي اورده

معالي وزير المالية .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

ضريبة الحرس الوطني موجودة في القانون

وانا اقول بان نعالجها بشطب قانون او الغاء

قانون او اجراءات اخرى . وانا اقول طبعاً

ان الحكومة لها ان تستبدل في قانون هذه الضريبة

بأي شكل آخر .

دولة رئيس المجلس

التوصية تعني هذا المفهوم .

المقرر . شرف .

السيد المقرر

السيد محمد عبيدات

معالي وزير المالية قال انه ما في ضريبة مواشي

ويقول ان هذه الضريبة تستوي من الذين

ياتون من الخارج

دولة رئيس المجلس

اذن نعود للفترة - ب -

اضافة عبارة - المجلس الوطني الاستشاري -

لان هذا نوع من الحكم الخاص للمجلس دون

حد من الفترة (و) برمتها .

دولة رئيس المجلس

شكراً .

عبد الله بك .

السيد عبد الله التريماوي

انا مع الاخ ابو هاني فيما ذهب اليه ، والذي

دفعني الى ذلك هو يعني سرعة الاستجابة

الحكومية الى حذف الاثنين . في الواقع ان هذه

المادة لا توضع عبثاً ، هي توضع لكي تخرج

مجلس الامة عن بعض صلاحيات تملكها الحكومة

او وزير المالية او غيره في بعض اوجه الانتفاع .

هي مظهر من مظاهر استقلال مجلس الامة ،

لذلك كانت اللجنة المالية مصيبة عندما طلبت

اضافة عبارة - المجلس الوطني الاستشاري -

ولم تكن مصيبة عندما طرحت الاختيار الاخر ،

فالنا مع الاخ ابو هاني في ان تبقى التوصية ، توصي

اللجنة باضافة عبارة - المجلس الوطني

الاستشاري فقط وشطب الاختيار الاخر .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراونة

وانا مع الاخ عبد الله في هذا الرأي لانه

في الاصل عندما توضع ميزانية مجلس الامة

توضع بند (١) والمجلس يتصرف فيها ، لكن

عندنا مشينا على اساس انه كميزانية الدولة .

انما يمكن في بلاد كثيرة تاخذ ميزانية مجلس الامة

ببند (١) يتصرف فيه المجلس حتى لا تكون هناك

رقابة شديدة من الحكومة على تصرفات مجلس

الامة .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

اقترح ان توضع التوصية للتصويت باضافة

عبارة - المجلس الوطني الاستشاري بعد عبارة

- مجلس الامة فترة (و) من المادة (٩) من

مشروع الموازنة .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على ذلك ؟

هكذا من الأجل

ست انعام السيدة انعام المفتي

لي اعتراض على الاسلوب الذي تنهجه في اقرار توصياتنا . لانه صرنا نربط ما نريد ان ندلي به بما اوضحه معالي وزير المالية ، وهذا لا يجوز نحن نريد ان نقدم التوصيات حيثما نراها بغض النظر عن الرد . يعني صرنا نربط توصياتنا بما ادلى به وزير المالية . والفروض ان ندرس التوصيات قبل ان يرد معالي الوزير .

دولة رئيس المجلس استاذ جودت .

السيد جودت السبول
انا اختلف مع الزميلة انعام حول اقرارنا للتوصيات لان التوضيحات ساعدتنا لانتقاء الافضل . وبالتسبة للفقرة ب - انا اقترح شطبها كلها طالما ان معالي وزير المالية اوضح بان لا يوجد ضريبة مواشي وان ضريبة الحرس الوطني سيعاد تعديلها باجراء وتوضع كطوابع للواردات وان رخص المهن تجبي من قبل وزارة المالية ، ولذلك انا اقترح شطب الفقرة ب - كلها .

دولة رئيس المجلس سليمان باشا .

السيد سليمان اريتمه
ضريبة مواشي ما في عندنا ضريبة مواشي .
دولة رئيس المجلس
علي بك .

السيد علي البشير
انا اؤيد الاخ جودت السبول بانه ما في حاجة للفقرة ب - .

دولة رئيس المجلس

الفقرة ب - من المادة (١٠) هناك عدة اقتراحات : الاقتراح الاول شطب كلمة - والقاء ضريبة المواشي - لانه في ضوء التوضيح ليس هناك ضريبة مواشي على الاردنيين فمن يثني ومن يؤيد شطب العبارة ؟

دولة رئيس المجلس الشيخ حباد

السيد حمادة الفواز
اذا سح دولة الرئيس ، الذي امر به

ان المجالس القروية تاخذ على كل راس (١٠) تروش سنوي .

دولة رئيس المجلس ابو هشام .

السيد احمد الطراونة

اذا اردنا التصويت يا سيدي نضع الفقرة كلها للتصويت اولا تبقى او لا تبقى فاذا بقيت عندها يصوت على اجزاءها . اما اذا راحت كلها فليش يصوت على اجزاءها . فالاقترح بالغاء الفقرة هو الذي يوضع بالاول . فاذا بقيت الفقرة عندها يوضع اجزاءها الاول او الثاني للتصويت اما اذا شطب هي كلها ما بغير يصوت عليها . لذلك توضع هي في الاول . وفي اقتراح بشطب الفقرة بكاملها .

دولة رئيس المجلس سليمان بك .

السيد سليمان القضاة

الحقيقة انا مع الاخ ابو هشام في ان الاقتراح بشطب هذه الفقرة بكاملها هو المرحلة الاولى في التصويت .

دولة رئيس المجلس

اثن المادة بمجموعها على التصويت ببقائها او شطبها من يريد شطب هذه المادة ؟

السيد الامين الصام الاكثرية

دولة رئيس المجلس
الاكثرية بالوافقة على شطبها .
الفقرة ج -

اصوات

نوافق عليها .

دولة رئيس المجلس

اثن المجلس يوافق على ابقائها ؟

الاجماع :

موافقة .

دولة رئيس المجلس

الفقرة د -

من يوافق على بقاءها ؟

الاجماع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس شكرا ، الفقرة ه -

معالي وزير الصحة

عبد الرؤوف بك .
هل هو الجدول الذي ينشر بعدين والجدول ملحق بقانون الموازنة . لان التوصية - نشر جدول في قانون الموازنة .

دولة رئيس المجلس ابو هشام

السيد احمد الطراونة

يا سيدي ما عدا جدول التشكيلات . كل جدول يبرز مع الموازنة مع القانون الان . ما عدا جدول تشكيلات الوظائف هو الذي يتلخر . في هذه التوصية المجلد الذي اعطونا اياه هو من الموازنة من القانون .

دولة رئيس المجلس امين بك .

السيد امين شقير
بموجب هذه الفقرة فانها تستهدف ان يرفق في قانون الموازنة جداول تفصيلية لحصائل هذه الضرائب والرسوم ومن المفروض انها تعطى على شكل تدريجي يظهر في نهاية السنة .

دولة رئيس المجلس

في الحقيقة هذه الفقرة من ناحية عليقة ومنطقية مش صحيحة لانه يكتفى ما ينشر في قانون الموازنة .

دولة رئيس المجلس كمال بك .

السيد كمال الدجاني

رسوم رخص المهن تجبي من البلدية وتذهب للبلدية راسا ولا تدخل الخزينة رسوم المكاتب المهنية لا تدخل الخزينة . ضريبة الابنية والاراضي اصبحت الان من حق البلديات لكن نحن بدنا في القانون وفي الجداول ما تجبيه الحكومة كضريبة وتوزع بعدئذ . لكن ما تجبيه البلديات لا يدخل في موازنة الحكومة فيوجب شطب رسوم رخص المهن والمكاتب المهنية اما الجامعة ورسوم المحروقات يدخل الموازنة .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ وليد مصفور

السيد وليد مصفور

نقط عملية توزيع . المقصود في هذه المادة هو تبيان العبء الضريبي على المواطن . نحن نريد ان نظهر العبء الضريبي على المواطن . وهذه المادة لا تطلب ان تنزل ضريبة المكاتب في الموازنة كدخل للحكومة وانما نريد ان نظهر العبء الضريبي بجانب الضرائب الاخرى التي تفرض على المواطن وفي ضمن القانون نريد ان نظهر العبء الضريبي على المواطن وشكرا .

دولة رئيس المجلس الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت
الذي اوضحه الاستاذ كمال الدجاني بان رسوم رخص المهن والمكاتب المهنية وضريبة الابنية والاراضي جميعها لا تدخل ضمن الموازنة العامة . واضيف الى ذلك ضريبة الجامعة الاردنية لا تدخل ضمن الموازنة وكذلك المحروقات التي توزع على عدة جهات . اعتقد ان ما ارشد من هذه الفقرة هو معرفة مقدار من يجبي من الضرائب للحساب الضريبي ولحساب الجدي من الاتفاق لكي يتسنى لنا مراعاة المال الذي تدفعه بالتبعية هل تتحقق جدوى عملية ، وكذلك اقترح شطب هذه المادة .

دولة رئيس المجلس احمد بك .

السيد احمد الطراونة

يا سيدي يمكن ان اللجنة المالية كانت تقصد ما يلي : - هنالك على رسوم رخص المهن والمكاتب المهنية وضريبة الابنية والاراضي ، في مثلنا القوانين التي تفرض ضريبة على هذه الضرائب . يعني مثل قانون الجامعة ياخذ من رخص المهن ياخذ من المكاتب المهنية . المقصود هنا ما تحصله الحكومة لغايات ابحاثه لانه وردت كلمة وينشر جدول في قانون الموازنة لحصيلة جميع الضرائب التي تفرض وتحصل لاغراض معينها . ليس المقصود هنا مكاتب المهن اننا نحصل لمكاتب المهن لا . هنا المقصود الضريبة الاضافية التي على مكاتب المهن فالواقع الذي يفسر لنا هذا الموضوع هو اللجنة المالية التي وضعت هذا النص ماذا كانت تقصد به ؟

هكذا من الأهل



من يوافق على اقتراح ابو عصام ؟

الفقرة (ز) يوافق المجلس عليها ؟



(قانون الموازنة العامة للسنة المالية
١٩٧٩/١/١)

باب فصل الاعلام - التلفزيون

هَذَا مِنْ الْقُرْآنِ

دولة رئيس المجلس

من يوافق على خصم (١٠٠٠) دينار
لم ينجح الاقتراح .
المجلس يوافق على المادة كما هي ؟

الجمعية :

موافقون .

السيد المقرر

يتلو المادة (٣)

المادة (٣) : ١ - تخصص الإيرادات المبينة
في الباب الاول لتغطية نفقات الباب الاول .
ب - تخصص الإيرادات المبينة في الباب
الثاني لتغطية نفقات الباب الثاني .

دولة رئيس المجلس

المادة (٣) للتصويت .

الجمعية :

موافقون .

السيد المقرر

يتلو المادة (٤)

المادة (٤) : مع مراعاة احكام المادة
(٣) من هذا القانون : -

١ - يجري الاتفاق من المخصصات المرسودة
بموجب اوامر مالية عامة او خاصة بميزانية المراسلات
مالية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامة .
ب - يجوز اصدار حوالات مالية لاكثر من
ربع المخصصات المرسودة للنفقات الجارية او
الراسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز
النسبة المذكورة وذلك بموافقة وزير المالية/
الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس

كمال بك الدجاني .

السيد كمال الدجاني

يتقرر ان يكون في نص على وجوب
اصدارها ربع سنوية . لكن بهذا الشكل صار
نتيجة لشيء من وجود .

دولة رئيس المجلس

بنا القانونيين والماليين لتوضيح هذا
النص :
ابو مصمم .

السيد المقرر

يا سيدي - ١ - اعطت الاتفاق في جميع
المخصصات - ب - اجازت اصدار حوالات مالية
اذا اقتضت الضرورة .

دولة رئيس المجلس

معلي ابو هشام

السيد احمد الطراونة

يكن وضعها في الفقرة - ١ - يجري الاتفاق
من المخصصات المرسودة بموجب اوامر مالية
عامة او خاصة معززة بحوالات مالية مصدقة
من قبل دائرة الموازنة العامة وعلى ان لا تزيد
على ربع المخصصات .

دولة رئيس المجلس

السيد امين شقر

السيد امين شقر

الفقرة - ب - كانتا فرضت ان النص كما
هو وارد بهذا الشكل يجعل الحد الاقصى في
الاحوال العادية للاتفاق ربع من قبل تحصيل
حاصل . والتعديل الذي اقترحه ابو هشام برائي
في محله ويجعل الوضع اسلم .

دولة رئيس المجلس

معلي وزير المالية .

معلي وزير المالية

توضيح للاخوان، بعد اقرار الموازنة تصدر حوالات
مالية بربع المخصصات يصدر بموجب امر مالي
وقد اشرنا اليه في الفقرة - ب - من المادة
للايضاح حينها نقول ان لا تتجاوز ربع المخصصات
معنى ذلك ان الحوالة المالية تصدر بربع
المخصصات في كل بند من بنود الموازنة .

دولة رئيس المجلس

كمال بك .

السيد كمال الدجاني

لا يعطى القانون على النظام ، النظام
يعطى على القانون .

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

الحقيقة ما تفضل به معلي الوزير هو

السيد المقرر

السيد جودت السبول

السيد جودت السبول

يا سيدي ليس ثمة حاجة لتعديل النص
ولذلك اقترح طرحها للتصويت

دولة رئيس المجلس

اذن يوافق المجلس على الفقرتين - ١ - و -

- ب - كما جاءت .

الجمعية :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

اكمل ابو مصمم .

السيد المقرر

يتلو

ج - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة
في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها ولا
يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه
الحوالات .

د - يجوز الالتزام باي مبلغ يزيد على
المخصصات الراسمالية الواردة في الاوامر المالية
بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة
وموافقة مجلس الوزراء .

دولة رئيس المجلس

الفقرتين - ج - و - د - مطروحتين
للتصويت من يوافق عليها .

الجمعية :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، المادة التي بعدها .

السيد المقرر

يتلو المادة (٥)

المادة (٥) : ١ - يجري اتفاق مخصصات
النفقات الطارئة في الفصل (١/٤١) برنامج
(د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على
تنسيب من اللجنة الوزارية العليا لاعانة النازحين

- ب - يجري اتفاق مخصصات النفقات
الطارئة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند

(٢ و ٣) بقرار من مجلس الوزراء بناء على
تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس

المادة (٥) مطروحة للتصويت من يوافق

عليها ؟

الجمعية :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، المادة (٦)

السيد المقرر

يتلو المادة (٦)

المادة (٦) : لا يجوز نقل المخصصات
من فصل الى اخر الا بقانون .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على المادة (٦)

الجمعية :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المادة التي تليها .

السيد المقرر

يتلو المادة (٧)

المادة (٧) : ١ - يجوز نقل المخصصات
من اية مادة من مواد النفقات الجارية (فيها عدا
مواد الرواتب والاجور والملاوات الواردة في
المجموعة ١٠) الى النفقات الراسمالية في ذلك
الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب
وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز العكس .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة (١) من هذه

المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج

اخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى

اخر في ذات الفصل بموافقة وزير المالية / الموازنة

العامة .

ج - لا يجوز نقل مخصصات الرواتب

والاجور والملاوات الواردة في المجموعة (١٠)

الى اية مجموعة اخرى ، كما لا يجوز نقل

مخصصات النفقات الاخرى والنفقات التحويلية

الواردة في المجموعتين (٢٠ و ٣٠) الى

المجموعة (١٠) .

د - لا يجوز استعمال مخصصات اجور

العمال المرسودة في المادة (١٤) من المجموعة

(١٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية

لتميين اي موظف من الموظفين الذين تشملهم

احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

ه - لا يجوز تعيين الموظفين المنصوص

عليهم في نظام الخدمة المدنية المعمول به على

هكذا من الأهل

حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تشييب وزير المالية / الموازنة العامة .

و - يستثنى الفصل (٢) - مجلس الامة من هذه المادة .

السيد المقرر .

وهذه الفترة عدلت واصبحت : -

و - يستثنى الفصل (٢) مجلس الامة والفصل (٣) المجلس الوطني الاستشاري من هذه المادة .

دولة رئيس المجلس

نعم هكذا عدلت من قبل المجلس والان المادة (٧) بمجموعها مطروحة للتصويت من يوافق عليها ؟

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، المادة (٨)

السيد المقرر

يطو المادة (٨)

المادة (٨) : مع مراعاة احكام المادة (٣) من هذا القانون تخصص المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة بتأسيس صندوق خاص لهذه المساعدات ينفق بموجب سلفات يقرها مجلس الوزراء .

دولة رئيس المجلس

يوافق المجلس على هذه المادة ؟

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المادة التي بعدها

السيد المقرر

يطو المادة (٩)

المادة (٩) : على الرسم مما ورد في اي قانون او نظام اخر يجري تحديد تشكيلات الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المدرجة بمخصصاتها ضمن المجموعة (١٠) من النفقات الجارية المرصودة في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف الصنفية وغير الصنفية

والوظائف بعثود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها او رواتبها ويستثنى من ذلك وظائف السلك الدبلوماسي والوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الاردنية خارج المملكة ووظائف الموظفين المؤقتين المعينين على حساب مخصصات المادة (١٣) - الموظفون بعثود .

دولة رئيس المجلس

المادة (٩) مطروحة للتصويت .

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المادة (١٠)

السيد المقرر

المادة (١٠) : تنتهي اعمال الموظفين الذين يعينون على حساب المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ المخصصات المرصودة لها .

دولة رئيس المجلس

المادة مطروحة للتصويت من يوافق عليها ؟

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المادة الاخيرة .

السيد المقرر

يطو المادة ١١

المادة (١١) : رئيس الوزراء والوزراء

مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

المجلس يوافق على هذه المادة ؟

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

الموازنة بمجموعها مطروحة للتصويت

الجميع :

موافقون .

وهذا هو قانون الموازنة كما رفع الى

الحكومة .

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٩ قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٩

المادة (١) : يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٩) ويعمل به اعتبارا من ١/١/١٩٧٩ .

المادة (٢) : تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للثاني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٩ بما يلي : -

الايرادات
النفقات
دينار دينار

١ - الباب الاول

٤٢٣٤٢٩٠٠٠ ٤٢٣٤٢٩٠٠٠

ب - الباب الثاني

٩٠٠٠٠٠٠ ٩٠٠٠٠٠٠٠

المجموع ٥١٣٤٢٩٠٠٠ ٥١٣٤٢٩٠٠٠

المادة (٣) : ١ - تخصص الايرادات المبينة في الباب الاول لتغطية نفقات الباب الاول .

ب - تخصص الايرادات المبينة في الباب الثاني لتغطية نفقات الباب الثاني .

المادة (٤) : مع مراعاة احكام المادة (٣) من هذا القانون : -

١ - يجري الاتفاق من المخصصات المرصودة بموجب أوامر مالية عامة او خاصة معززة بحالات مالية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامة .

ب - يجوز اصدار حوالات مالية لاكثر من ربع المخصصات المرصودة للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز النسبة المذكورة وذلك بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة .

ج - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغرض الاغراض المحددة لها ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

د - يجوز الالتزام بماي مبلغ يزيد على المخصصات الرأسمالية الواردة في الاوامر المالية بناء على تشييب وزير المالية / الموازنة العامة وموافقة مجلس الوزراء .

المادة (٥) : ١ - يجري اتفاق مخصصات النفقات الطارئة في الفصل (١ / ٤١) برنامج

(د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تشييب من اللجنة الوزارية العليا لاغاثة النازحين .

ب - يجري اتفاق مخصصات النفقات الطارئة في الفصل (١ / ٤١) برنامج (د) البند (٢ و ٣) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تشييب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة (٦) : لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى اخر الا بقانون .

المادة (٧) : ١ - يجوز نقل المخصصات من اية مادة من مواد النفقات الجارية (فيما عدا مواد الرواتب والاجور والاعلاوات الواردة في المجموعة (١٠) الى النفقات الرأسمالية في ذات الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تشييب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز العكس .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة (١) - من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج اخر ومن مادة الى مادة اخرى او من بند الى اخر في ذات الفصل بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة .

ج - لا يجوز نقل مخصصات الرواتب والاجور والاعلاوات الواردة في المجموعة (١٠) الى اية مجموعة اخرى ، كما لا يجوز نقل مخصصات النفقات الاخرى والنفقات التحويلية الواردة في المجموعتين (٢٠ و ٣٠) الى المجموعة (١٠) .

د - لا يجوز استعمال مخصصات اجور العمال المرصودة في المادة (١٤) من المجموعة (١٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية لتعيين اي موظف من الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

هـ - لا يجوز تعيين الموظفين المنصوص عليهم في نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تشييب وزير المالية / الموازنة العامة .

و - يستثنى الفصل (٢) مجلس الامة والفصل (٣) - المجلس الوطني الاستشاري من هذه المادة .

هكذا من الأصل

المادة (٨) : مع مراعاة احكام المادة (٣) من هذا القانون تخصص المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة بتأسيس صندوق خاص لهذه المساعدات يتفق منه بموجب سلفات يقرها مجلس الوزراء.

المادة (٩) على الرغم مما ورد في اي قانون او نظام يجري تحديد تشكيلات الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المدرجة مخصصاتها ضمن المجموعة (١٠) من النفقات الجارية المرسودة في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بعقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها او رواتبها ويستثنى من ذلك وظائف السلك الدبلوماسي والوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الاردنية خارج المملكة ووظائف الموظفين المؤقتين المعينين على حساب مخصصات المادة (١٣) - الموظفين بعتسود من الجداول الملحق بهذا القانون والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ منه .

المادة (١٠) : تنتهي اعيال الموظفين الذين يعينون على حساب المشاريع الراسمالية بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ المخصصات المرسودة لها .

المادة (١١) : رئيس الوزراء والوزراء مكلون بتنفيذ احكام هذا القانون .
امين عام المجلس الوطني الاستشاري
عدنان بعيون
رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمد السوي

دولة رئيس المجلس

شكري

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك

السيد عبد الله الزيموي

بعد ان اقر قانون الموازنة لا يجوز في هذه الجلسة مناقشة الابتكار والمبادئ التي طرحت بمناسبة مناقشتها من الناحية النظامية . مع العلم انني ارحب دوما وباستمرار لسبب مع دولة الرئيس في كل قضية وبالاخص القضايا (الكونية) . الواقع الذي يريد ان يقوله دولة الرئيس لا ينبغي ان يقال فينبال التصويت ليكون مضمرا من مناسر التصويت هذا يعني

الاضاع العادية حيث المجلس يقرر مصيره بنعم او لا بعد ان يستج الى ردود رئيس الحكومة على المناقشات التي قبلت منذ البداية . مجرد ملاحظة تتعلق بالنظام . وهي مجرد ملاحظة لدولة الرئيس من حيث كونه المطبق للنظام الداخلي وليست للمجلس ليصوت عليها .

دولة رئيس المجلس

هذه قضية نظامية اطرحها للمجلس . هل يوافق المجلس على ان يدلي دولة الرئيس ببيان في نهاية هذه الجلسة .

الجيبوع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

تفضل دولة الرئيس .



دولة رئيس الوزراء

دولة الرئيس ، اخواتي واخواني اعضاء المجلس الوطني الواقع اردت بعد التصويت ان اقدم كلمة كلمة شكر واكبار باسم الحكومة لاهضاء المجلس . لا اريد ان اعود الى خطبة الموازنة ولا الى ما جرى عليها من ابحاث ، وانما وجدت من الضروري بعد التصويت ان اوضح

التنازل او التفريط بأي جزء من الاراضي او المساس بالسيادة الوطنية عليها . وكما ذكر في القرارات القرار الاول : - لما كانت اتفاقية كلب ديبيد تمان حقوق الشعب الفلسطيني والامة العربية في فلسطين والاراضي العربية المحتلة وتبعا خارج اطار المسؤولية العربية الجماعية ويتعارضان مع مقررات مؤتمرات القمة العربية لا سيما مقررات الجزائر والرباط وميثاق الجامعة العربية ومقررات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ولا تهدفان الى السلام العادل الذي تتشده الامة العربية ، ذلك فان المؤتمر قرر عدم موافقته على الاطفيقين وعدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج ورفضه لكل ما يترتب عليهما من اثار سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها . والاعلام بعكس هذه الصورة ولكن وفي نفس الوقت الحكومة ايضا اعلنت في عدة مرات التزامها في هذه المقررات . وليس من الجد انه كل يوم تطلق شتائم في الاعلام . ونحن موضوعيين وسياسة الحكومة واضحة ونحن ملتزمين بمقررات مؤتمر بغداد .

هذا ما احببت ان اذكره في نهاية الجلسة واعدوا واشكر جميع الاخوان الذين ناقشوا مشروع قانون الموازنة . هذه الموازنة التي وجهت الى الحكومة من قبل جلالة الملك المعظم تسير في خطين الخط الاول بناء القوة الذاتية والخط الثاني خدمة الانسان في هذا البلد . وشكرا

تصليق

دولة رئيس المجلس

في ختام هذه المناقشة وقرار المجلس الكريم الموازنة العامة للدولة لسنة ١٩٧٩ ، ثنائي ابارك بقيادة هذا البلد الحكيم والاسرة الاردنية ولكل مواطن لما تهدف اليه هذه الموازنة وما حفلت به من معاني كبيرة ، وما تطوي عليه من امال للامة وما تقبده من مسؤوليات على كل مواطن اينها كان

تعاظ بامتقادي كانت خارج مشروع قانون الموازنة لقد سعى الاردن سعيا حثيثا وعمل بكل جد وبكل اخلاص في مؤتمر قمة بغداد . هذا المؤتمر الذي ظهرت اثاره الايجابية نورا على النواحي السياسية وعلى نواحي الدفاع ودعم الصمود ودعم الجبهات الشرقية والشمالية . فلذلك وجدت ان مسيرة الامة العربية في هذا المؤتمر كانت مسيرة خير وبركة . واجد لزاما علي ان اتوجه بالشكر الى الدول العربية التي حضرت مؤتمر بغداد والتي ساهمت بصورة ايجابية باخراج النتائج التي وافقت عليها في المؤتمر . ولا شك ان هذه الموازنة اتت ترجمة لمقررات مؤتمر بغداد بصورة رئيسية . لذلك لاحظتم بان الاتفاق هو لدعم الجبهة الاردنية . سواء كانت نفقات جارية للقوى العسكرية ام البند المخصص لصندوق التسليح . فذهبت مقررات مؤتمر بغداد للدعم الى الصورة التي رسمها مؤتمر قمة بغداد . لذلك فمن المنطق ان نشكر وان نكرر الشكر السى مؤتمر قمة بغداد ولا يكون هناك اي جهود او هس او لمس لمؤتمر بغداد . لذلك ذكر ايضا حسب ما اعتقد بعض الامور التي تخرج عن مشروع قانون الموازنة . واقول في هذا المجال بانه في حالة غياب المسؤولية والممارسة غير الواعية يمكن ان تتزلق منزلقات خطيرة . مؤتمر بغداد اتى على النصوص الواضحة اوضوح الحل العادل واتى بصورة واضحة على عدم التفريط بالسيادة الوطنية للشعب الفلسطيني واتى بشكل واضح يقول في المادة (٣) - من المبادئ تأكيداً للالتزام بقرارات القمة العربية وخاصة المؤتمرين السادس والسابع المنعقدتين في الجزائر والرباط لتحديد الهدف المرحلي للنضال العربي على ما يلي : -

١ - التحرير الكامل لجميع الاراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران عام ١٩٦٧ ، وعدم

هكذا من المراحل